

# تتبع الأموال غير المشروعة

دليل الممارس

معهد بازل للحوكمة

المركز الدولي لاسترداد الأموال

حقوق النشر محفوظة لمعهد بازل للحوكمة، المركز الدولي لاسترداد الأموال (2015)

,Basel Institute on Governance, Steinenring 60, 4051 Basel, Switzerland [www.baselgovernance.org](http://www.baselgovernance.org)  
[info@baselgovernance.org](mailto:info@baselgovernance.org)

يتحمل المؤلفون وحدهم المسؤولية عن الآراء المُعْرَب عنها في هذا الدليل وعن أي أخطاء في الوقائع أو الأحكام وردت فيه.

# تتبع الأموال غير المشروعة - دليل الممارس

المركز الدولي لاسترداد الأموال



# المحتويات

8	المساهمون
10	معهد بازل للحوكمة
12	المختصرات
14	<b>١. المقدمة</b>
18	<b>٢. استراتيجية القضايا والتخطيط للتحقيق</b>
18	١-المقدمة
19	٢-تتبع الأموال المسروقة - مهمة متعددة الأوجه
20	٣-تشكيل فريق التحقيق
20	٤-صياغة الاستراتيجية الإجمالية للقضية واستهلال تنفيذها
21	٥-وضع خطة التحقيق
21	٥-١تحديد ملامح الجريمة
23	٥-٢ إنشاء مصفوفة الأدلة: تحديد الأدلة التي يتعين جمعها وطريقة جمعها
35	٥-٣ تحديد استراتيجية التواصل الإعلامي
35	٥-٤ تحديد إجراءات تقييم القضية
36	٥-٦ تدكّر الأولويات
38	<b>٣. تحديد الملامح المالية</b>
38	١-المقدمة
38	١-١ أداة لتقديم الأدلة غير المباشرة أو القرائن
39	١-٢ أداة لإثبات جريمة «الإثراء بلا سبب» أو «الإثراء غير المشروع»
40	٢- استخدام طريقة مصدر الأموال واستخدامها لتقييم الدخل غير المسبب
44	<b>٤. المساعدة القانونية المتبادلة</b>
44	- المقدمة
45	٢-الخطوة ١: التحضير للمساعدة القانونية المتبادلة
46	١-٢ قبل الشروع في المساعدة القانونية المتبادلة: إجراء التحريات وأساليب التعاون غير الرسمية
47	٢-٢ متى تُطلب المساعدة القانونية المتبادلة: توقيت الطلب
48	٢-٣ كيف تُطلب المساعدة القانونية المتبادلة: الأساس القانوني
49	٢-٤ ماذا يُطلب عن طريق المساعدة القانونية المتبادلة: أنواع المساعدة
49	٢-٥ كيف تُطلب المساعدة القانونية المتبادلة: ازدواجية التجريم
50	٢-٦ كيف تُطلب المساعدة القانونية المتبادلة: التخصص
50	٣- الخطوة ٢: صياغة طلب المساعدة القانونية المتبادلة
51	٣-١ الاعتبار النهائي: استطلاع المعلومات
51	٣-٢ لغة الطلب
52	الخطوة ٣: تقديم طلب المساعدة القانونية المتبادلة
53	الملحق ١ - قائمة مرجعية للمساعدة القانونية المتبادلة

55

الملحق ٢ - طلب نموذجي للمساعدة القانونية المتبادلة

58

## ٥. استخدام إطار مكافحة غسل الأموال في تتبع الأموال

58

١-المقدمة

59

٢-إطار مكافحة غسل الأموال

61

٣- استخدام التدابير القمعية لمكافحة غسل الأموال في تتبع الأموال

61

٣-١ التدابير المؤقتة

61

٣-٢ التدابير المؤقتة للقضايا ذات البعد الدولي

62

٣-٣ المصادرة وإبدال المكلف بعبء الإثبات

63

٣-٤ المصادرة بغير إدانة

64

٣-٥ مجموعة الأموال الخاضعة للتجميد والحجز والمصادرة

65

٤-استخدام تدابير وقائية لمكافحة غسل الأموال في تتبع الأموال

65

٤-١ متطلبات توخي الحذر في التعامل مع العملاء وإمساك الدفاتر

67

٤-٢ تحديد الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة

68

٤-٣ العقوبات المالية الموجهة التي تستهدف الأفراد والكيانات

70

٥- دور وحدات التحريات المالية في تتبع الأموال

70

٥-١ أنواع وحدات التحريات المالية

72

٥-٢ التزامات الإبلاغ والمعلومات التي تتلقاها وحدات التحريات المالية

72

٥-٢-١ محتوى التقرير الصادر عن معاملة مشتببه فيها

75

٥-٣ دور وحدات التحريات المالية في التحقيقات المالية وإضافة قيمة إلى البيانات

77

٥-٤ تقديم المعلومات إلى السلطات الأخرى

79

٦- دور التعاون على المستويين الوطني والدولي في تتبع الأموال

79

٦-١ التعاون على المستوى الوطني

80

٦-٢ التعاون على المستوى الدولي

83

## ٦. استخدام الوسائل المؤسسية لإخفاء الأموال غير المشروعة

83

١- المقدمة

85

٢- ما هي الوسائل المؤسسية؟

86

٢-١ معنى التأسيس في الخارج

88

٢-٢ دور الجهات التي تقدم خدمات الاستئمانات والشركات

89

٣- الملاك المستفيدون

90

٤- الوسائل المؤسسية المعتادة المستخدمة في أغراض إجرامية

91

٤-١ شركات الواجهة

93

٤-٢ الشركات الورقية الجاهزة للبيع

95

٤-٣ الاستئمانات

101

٥- إثبات السيطرة والاستفادة

102

٥-١ التعاون الدولي

103

٥-٢ الوثائق / المعلومات ذات الصلة

107

## ٧. تتبع العملات الرقمية

107

١- فهم العملات الرقمية

107	١-١ الخصائص العامة
109	٢-١ ماذا يعني وجود بيتكوينات لدى شخص ما؟
111	٣-١ السمات التشريعية
112	٢- تتبع العملات الرقمية
112	٢-١ البيتكوين والمجرمون
113	٢-٢ بلوك تشين بوصفه أداة للتحقيق
113	٣-٢ أساليب التحقيق
117	٤-٢ دراسة حالة: طريق الحرير
119	٣- اعتبارات نهائية

## المساهمون

**فيليس أتكينسون:** رئيسة قسم التدريب في المركز الدولي لاسترداد الأموال، وتُعنَى بتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من خلال تصميم ورش العمل التدريبية التفاعلية والعملية والقائمة على المشاركة التي تتناول مكافحة الفساد ومكافحة غسل الأموال والتحرّيات المالية واسترداد الأموال، وتتولى كذلك تطوير تلك الورش وتقديمها. (محرّرة ومساهمة)



**إيلينا هونتنا:** إحدى كبار المتخصصين في استرداد الأموال في المركز الدولي لاسترداد الأموال، وتُعنَى بمساعدة الأنظمة القضائية، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا الجنوبية، على وضع استراتيجيات تتعلق بقضايا غسل الأموال والفساد من أجل استرداد عائدات الجرائم وإنشاء آليات فعّالة لمكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد. (محرّرة ومساهمة)



**سيلفان لهمان:** خبير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأخصائي ومدير مشاريع في مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال بالمركز الدولي لاسترداد الأموال ومسؤول عن إدارة شؤون المؤشر. ويساعد أيضاً في العمل الاستشاري المتعلّق بالقضايا في أوروبا الشرقية/آسيا الوسطى وفي مختلف المشاريع التقنية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال واستردادها. (محرّر ومساهم)



**تشارلز مونتيث:** رئيس الاستشارات القانونية والقضايا في المركز الدولي لاسترداد الأموال، ويقود الفريق في تقديم المشورة لمجموعة واسعة من البلدان بشأن قضايا استرداد الأموال، وكذلك في مراجعة التشريعات والقدرات المؤسسية للبلدان فيما يتعلق بمكافحة الفساد واسترداد الأموال وتيسير عمليات الإصلاح ذات الصلة بذلك. (محرّر ومساهم)





**أندرو دورنبيرر:** متخصص في استرداد الأموال في المركز الدولي لاسترداد الأموال، حيث ينصب عمله على التحقيقات في قضايا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويساعد في عمليات المراجعة القانونية لمكافحة الفساد واسترداد الأموال، وكذلك الدراسات الفُطرية في مجالي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.



**بيدرو غوميس بيريرا:** كبير خبراء في استرداد الأموال في المركز الدولي لاسترداد الأموال، حيث ينصب عمله على قضايا أمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، ويقدم خبراته القانونية للبلدان في مجال منع الفساد وغسل الأموال ومكافحتها، متخصصًا في المساعدة القانونية المتبادلة في مجال تسليم المطلوبين، والاستراتيجيات القانونية والتحقيقية الدولية.



**فيدريكو بايسانو:** كبير خبراء في مجال التحقيقات المالية في قسم التدريب التابع للمركز الدولي لاسترداد الأموال، حيث يقم برامج تدريبية تقنية بشأن التحقيقات المالية واسترداد الأموال في أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا وأوروبا، ويصوغ أدلة عملية للقائمين على إنفاذ القانون.



للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الخبرة المهنية التي يتمتع بها المساهمون في هذا الدليل، يُرجى زيارة العنوان التالي: [https://www.baselgovernance.org/about\\_us/team](https://www.baselgovernance.org/about_us/team).

نود أن نشكر أماندا دولي، المحررة غير المتفرغة، ونينا شيلد وبيتر هوبرتز، من معهد بازل للحوكمة، على عملهم المتقاني ودعمهم القيم في نشر هذا الدليل.

صدر هذا الدليل في نسخته الأصلية باللغة الإنكليزية. وقد أعد ترجمته العربية فتحي عبد الرؤوف أحمد، المترجم غير المتفرغ بالأمانة العامة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، ومدرس الترجمة غير المتفرغ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة وكلية الألسن بجامعة عين شمس، وعضو الجمعية الدولية لمترجمي المؤتمرات التحريريين (AITC).

# معهد بازل للحوكمة

ويساعد المركز الدولي لاسترداد الأموال، الذي أُشِيَء في عام 2006، السلطات في تعزيز قدراتها على الحجز على عائدات الفساد وغسل الأموال ومصادرتها واستردادها من خلال تقديم المشورة في القضايا الاستراتيجية والمساعدة التقنية وبناء القدرات. وتستند برامج التدريب التي يقدّمها المركز إلى منهجية فريدة وتفاعلية تلبي حاجات الممارسين، وتتناسب في كل حالة مع احتياجات البلد المعني وقوانينه ومؤسساته. وتشمل برامج التدريب التي يقدّمها المركز جميع القضايا التي تتناولها فصول هذا الدليل. ولدى المركز، إضافةً إلى ذلك، موقع إلكتروني يتضمن معلومات ويهتم بتبادل المعارف على شبكة الإنترنت، وعنوانه: [www.assetrecovery.org](http://www.assetrecovery.org).

معهد بازل للحوكمة مركز مستقل غير هادف للربح، متخصص في منع الفساد وحوكمة المؤسسات العامة وحوكمة الشركات والامتثال، ومكافحة غسل الأموال، وإنفاذ القانون الجنائي، واسترداد الأموال المسروقة. ويقع مقر المعهد في سويسرا، ويعمل فريقه الدولي المتعدّد التخصصات في جميع أنحاء العالم مع المنظمات العامة والخاصة، مستهدفاً تحقيق رسالته المتمثلة في مكافحة الجريمة المالية، وإحداث تحسين ملموس في مستوى جودة الحوكمة على الصعيد العالمي. ويتألف معهد بازل من أربع شعب، هي: المركز الدولي لاسترداد الأموال، وشعبة حوكمة المؤسسات العامة، وشعبة حوكمة الشركات والامتثال، والمركز الدولي للعمل الجماعي.



# المختصرات

مكافحة غسل الأموال	AML
الشبكة المشتركة بين الأجهزة في الجنوب الأفريقي المعنية باسترداد الأموال	ARINSA
نظام تحريات استرداد الأموال	ARIS
البيتكوين	BTC
شبكة كامدن المشتركة بين الأجهزة المعنية باسترداد الأموال	CARIN
العناية الواجبة للعملاء	CDD
مكافحة تمويل الإرهاب	CFT
الشركات والمهن غير المالية المحددة	DNFBP
الاتحاد الأوروبي	EU
فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية	FATF
مكتب التحقيقات الفيدرالية	FBI
مؤسسة مالية	FI
شبكة إنفاذ الجرائم المالية	FinCen
وحدة التحريات المالية	FIU
منتدى الاستقرار المالي	FSF
شركات أعمال دولية	IBC
المركز الدولي لاسترداد الأموال	ICAR
الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين	ICIJ
دائرة الإيرادات الداخلية (الولايات المتحدة الأمريكية)	IRS
بروتوكول الإنترنت	IP
تكنولوجيا المعلومات	IT
اعرف عميلك	KYC
جهاز إنفاذ القانون	LEA
المساعدة القانونية المتبادلة	MLA
مذكرة تفاهم	MoU

تقييم المخاطر الوطني	NRA
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	OECD
مكتب مراقبة الأموال الأجنبية	OFPC
مركز الشركات المؤسَّسة في الخارج	OFC
الأشخاص ذوو المخاطر بحكم مناصبهم العامة	PEP
النهج القائم على المخاطر	RBA
تقرير النشاط المشتبه فيه	SAR
مبادرة استرداد الأموال المسروقة	StAR
تقرير عملية مشتبه فيها	STR
جهات تقديم الخدمة للشركات والاستثمارات	TCSP
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	UNCAC
مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة	UNSC
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	UNTOC

## ١. المقدمة

الضعيف يجعل من الصعب جداً على الادعاء أن يكسب القضية في المحكمة. وبعبارة أخرى، كلما كانت المراحل الأولى أفضل، زادت فرص النجاح. وتعدّ عمليات استرداد الأموال وقلة المعرفة التقنية، اللذان كثيراً ما يُلاحظان في البلدان النامية، يشكّلان عقبتين رئيسيتين أمام استرداد الأموال بنجاح.

غير أن استرداد الأموال المتحصّل عليها بطريقة غير مشروعة يستلزم تتبّعها بنجاح أولاً. وتشير عبارة «تعبّ الأموال» إلى العملية التي يقف فيها المحقّق على عائدات الجريمة ويتتبّعها ويحدّد مكانها. ويتتبع المحققون الأموال بغرض الحجز عليها وتجميدها أو للغرضين معاً، بحيث يمكن مصادرة هذه الأموال من خلال استصدار أمر قضائي، وإعادتها، في نهاية المطاف، إلى ضحايا الجريمة: سواء كان ذلك طرفاً خاصاً أو كان الدولة نفسها. وفي التحقيق التقليدي لتتبّع الأموال، ثمة ثلاثة أهداف، هي: تحديد مكان الأموال، وربطها بنشاط غير قانوني من أجل استصدار أوامر التجميد والمصادرة، وإثبات ارتكاب الجرائم ذات الصلة بالتحقيق. ولا ينبغي اعتبار هذه الخطوات الثلاث خطوات منفصلة، بل ينبغي اعتبارها أهدافاً متداخلة يتعين على المحققين أن يعملوا على تحقيقها في الوقت نفسه بغرض تحقيق غاية نهائية، هي: حرمان المجرمين من عائدات جرائمهم.

ويتبع هذا المنشور «تتبّع الأموال غير المشروعة»، الذي كتبه ممارسون، نهجاً عملياً لا نظرياً في تتبّع الأموال المتحصّل عليها بطريقة غير مشروعة، ويؤكد أهمية جانبي التحريات والتحقيق في استرداد الأموال. وجمهورنا المباشر

عند ملاحقة مرتكبي جريمة ما، يركّز المسؤولون عن إنفاذ القوانين في العادة على مجال واحد، هو: تحديد هوية مرتكبي الجريمة وسجنهم عقوبةً لهم على ارتكاب تلك الجريمة. غير أن الجرائم المالية فريدة من نوعها مقارنةً بجرائم أخرى كثيرة؛ إذ إن العامل الرئيسي وراء هذه الجريمة هو الإثراء الشخصي. ومن ثم، يكون مرتكبو هذه الجرائم على استعداد تام لتنفيذ أحكام السجن إذا كانت ثرواتهم المسروقة الجديدة ستظل متاحة لهم للتمتع بها بعد الإفراج عنهم. وبغية التصدي بفعالية للجرائم المالية والحدّ من حافز المجرمين على ارتكاب هذا النوع من الجرائم في المقام الأول، ينبغي ألاّ ينصبّ تركيز موظفي إنفاذ القانون على معاقبة مرتكبي الجرائم فحسب، بل ينبغي أن يتعدّى ذلك إلى الوقوف على العائدات الإجرامية التي نتجت عنها واقتفاء أثرها.

ولذلك، تتمثل الأولوية الأساسية الأولى لسلطات إنفاذ القانون التي تتعامل مع الجرائم المالية في السعي دائماً إلى استرداد الأموال التي جرى الحصول عليها بطريقة غير مشروعة. ومن شأن ذلك أن يحرم مرتكبي الجرائم فعلياً من مكاسب جريمتهم، ومن شأنه أيضاً أن يكون ردعاً مهماً لمرتكبيها في المستقبل. وعلاوةً على ذلك، سيكون لعودة الأموال المسروقة في نهاية المطاف، ولا سيما في جرائم الفساد، أثرٌ كبير على التنمية الشاملة للبلد؛ حيث يمكن أن تُستخدم هذه الأموال المعادة في الاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية ومشاريع التنمية.

واسترداد الأموال عملية تعتمد كلُّ مرحلة فيها على المرحلة السابقة متى نُفذت تنفيذاً صحيحاً. والتحريات السيئة تجعل من الصعب للغاية، ما لم يكن من المستحيل، إجراء تحقيق ناجح. والتحقيق

الأموال، وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة اللازمة للحصول على معلومات تتعلق بالكيانات المؤسسة في الخارج. ويمكن أن تكون نتيجة هذا التحقيق تدبيراً مؤقتاً (حجزاً) لضمان المصادرة في وقت لاحق عندما تأمر بها المحكمة.

- المرحلة القضائية، التي يُدان فيها المتهم/ المدعى عليه (أو يُبرأ) ويصير قرار المصادرة نهائياً.
- مرحلة التصرف، حيث تصدر الدولة الأموال وتتصرف فيها فعلياً وفقاً للقانون، مع مراعاة تقاسم الأموال دولياً.

ويغطي هذا الدليل، كما ذكر أعلاه، المرحلتين الأوليين. وتقدم منشورات أخرى عديدة بالفعل دراسات حالة مفيدة وكتيبات شاملة تتناول المواضيع العامة لاسترداد الأموال.<sup>1</sup>

وسيستفيد الممارسون من هذا الدليل الذي يتميز بسهولة الفهم؛ إذ سيصطحبهم عبر الخطوات الأساسية والدرجة، من خلال التأكيد على الاعتبارات الاستراتيجية، وكذلك «قوائم المراجعة» التي لها أهمية بالغة في إنجاح أي قضية استرداد أموال. وتتناول الفصول التالية، التي تتضمن مزيداً من التفصيل، مرحلة ما قبل التحقيق ومرحلة التحقيق، وعملية المساعدة القانونية المتبادلة، وتجميد الأموال أو الحجز عليها من خلال استخدام إطار مكافحة غسل الأموال. وتتناول، إضافة إلى ذلك، استخدام الشركات المؤسسة في الخارج والعملات الرقمية.

ويتناول الفصل الثاني كيف أن المحققين الذين يعملون

هو في الأساس أولئك الذين لديهم دراية سابقة بمجال إنفاذ القانون، ومنهم أعضاء النيابة العامة. وهناك أيضاً ممارسون آخرون في هذا المجال، مثل المحامين والمستشارين الماليين والصحفيين الاستقصائيين والنشطاء، وسيجدون جميعاً نفعاً في هذا المنشور. ورغم أن هذا المنشور لا يتناول تناولاً مباشراً للإجراءات التي تجري في المحاكم، فسيكون موضع اهتمام خاص لأعضاء النيابة العامة الذين يشاركون مشاركة متزايدة في التحقيقات منذ البداية، وسيحتاجون أيضاً إلى معرفة كيفية التعامل مع المعلومات الناتجة عن التحريات. ويُشار إليهم جميعاً بلفظ الممارسين في هذا الدليل ما لم يتناول مجموعة مستهدفة محددة، مثل المحققين.

وبوجه عام، تنقسم العملية التي تؤدي إلى استرداد الأموال أو إعادتها إلى أربع مراحل أساسية هي ما يلي:

- مرحلة ما قبل التحقيق، التي خلالها يتحقق المحقق من مصدر المعلومات التي يبدأ بها التحقيق ويحدد مدى صحتها. وإذا كانت هناك تناقضات أو بيانات وافتراضات غير صحيحة، فينبغي عندئذ إثبات الوقائع الصحيحة.
- مرحلة التحقيق، التي تُحدّد فيها عائدات الجريمة ومكانها وتُجمّع فيها الأدلة المتعلقة بالملكية، بحيث تغطي عدة مجالات من أعمال التحقيق في العملية من خلال ما يلي، على سبيل المثال: تحديد الملاح المالية للمشتبه فيه، واستخدام التدابير الوقائية التي يوفرها الإطار القانوني لمكافحة غسل

ورقة العمل رقم 08: استرداد الأموال المسروقة: السعي لتحقيق التوازن بين حقوق الإنسان الأساسية في عام 2010  
Working Paper No 08: The Recovery of Stolen Assets: Seeking to Balance Fundamental Human Rights at Stake, 2010  
Recovering Stolen Assets, 2008

استرداد الأموال المسروقة، 2008

1 منشورات معهد بازل للحكومة:

ورقة العمل رقم 17: دور الجهات المانحة في استرداد الأموال المسروقة، 2014

Working Paper No 17: The Role of Donors in the Recovery of Stolen Assets, 2014

الاتجاهات المتصاعدة في استرداد الأموال، 2013

Emerging Trends in Asset Recovery, 2013

الجهات الفاعلة غير الرسمية في مجال استرداد الأموال، 2011

Non-State Actors in Asset Recovery, 2011

المتبادلة. ونظرًا إلى أن المساعدة القانونية المتبادلة يمكن إجراؤها خلال مراحل التحقيق أو إقامة الدعوى أو المحاكمة في الإجراءات الجنائية، فإن توقيت تقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة أمر بالغ الأهمية. ويقدم هذا الفصل لمحة عامة عن توقيت وكيفية استخدام أجهزة إنفاذ القانون طلبات المساعدة القانونية المتبادلة ليس فقط في أثناء تعقب الأموال، بل أيضًا من أجل استعادتها بطريقة فعالة.

في قضايا استرداد الأموال، مع ما تتسم به من تعقّد، يُضطرون عمومًا إلى تجميع كمية ضخمة من المعلومات من أجل تحديد عائدات الجرائم وتتبعها بنجاح. وعندما يُواجه المحققون بكمية هائلة من المعلومات الموجودة في أنظمة قضائية عديدة، يكون من السهل إغفال الهدف الرئيسي من التحقيق، ونسيان تلك الأولوية الأساسية الأولى. ومن ثم، يوفّر الدليل طريقة منظمة لاتباع استراتيجية وخطة فعاليتين في التحقيق، تساعدان الممارسين على إثبات الأركان الأساسية للجريمة، وتزيد من قدرتهم على التعرف على عائدات الجرائم وتتبعها بنجاح.

وخلال مرحلة التحقيق، وفي إطار خطة التحقيق واستراتيجيته، يكتسي تحديد الملامح المالية للمشتبه فيه أهمية كبيرة؛ حيث يمكن استخدامها في مساعدة الممارسين على إثبات الصلة بين المجرمين وأنشطتهم غير المشروعة والأموال التي حصلوا عليها بطريقة غير مشروعة. ويعرض الفصل الثالث طريقة واضحة لإثبات الدخل المجهول المصدر الذي قد يكون غير مشروع، من خلال تحليل مصدر الأموال واستخدامها. وتُعرف أيضًا باسم طريقة «الإنفاق» أو «تدفق الأموال» أو «استخدام الأموال». ويصف ذلك الفصل كيفية استخدام طريقة «مصدر الأموال واستخدامها» من أجل مقارنة نفقات شخص ما، خلال فترة زمنية محددة، بدخله المشروع والمعروف المصدر. ونتيجة لذلك، يمكن استخدام هذه الطريقة لجمع القرائن على ارتكاب جريمة ما، بل أيضًا لجمع الأدلة المباشرة في حالة دوائر الاختصاص التي يُجرّم فيها «الإثراء بلا سبب» أو «الإثراء غير المشروع»، بوصفها جريمة قائمة بذاتها.

ويصف الفصل الرابع بالتفصيل استخدام المساعدة القانونية المتبادلة، وهي عملية مهمة نظرًا إلى ما للتعاون الدولي من ضرورة. وليس من الضروري أن توجد الأدلة والأموال في الدولة التي يجري فيها التحقيق أو تحريك الدعوى الجنائية أو المحاكمة دون غيرها. ونتيجة لذلك، من الطبيعي أن تطلب إحدى الدول مساعدة الدول الأخرى في تحديد مكان الجناة والشهود والأدلة والأموال من خلال المساعدة القانونية



خدمة الشركات والاستثمارات وغيرها من المهنيين الذين يُستخدمون كبوابة يمكن من خلالها للمجرمين إخفاء الأصول غير المشروعة لأموالهم. ويشرح بمزيد من التفصيل معنى «الوسائل المؤسسية» والمفاهيم الأخرى ذات الصلة بها، مثل المُلّاك المستفيدين، ودور جهات تقديم الخدمة للشركات والاستثمارات، وأكثر الأنواع شيوعاً من الوسائل المؤسسية المستخدمة في أغراض غير مشروعة.

ومع ابتكار طرق جديدة لنقل الأموال حول العالم، ما فتئت المعاملات المالية، التي تُنفَّذ بالنقد أو الأدوات المشتقة منها، تواجه منافسة من تكنولوجيات جديدة مثل الدفع عبر الإنترنت والهواتف الجوّالة والبطاقات. وستؤثر هذه الأدوات الجديدة (وقد أثّرت بالفعل) على فعالية أساليب التحقيق القائمة وأفضل الممارسات الرامية إلى مكافحة الجرائم المالية؛ حيث إن طرق الدفع الجديدة، بما شهدته من تطورات في الآونة الأخيرة، يمكن أن تجعل الأساليب السابقة وأفضل الممارسات أشياء قد عفا عليها الزمن. وقد باتت تمثّل تحدياً أمام طريقة إجراء التحقيقات المالية. ويتناول الفصل السابع الاتجاه الجديد المتمثل في استخدام العملات الرقمية بوصفها وسيلةً لإخفاء مصدر العائدات المتحصّل عليها بطريقة غير مشروعة ونقلها عبر الحدود دون الكشف عنها. وفي الوقت نفسه، سيعرض ذلك الفصل أساليب التحقيق اللازمة لتتبع الملكية وإثباتها بفعالية. وبمجرد أن يُخترق حجاب السرية، يُمكن البحث عن الأموال والعثور عليها ومصادرتها؛ ذلك أن المعاملات الرقمية دائماً ما تُنفَّذ باتّباع مسار مُحدّد يمكن اقتفاء أثره.

وأخيراً، نود أن نوّكد أن جميع المساهمين لدينا من الممارسين الذين يعملون في المركز. وهم جاهزون للرد على طلبات الحصول على المساعدة التي تأتيهم مباشرة من جهات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم ومستعدون له وقادرون عليه، وينسحب ذلك على أي طلبات تَرُدُّ من أي شخص لديه استفسارات تالية متعلقة بهذا المنشور

ومن أجل زيادة الاستفادة من الجريمة المدرّة للربح، يضطر المجرمون عادةً إلى غسل عائداتها لإخفاء أصولها. وبصرف النظر عن التحقيق في الجرائم التي تُدرّ الدخل غير المشروع في حد ذاته، وعندما يحاول المجرمون تغيير صورة/تحويل ما حصلوا عليه بطريقة غير مشروعة إلى أصول مشروعة ظاهرياً، ينبغي إجراء تحقيق في غسل الأموال بطريقة متوازية. ويوضح الفصل الخامس كيف يمكن للممارسين استخدام الإطار الدولي لمكافحة غسل الأموال بوصفه أداةً في عملية تتبّع الأموال غير المشروعة، وهو ما يتوقف بالطبع على مدى تنفيذه في النظام القانوني للبلد المعني. ويسعى هذا الفصل إلى تحديد دور مختلف جوانب هذا الإطار واستخدامه، مثل استخدام التدابير القمعية والوقائية ودور وحدات التحريات المالية ودور التعاون الدولي في أثناء عملية تعقّب الأموال غير المشروعة.

ويتناول الفصلان التاليان من الدليل تحديات محددة، وهي تحديداً أدوار الوسائل المؤسسية والعملات الرقمية في عملية تعقّب الأموال غير المشروعة.

ولما كانت الوسائل المؤسسية قد أصبحت عنصراً أصيلاً ولا غنى عنه في المشهد المالي العالمي الحديث، فإن المجرمين يسيئون استخدامها باستمرار (علاوةً على الجهات التي تُقدّم خدمات الاستئمان والشركة) لإخفاء عائداتهم الإجرامية وتغيير صورتها قبل دخولهم النظام المالي التقليدي. وبذلك يزداد الهدف المتمثّل في ربط الأموال التي جرى الحصول عليها بطريقة غير مشروعة بالمجرمين صعوبةً؛ نظراً إلى أن ملكية الأموال والممتلكات الأخرى ومسارها يقودان إلى وجهة بعيدة عن الجريمة أو المجرم هي وجهات محلية وكيانات مؤسّسة في الخارج على السواء. ومن هذا المنظور، من المهم إثبات الصلة بين الملكية الجنائية والملكية الحقيقية لهذه الأموال. ويساعد الفصل السادس الممارس على التوصل إلى فهم لأنواع المساعدة والهياكل التي تقدمها عادة جهات تقديم

## ٢. استراتيجية القضايا والتخطيط لتحقيق

### تشارلز مونتيث | أندرو دورنبيرر

#### ١- المقدمة

لدى أجهزة إنفاذ القانون خطة واستراتيجية جيدة الصياغة (تشمل استرداد عائدات الجريمة) تكون بمثابة دليل وتوفران طريقة منظمة لكيفية تعامل فريق التحقيق مع القضية. ومن ثم، تكون الأولوية الأساسية الثانية لفريق التحقيق الذي يتعامل مع هذه القضايا هي أن يكون لديه دائماً استراتيجية وخطة جيدتا الصياغة والتصميم.

وكما هو الحال في معظم قضايا استرداد الأموال المعقدة، يعرف المحققون أن ثمة أصولاً ستكون حتماً مخبأة خارج نطاق دائرة اختصاصهم. وسيطلب استرداد هذه الأموال اقتسام المعلومات والأدلة بطريقة متبادلة مع أجهزة إنفاذ القانون المحلية في دوائر الاختصاص تلك. ومن المهم أن تتذكر أنك لا تستطيع أن تفعل كل شيء بنفسك، ومن ثم، تكون الأولوية الأساسية الثالثة هي أن تطلب دائماً المساعدة المناسبة. وستحتاج في كل مرة تقريباً إلى طلب المساعدة من أجهزة التحقيق الأجنبية من خلال اتفاقات تبادل المعلومات وعن طريق المساعدة القانونية المتبادلة. وقد تكون هذه الأجهزة أيضاً في وضع أفضل يسمح لها بالتحقيق في الجرائم ومقاضاة المتهمين بارتكابها، واسترداد عائدات الجرائم ذات الصلة بموجب قوانينها هي، شريطة أن توافق على إعادة هذه العائدات إلى البلد ضحية الجريمة عند انتهاء الإجراءات (أو التفاوض على اتفاق مناسب لتقاسم الأموال).

وسيناقش هذا الفصل كيف يمكن لأجهزة إنفاذ القانون وضع استراتيجيات فعالة للقضايا تساعد في إثبات الأركان الأساسية للجريمة، وزيادة قدرتها

في ظل التركيز بقوة على تحديد مرتكبي الجرائم المالية وملاحقتهم قضائياً ومعاقبتهم، يمكن للمحققين أحياناً أن يغفلوا عن ضرورة استرداد عائدات الجريمة. ولا يوجد في كثير من الأحيان تتبع للأموال، وقلما تُبدل محاولات لاستصدار أوامر التجميد والمصادرة. ومع ذلك، يكون الإثراء الشخصي هو العامل الرئيسي الذي يحفز جميع المتورطين في الجرائم المالية، ويكون هؤلاء المجرمون عموماً مستعدين تماماً لقضاء فترات العقوبة داخل السجن، شريطة أن يتمكنوا من استئناف أساليب حياتهم التي تمكنوا من الوصول إليها بطريقة غير مشروعة عند خروجهم منه. ولا يؤدي القضاء على عائدات الجريمة إلى إعادة العائدات إلى الدولة أو الضحايا فحسب، بل يُشكّل أيضاً عاملاً رادعاً رئيسياً عن ارتكاب الجرائم المالية ابتداءً. ولذلك، تكون الأولوية الأساسية لسلطات إنفاذ القانون التي تتعامل مع هذه الجرائم هي السعي دائماً إلى استرداد الأموال المتحصّل عليها بطريقة غير مشروعة.

ويتعين على المحققين الذين يتعاملون مع قضايا استرداد الأموال المعقدة أن يجمعوا كمية كبيرة من المعلومات وأن يغربلوها؛ من أجل التعرف على عائدات الجريمة وتتبعها بنجاح. وعندما يُواجه المحققون بكمية هائلة من المعلومات الموجودة في دوائر اختصاص عديدة، يكون من السهل إغفال الهدف الرئيسي من التحقيق ونسيان تلك الأولوية الأساسية الأولى. ولذلك، من المهم للغاية أن تكون

## مزيج التحقيق الفعال: الأركان الرئيسية لفريق

## التحقيق المتعدد التخصصات الفعال

**التعاون:** تتعاون جميع المؤسسات المعنية تعاونًا فعالًا، وتضطلع بمسؤولياتها ويساعد كلٌّ منها الآخر بكفاءة.

**القيادة:** يتولى جهاز واحد زمام القيادة الاستراتيجية بطريقة واضحة.

**التوزيع:** تُوزَّع توزيعًا واضحًا الأدوار والمسؤوليات اللازمة لتنفيذ استراتيجية القضية على كل جهاز لمنع التداخل في العمل والمساعدة في تحقيق الكفاءة.

**التبادل:** يتبادل أعضاء الفريق المعلومات ذات الصلة فيما بينهم؛ حيث إن للتواصل الجيد أهمية حيوية في تحقيق الفعالية في أداء الفريق. إذ ينبغي أن يعقد الفريق اجتماعاته الاستراتيجية بانتظام (مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر).

**النهج الاستباقي:** يتعين على أعضاء الفريق أن يتحلوا بروح الاستباق، وينبغي أن يأخذوا زمام المبادرة لا أن ينتظروا أن تتكشف الأحداث من تلقاء نفسها.

ومن المهم أن نلاحظ في هذه المرحلة أن استرداد الأموال يمكن تحقيقه من خلال عدة سبل، أكثرها شيوعًا هي المصادرة التالية للإدانة والمصادرة دون إدانة. وفي قضايا مصادرة الأموال التالية للإدانة، تصدر المحكمة أمرًا بمصادرة الأموال المسروقة بعد إدانة فرد أو كيان قانوني بارتكاب الجريمة. ومن ناحية أخرى، لا تقتضي المصادرة دون إدانة

على الوقوف على عائدات الجريمة وتتبعها بنجاح.

## ٢- تتبُّع الأموال المسروقة - مهمة متعددة الأوجه

تشير عبارة (تتبُّع الأموال) إلى العملية التي يقف فيها المحقق على عائدات الجريمة ويتتبعها ويحدد مكان وجودها. ويتتبع المحققون الأموال بغرض الحجز عليها أو تجميدها أو الحجز عليها وتجميدها معًا، بحيث يمكن مصادرتها بعد استصدار أمر قضائي، وإعادتها، في نهاية المطاف، إلى ضحايا الجريمة، سواء أكانوا طرفًا خاصًا أم الدولة.

ويتضمن التحقيق التقليدي الذي يرمي إلى تتبع الأموال ثلاثة أهداف، هي: تحديد مكان الأموال، وربطها بنشاط غير مشروع من أجل استصدار أوامر التجميد والمصادرة، وإثبات ارتكاب الجرائم ذات الصلة بالتحقيق. ولا ينبغي اعتبار هذه الخطوات الثلاث خطواتٍ متميزةً ومنفصلة، بل ينبغي اعتبارها أهدافًا متداخلةً يتعين على المحققين أن يعملوا على تحقيقها بطريقة ما بغرض تحقيق غاية نهائية، هي: حرمان المجرمين من عائدات جرائمهم.

المحاولات الرامية إلى استرداد عائدات الجريمة تبوء بالفشل لا لشيء سوى عدم القدرة على إثبات تلك العلاقة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمحققين أيضاً أن يحاولوا جمع الأدلة التي يمكن استخدامها لإقامة الدعوى الجنائية ضد الجاني بسبب النشاط الإجرامي الأساسي (أو الجريمة الأصلية) الذي أدرّ الأموال غير المشروعة. ومن المهم التشديد على أن الإدانة الجنائية يمكن أن تتبّعها المصادرة، لا مصادرة الأموال المرتبطة بالجريمة المحددة فحسب، بل أيضاً الأموال الإضافية التي تقرر المحكمة أنها عائدات لجرائم مماثلة أخرى (بشروط معينة).<sup>2</sup>

مجموعات المهارات المطلوبة كلها، من المهم أن تبدأ المؤسسات، منذ بداية التحقيق، في تشكيل هذا الفريق المتعدّد التخصصات. وينبغي صياغة مذكرات تفاهم وتوقيعها بين المؤسسات ذات الصلة لإجازة إقامة العلاقات المهنية وإضفاء الشرعية عليها وتمهيد سبل التعاون. ومن هذا المنطلق، ينبغي اختيار مؤسسة واحدة لتولي الدور القيادي في التحقيق في القضايا. ولذلك، يكون الاعتبار الاستراتيجي الأول هو تحديد أفضل من يتولى إدارة التحقيق. وتضطلع هذه المؤسسة الرائدة بدور استباقيّ في وضع استراتيجية القضايا وتوزيع المسؤوليات اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية على كل مؤسسة داخل الفريق.

وقد يكون من الصعب إدارة فريق متعدد التخصصات، ولهذا، يستلزم ضمان فعالية هذا الفريق وجود أركان عديدة.

#### ٤- صياغة الاستراتيجية الإجمالية للقضية واستهلال تنفيذها

عند إدارة فريق متعدد التخصصات، يجب على المؤسسة التي تتولى قيادته أن تتخذ عدة إجراءات في البداية. وتشكل هذه الإجراءات الاستراتيجية

صدور إدانة جنائية ضد فرد أو كيان، بل إنها تمكّن الدول من استرداد الأموال المتحصّل عليها بطريقة غير مشروعة باتخاذ إجراءات مباشرة ضد الأموال نفسها. ولا تتوافر هذه الطريقة الأخيرة في جميع دوائر الاختصاص. وهكذا، سيركز هذا الفصل على استرداد الأموال من خلال اتباع النهج القائم على الإدانة، على الرغم من أن العديد من المبادئ التي نُوقِشت ستنطبق كذلك على النهج القائم على غير الإدانة.

وعند اتباع نهج تقليدي قائم على الإدانة في استرداد الأموال، يجب أن تؤدي التحقيقات دوراً يتجاوز مجرد تحديد موقع المجرمين. ويتعين على المحققين أيضاً الحصول على أدلة كافية لربط الأموال المتحصّل عليها بالنشاط غير المشروع؛ حتى يمكن استصدار أمر قضائي بالمصادرة. فالعديد من وبسبب الانتشار الواسع النطاق للمصادرة بدون إدانة، لم يعد من الضروري أحياناً في العديد من دوائر الاختصاص إقامة دعوى جنائية ضد أي فرد لاسترداد عائدات الجريمة، وهو اتجاه متزايد. وتسعى أجهزة الإنفاذ إلى استرداد ما يبدو أنه أموال غير مشروعة أو، على الأقل، أموال بلا سبب. ومع ذلك، لا توجد في معظم دوائر الاختصاص حتى الآن قوانين مصادرة بدون إدانة، وما زال عليها اتباع نهج بديل هو النهج التقليدي القائم على الإدانة في المصادرة.

### ٣- تشكيل فريق التحقيق

تقتضي قضية تتبّع الأموال مساهمة ضباط التحريات والمحققين الماليين والمحليين والمحامين. ولذلك، يجب تشكيل فريق متعدد التخصصات يضم كلاً من هذه المهارات في أسرع وقت ممكن. ويشمل التحقيق عدداً كبيراً من المؤسسات، مثل الشرطة، والجهاز المعنيّ بمكافحة الفساد، والوحدة المعنية بالتحريات المالية، ومكتب أحد وكلاء النيابة، والهيئة المركزية المعنية بطلبات المساعدة الدولية، وربما المكتب المعني باسترداد الأموال. ولتغطية

المؤرخ 24 شباط / فبراير 2005 المتعلق بمصادرة العائدات والأدوات والأموال ذات الصلة بالجريمة.

القرار الإطارى الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي 2005/212/JHA

البداية هو تحويل المعلومات ذات الصلة الناتجة عن التحريات إلى أدلة مقبولة يمكن استخدامها لإدانة المشتبه فيهم واسترداد الأموال المسروقة. وخطة التحقيق مخطط أولي للاستراتيجية الإجمالية للقضية التي ستعتمد لتحقيق هذا الهدف ودليل أولي لها. ومن المهم أن نتذكر أن الخطة يجب أن تأخذ شكل وثيقة مفعمة بالحوية، بمعنى أنه يجب تنقيحها وتحديثها طوال مراحل سير التحقيق، بحيث تتجلى فيها بدقة الأدلة التي جُمعت في مراحل مختلفة، والتطورات الطارئة على القضية والفهم المتطور لها.

وينبغي أن تشمل خطة التحقيق ما يلي:

- موجزًا يتضمن ملامح الجريمة/الجرائم التابعة، بما في ذلك عائدات الجريمة/الأموال غير المشروعة المتأتية من هذه الجرائم (إذا كانت قد حُدِّت بالفعل)، وموجزًا لجرائم غسل الأموال المحتملة التي قد تتبّع هذه الجرائم الأصلية؛
- موجزًا للأدلة ذات الصلة اللازمة لإثبات الجرائم وتحديد عائدات الجريمة المتأتية، وموجزًا لسلطات التحقيق والأدوات التي ستعتمد لجمع هذه الأدلة (مصنوفة الأدلة)؛
- استراتيجية التواصل الإعلامي؛
- الخطوط العريضة للإجراءات التي تسمح بإجراء التقييم الحالي للتحقيق.

وسيتناول هذا الفصل الآن كلّ بند من البنود المذكورة أعلاه تباعًا، ويشرح بمزيد من التفاصيل ما تحتاج خطة التحقيق إلى أن تشملها ضمن كل مسألة.

## 5-1 تحديد ملامح الجريمة

### 5-1-1 الجريمة الأصلية

تنتج العائدات الإجرامية من جريمة جنائية. وبناءً على ذلك، فمن أجل استصدار أمر تجميد، وأمر مصادرة في نهاية المطاف، من الضروري للغاية ربط العائدات بجريمة جنائية أصلية. ولذلك، يوجد ركن مهم في أي قضية من قضايا استرداد الأموال

الإجمالية للقضية. ويجب، على وجه التحديد، أن يقوم قائد الفريق بما يلي:

- تحديد الموارد المالية والبشرية اللازمة، مع ضمان مراعاة جميع المهارات اللازمة في الفريق المتعدد التخصصات وصياغة ميزانية حاسمة؛
- إنشاء آلية لتتبع جميع المواد ذات الصلة التي يجري جمعها وحفظها واسترجاعها؛
- وضع خطة تحقيق؛
- رسم خريطة مهام كل عضو من أعضاء الفريق وتحديد أهدافه؛
- موافاة كل عضو في الفريق ببيان لدوره ومسؤولياته، والتأكد من أن كل عضو من أعضاء الفريق يفهم ما هو متوقع منه.

وفي أثناء سير إجراء التحقيق، يجب على قائد الفريق أيضًا:

- عقد اجتماعات منتظمة مع الفريق، وضمان جميع المعلومات المتعلقة بالعمل التنفيذي في هذه الاجتماعات؛
- ضمان تحديث الخطة مع تقدم سير التحقيق.

## 5-2 وضع خطة التحقيق

لئن كانت نقاط استراتيجية القضية جميعها ذات أهمية في نجاح التحقيق، فثمة جزء حاسم في أي استراتيجية قضية هو صياغة خطة التحقيق. وسيركز الجزء المتبقي من هذا الفصل على وضع خطة تحقيق فعالة ومتأسكة يمكن أن تُسهّل التحقيق وتوجّه دفته.

تتسم التحقيقات دائمًا بعدم التماثل. ويعتمد مقدار ونوع المعلومات المتاحة للجهاز خلال المراحل المبكرة من التحقيق، إلى حد كبير، على كيفية إجراء تحقيق معين منذ البداية. وبناءً على ذلك، ينبغي أن يُثبّت النهج الاستراتيجي لجميع التحقيقات في شكل خطة تحقيق واضحة.

وينبغي أن يكون الهدف من إجراء التحقيق منذ



العائدات بدوره بقصد التمويه على مصدرها غير المشروع، فإن جريمة غسل أموال تكون قد ارتكبت كذلك. وفي حين يحدد المحققون ملامح الجريمة الأصلية (المبيئة أعلاه)، ينبغي لهم أيضاً أن يتطلعوا إلى تحديد ملامح أي جريمة غسل أموال لاحقة (انظر الفصل الرابع)، وأن يستهدفوا الإجابة عن الأسئلة نفسها التي تنطبق على الجريمة الأصلية تبعاً لذلك، وهي:

**من** الأشخاص الذين يجري معهم التحقيق في غسل الأموال؟ تحديد جميع الأفراد والشركات التي شاركت في غسل الأموال وعلاقتها ببعضها ببعض. **ما** الجريمة التي وقعت؟ وما عائدات الجريمة المحققة؟ تحديد جريمة غسل الأموال التي ارتكبت بعينها مع الاستشهاد بالقانون، وتحديد شكل عائدات الجريمة التي تحققت ومقدارها.

**أين** ارتكبت جريمة غسل الأموال؟ تحديد جميع المواقع التي ارتكبت فيها أطراف الجريمة الأفعال التي ارتقت إلى مستوى تلك الجريمة. وفي حالة غسل الأموال، من المرجح أن تكون هذه المواقع منتشرة في دوائر اختصاص متعددة، ومن المحتمل أن تنطوي على جرائم غسل أموال إضافية في كل دائرة اختصاص.

**متى** وقعت جريمة غسل الأموال؟ حدّد جميع الأوقات والتواريخ التي وقعت فيها الأفعال ذات الصلة. وسيكون ذلك ذا أهمية خاصة عند تقييم تقادّم تلك الأفعال.

**لماذا** ارتكبت أطراف الجريمة تلك الأفعال؟ حدّد دافع تلك الأفعال. (في مجال غسل الأموال، يمكن أن يتراوح الدافع من مجرد الرغبة في إخفاء الأموال إلى تمويل الإرهاب أو غيرها من الأعمال الإجرامية المنظمة).

**كيف** غسلت الأطراف الإجرامية العائدات؟ ينبغي أن يضع المحققون جميع الأحداث والأفعال ذات الصلة في تسلسل منطقي لتحديد الطريقة التي يستخدمها المجرمون لارتكاب الجريمة وتحقيق عائداتها.

يحدد بوضوح الوقائع المحيطة بارتكاب الجريمة الأصلية والعائدات غير المشروعة التي نتجت عنها. وسيساعد تحديد الوقائع المحققين عند صياغة مصفوفة الأدلة (انظر القسم الفرعي 2 أدناه). ومع ذلك، من المهم أن نتذكر أنه ستكون هناك ضرورة مستمرة لمراجعة خطة التحقيق وتحديثها؛ حيث إن الوقائع المتاحة للمحققين ستتغير مع تقدّم سير التحقيق (خاصة بعد المراحل المبكرة).

وعند تحديد وقائع الجريمة الأصلية، ينبغي أن يستهدف المحققون الإجابة عن الأسئلة التالية:

**من** الأشخاص الذين يجري التحقيق معهم؟ تحديد جميع الأفراد والشركات ذات الصلة بالنشاط الإجرامي وعلاقة بعضهم ببعض.

**ما** الجريمة التي وقعت؟ تحديد القوانين التي قد تكون قد انتهكت بعينها. وما عائدات الجريمة التي تحققت؟ وماذا حدث لها؟

**أين** ارتكب الفعل الجنائي؟ تحديد جميع المواقع التي ارتكبت فيها أطراف الجريمة الأفعال التي ارتقت إلى مستوى الجريمة (أين عُقدت الاجتماعات؟ أو أين جرى تبادل الأموال؟ على سبيل المثال). وأين توجد عائدات الجريمة حالياً؟ هذه الوقائع ذات أهمية في تقييم مسائل الاختصاص القضائي.

**متى** وقعت الأفعال التي تشكل الجريمة؟ تحديد جميع الأوقات والتواريخ التي وقعت فيها الأفعال ذات الصلة. وسيكون ذلك ذا أهمية خاصة عند تقييم تقادّم تلك الأفعال.

**لماذا** ارتكبت أطراف الجريمة الأفعال؟ حدّد دافع تلك الأفعال.

**كيف** ارتكب أطراف الجريمة جريمتهم؟ ينبغي أن يضع المحققون جميع الأحداث والأفعال ذات الصلة في تسلسل منطقي لتحديد الطريقة التي استخدمها المجرمون لارتكاب الجريمة وتحقيق عائداتها.

## ٥-١-٢ تحديد ملامح جريمة غسل الأموال

إذا حققت الجريمة عائدات، وحوّل طرف ما هذه

## ٥-٢ إنشاء مصفوفة الأدلة: تحديد الأدلة التي يتعين جمعها وطريقة جمعها

سيحتاج المحققون إلى قدر كبير من الأدلة المقبولة لإثبات الوقائع المحيطة بكل ركن من أركان الجريمة وإثباته. وبناء على ذلك، يكون تحديد ما يلزم من أدلة لإثبات الجريمة جزءًا لا يتجزأ من التخطيط الاستراتيجي.

وعند تحديد الأدلة التي ينبغي جمعها بالضبط، ينبغي أن يشير المحققون إلى الخطوط العريضة لكلٍّ من الجرائم الأصلية وجرائم غسل الأموال التي صيغت وفقًا للأقسام الواردة أعلاه. ثم أسأل: ما الأدلة اللازمة لإقناع المحكمة بأن المُحَقَّق معه قد ارتكب الجرائم المبينة؟ وينبغي أيضًا أن تكون الأدلة اللازمة لربط الأموال غير المشروعة بالجرائم قد جرى الحصول عليها بالفعل، وكثيرًا ما يكون ذلك لإدانة الجاني وكذلك لتتبع/استرداد الأموال. وينبغي التفكير فيما هو مطلوب لاستصدار أوامر تجميد مبكرة في البلد أو خارجه أو فيهما معًا.

ويتيح تحليل الأدلة اللازمة لإثبات الجريمة لفريق التحقيق تحديد أي ثغرات في الأدلة التي جُمِعت حتى الآن، ومن ثم التركيز على الحصول على أي أدلة أخرى ذات صلة من مصادر مناسبة.

وتضع بعض الأجهزة موجزًا للأدلة التي جُمِعت (مصفوفة الأدلة)، وهو ما يحدد مسار الحصول عليها. وتكون مصفوفة الأدلة مرجعًا مفيدًا طوال فترة التحقيق لتحديد قبول الأدلة التي جرى الحصول عليها من عدمه، وهل من المرجح أن تصمد أمام التدقيق القضائي أم لا.

وعند ملء مصفوفة الأدلة، يتعين على المحققين تحديد أربعة أمور ذات أهمية:

- 1- أركان الجريمة التي يلزم إثباتها؛
- 2- الوقائع التي يتعين إثباتها لإثبات كل ركن؛
- 3- نوع الأدلة الذي ينبغي جمعه لإثبات كلٍّ من هذه الوقائع؛
- 4- الطريقة التي ينبغي استخدامها لجمع هذه

## الأدلة.

فعلى سبيل المثال، فيما يلي قضية تلقى فيها المحققون معلومات ناتجة عن التحريات تفيد بأن مسؤولاً عامًا كبيرًا في وزارة الموارد في البلد (س)، وهو السيد سميث، نقل مبلغ قدره 100 ألف دولار أمريكي بطريقة غير قانونية من الحساب المصرفي لوزارته، وهو حساب «عائدات النفط» (الذي كان له حق التوقيع عليه) إلى حساب مصرفي في الخارج في البلد (ص) (وهو مالكة المستفيد). وتلقى المحققون أيضًا معلومات ناتجة عن تحريات تفيد بأن السيد سميث استخدم هذه الأموال نفسها ليشتري بعد ذلك منزلًا في البلد (ص).

وإضافةً إلى ذلك المثال، لدى البلد (س) مادة مباشرة وصريحة للغاية في قانونه الجنائي تتناول الاختلاس، وتنص على ما يلي: «إذا حوّل موظف عمومي أموالاً عامة أو غير صورته، دون تمنّعه بالسلطة اللازمة، بغرض تغيير ملكية هذه الأموال لصالحه هو أو لصالح شخص آخر، يكون بذلك قد ارتكب جريمة يعاقب عليها القانون».

وباستخدام مثال السيد سميث السابق، سنتناول الفقرات التالية كلّ قسم من الأقسام الأربعة في مصفوفة الأدلة، وستقدم مثالاً محدثًا على مصفوفة واحدة مع صياغة كل قسم من أقسامها.

أن يثبت المحقق وقوعها. فإذا كان على المحقق أن يبدأ في صياغة مصفوفة أدلة عن السيد سميث، على سبيل المثال، بهدف إثبات جريمة الاختلاس وفقاً للنص القانوني الوارد أعلاه، فقد تبدو المصفوفة في البداية شيئاً من هذا القبيل:

## ١-٢-٥ تحديد الأركان التي يتعين إثباتها

ينبغي صياغة مصفوفة لكل جريمة يلزم إثباتها. وعند تحديد أركان الجريمة التي يجب إثباتها، سيحتاج المحقق إلى تقسيم الأحكام التشريعية إلى أجزاء منفصلة. والركن هو في الأساس واقعة يجب

الجريمة: اختلاس

أركان الجريمة	الوقائع المطلوبة لإثبات كل ركن	نوع الأدلة الواجب جمعه لإثبات الوقائع	الطريقة التي ينبغي استخدامها لجمع هذه الأدلة
1- السيد سميث مسؤول عام.			
2- حوّل السيد سميث أموالاً عامة أو غير صورتها.			
3- فعل السيد سميث ذلك دون تمتّعه بالسلطة اللازمة.			
4- فعل السيد سميث ذلك بقصد تغيير ملكية الأموال لصالحه.			



تذكر أن تدرج جميع الجرائم المحتملة عند صياغة مصفوفات في أي قضية استرداد أموال، بما في ذلك غسل الأموال (ومع ذلك، للتبسيط، أدرجنا في ذلك المثال الجريمة الأصلية المتمثلة في الاختلاس دون غيرها).

## ٥-٢-٢ تحديد الوقائع المطلوبة لإثبات كل ركن من الأركان

ستكون الخطوة التالية أمام المحقق هي تحديد كل الوقائع التي يجب إثباتها لإثبات كل ركن من الأركان. فعلى سبيل المثال، في قضية السيد سميث، الركن الأول هو أن «السيد سميث مسؤول عام». ومن ثم، يجب على المحقق، لإثبات هذا الركن، أن يثبت واقعة أن «السيد سميث موظف في وزارة الموارد».

عند صياغة هذا القسم، ينبغي أن يرجع المحقق إلى موجزه الذي يحمل عنوان «تحديد ملامح الجريمة» (انظر قسم «تحديد ملامح الجريمة») حيث ينبغي أن يكون قد صاغ بالفعل إجابات أولية على أسئلة «من؟ ماذا؟ أين؟ متى؟ لماذا؟ كيف؟» استنادًا إلى المعلومات الناتجة عن التحريات التي وردت بالفعل. وقد تكون الإجابات عن هذه الأسئلة، والوقائع التي تثبتها مفيدة جدًا في تحديد أركان الجريمة. وينبغي إدراج هذه الوقائع في مصفوفة الأدلة عندما يقتضي الأمر ذلك. فعلى سبيل المثال، استنادًا إلى المعلومات الناتجة عن التحريات المتاحة بالفعل في قضية السيد سميث، يمكن للمحقق أن يجيب عن سؤال «أين؟» (كما في «أين ارتكب الفعل الجنائي؟»)؛ لأنه يعلم بالفعل أن السيد سميث حوّل الأموال من البلد (س) إلى البلد (ص). ومن ثم، يمكن استخدام هذه الإجابة بوصفها واقعة لإثبات الركن الثاني من الجريمة، «حوّل السيد سميث أموالاً عامةً أو غير صورته».

وإذا كان على المحقق مواصلة صياغة مصفوفة الأدلة من خلال سرد الوقائع ذات الصلة كافة، فقد تبدو شيئًا من هذا القبيل:

الجريمة: اختلاس

الطريقة التي ينبغي استخدامها لجمع هذه الأدلة	نوع الأدلة الواجب جمعه لإثبات الوقائع	الوقائع المطلوبة لإثبات كل ركن	أركان الجريمة
		<ul style="list-style-type: none"> <li>يعمل السيد سميث مسؤولاً عاماً رفيع المستوى في وزارة الموارد.</li> </ul>	1- السيد سميث مسؤول عام.
		<ul style="list-style-type: none"> <li>كان السيد سميث يتمتع بحق التوقيع على حساب عائدات النفط.</li> <li>سمح السيد سميث بتحويل مبلغ قدره 100000 دولار أمريكي من الحساب في البلد (س) إلى حساب شخص آخر في البلد (ص).</li> </ul>	2- حول السيد سميث أموالاً عامة أو غير صورتها.
		<ul style="list-style-type: none"> <li>لم يكن هناك إذن من وزارة الموارد بتحويل الـ 100000 دولار أمريكي.</li> <li>لا يوجد أي عقد أو مشروع داخل الوزارة يتطلب تحويل مبلغ الـ 100000 دولار أمريكي.</li> <li>لم تحظ الوزارة بأي فائدة لقاء مبلغ الـ 100000 دولار أمريكي.</li> </ul>	3- فعل السيد سميث ذلك دون إذن.
		<ul style="list-style-type: none"> <li>حول السيد سميث الأموال إلى حسابه الخاص. ثم استخدم هذه الأموال لشراء عقار. واشترى العقار باسمه.</li> </ul>	4- فعل السيد سميث ذلك بهدف تغيير ملكية الأموال لصالحه.

## ٥-٢-٣ تحديد نوع الأدلة الواجب جمعه لإثبات الوقائع

تتمثل الخطوة التالية في أن يحدد المحقق أنواعاً معينة من الأدلة التي ستكون لازمةً لإثبات كل واقعة من هذه الوقائع المبيّنة في القسم السابق.

وستعتمد الأدلة نفسها على نوع الجرائم قيد التحقيق، ولكن في معظم قضايا استرداد الأموال، كثيرًا ما يشمل نوع الأدلة اللازمة ما يلي:

- سجلات الاتصالات (بما في ذلك سجلات الهاتف والنسخ المطبوعة واتصالات الإنترنت)؛
- أقوال المحقق معهم والشهود وادعاءاتهم؛
- المستندات المصرفية والمالية (مثل كشوف الحسابات، ومعلومات فتح الحسابات والمستندات الداعمة، وتقييم المخاطر الذي صاغته المؤسسة، وتقارير العناية الواجبة، وتقارير الأنشطة المشتبه فيها؛
- مستندات السجل التجاري، مثل مستندات التسجيل وشهادات الأسهم؛
- مستندات تسجيل الأراضي (مثل سند الملكية)؛
- عقود الأعمال التجارية؛
- المستندات القانونية (مثل وثائق الاستئمان [انظر الفصل السادس]).

من المهم أن نتذكر أن الأدلة المطلوبة تختلف اختلافاً كبيراً من قضية إلى أخرى. وفيما يلي مثال على قضية رشوة. علمًا بأنه في مثل هذه القضايا، غالبًا ما تكون الرشوة مستترةً في شكل دفع الرسوم المدرسية للأطفال أو في شكل أشياء تُقدّم لهم أو للآباء أو للأشقاء أو حتى الأفراد الذين يشوب علاقتهم بالجاني عدم الوضوح، مثل البستانيين أو غيرهم من الموظفين. وستحتاج جميع عمليات نقل الأموال في هذا الصدد إلى أدلة مستفيضة.

وبالعودة إلى مثال السيد سميث، إذا كانت هناك ضرورة كي يثبت المحقق أن «السيد سميث يعمل مسؤولاً عامًا رفيع المستوى في وزارة الموارد»، فإن الشيء الوحيد الذي قد يكون ضروريًا هو عقد عمل السيد سميث. وثمة مثال آخر هو: إذا احتاج المحقق إلى إثبات أن السيد سميث قد أذن بنقل مبلغ 100000 دولار أمريكي إلى حساب شخص آخر، فقد يستلزم الأمر حصول المحقق على تعليمات من السيد سميث الذي أعطى الإذن للبنك بإجراء التحويل.

وفي هذه المرحلة، قد تبدأ مصفوفة الأدلة في اتخاذ الشكل التالي إلى حدٍ ما (انظر الصفحة التالية):

أركان الجريمة	الوقائع المطلوبة لإثبات كل ركن	نوع الأدلة الواجب جمعه لإثبات الوقائع	الطريقة التي ينبغي استخدامها لجمع هذه الأدلة
1- السيد سميث مسؤول عام.	<ul style="list-style-type: none"> <li>يعمل السيد سميث مسؤولاً عاماً رفيع المستوى في وزارة الموارد.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>عقد العمل</li> </ul>	
2- حوّل السيد سميث أموالاً عامة أو غير صورتها.	<ul style="list-style-type: none"> <li>كان السيد سميث يتمتع بحق التوقيع على حساب عائدات النفط.</li> <li>سمح السيد سميث بتحويل مبلغ قدره 100000 دولار أمريكي من الحساب في البلد (س) إلى حساب شخص آخر في البلد (ص).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>مستندات الحساب المصرفي التي تشير إلى أن السيد سميث هو أحد الموقعين على الحساب</li> <li>تعليمات التحويل التي حصل عليها البنك من السيد سميث</li> </ul>	
3- فعل السيد سميث ذلك دون إذن.	<ul style="list-style-type: none"> <li>لم يكن هناك إذن من وزارة الموارد بتحويل الـ 100000 دولار أمريكي.</li> <li>لا يوجد أي عقد أو مشروع داخل الوزارة يتطلب تحويل مبلغ الـ 100000 دولار أمريكي.</li> <li>لم تحظ الوزارة بأي فائدة لقاء مبلغ الـ 100000 دولار أمريكي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تأكيد من وزارة الموارد بعدم منح أي إذن بتحويل المبلغ</li> <li>البيانات المالية الخاصة بوزارة الموارد التي تؤكد عدم تلقي الوزارة أي فائدة مقابل تحويل الأموال</li> <li>المستندات (مثل التشريعات أو لوائح الوزارة) التي تحدد وظيفة السيد سميث ومسؤولياته</li> <li>أقوال الشهود من زملائه الموظفين الذين يكون لديهم عادة تفويض تحويل الأموال مؤكدة أنهم لم يمنحوا الإذن</li> </ul>	
4- فعل السيد سميث ذلك بهدف تغيير ملكية الأموال لصالحه.	<ul style="list-style-type: none"> <li>نقل السيد سميث الأموال إلى حسابه الخاص.</li> <li>ثم استخدم السيد سميث هذه الأموال لشراء عقار.</li> <li>اشترى العقار باسمه.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>كشف الحساب المصرفي التي تشير إلى أن حساب السيد سميث قد تلقى الأموال</li> <li>شهادة من السجل العقاري توضح ملكية السيد سميث للعقار</li> <li>نسخة من عقد بيع العقار يوضح طريقة</li> </ul>	

## الدفع

- كشف حساب مصرفي يظهر تحويل الأموال إلى المالك السابق للعقار
- شهادة شفوية من الوكيل العقاري/الناقل العقاري/مقدم خدمة الشركات الذي ساعد في نقل الملكية

من مجموعة واسعة من المصادر، ويمكن أن تشمل المعلومات التي جرى الحصول عليها من المؤسسات المالية (مثل كشوف الحسابات، ومعلومات فتح الحسابات، وتقارير الأنشطة المشتبه فيها) والأجهزة الحكومية، والمرافق المصرفية الإلكترونية، والجهات التي تقدم الخدمات المالية، ومكاتب المحاماة، ومكاتب الحسابات، ووكلاء العقارات، والجهات التي تُقدّم خدمات الاستئمان وتأسيس الشركات، والمنافسين في مجال الأعمال التجارية.

وللمساعدة في تجميع هذه البيانات، أنشئت وحدات التحريات المالية في معظم دوائر الاختصاص في جميع أنحاء العالم. وتُعدّ تلك الوحدات، في المقام الأول، بتلقي المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية وغير المصرفية المالية وتحليلها والإفصاح عنها فيما يتعلق بالمعاملات المالية المشتبه فيها أو غير العادية، ولكنها تحدد أيضًا الملامح المالية للأفراد وأساليب غسل الأموال. وعلاوةً على ذلك، أنشئت في عام 1995 مجموعة إيغمونت لوحدات التحريات المالية (مجموعة إيغمونت)، التي توفر منتدًى لوحدات التحريات المالية في مختلف الدول لتبادل المعلومات الناتجة عن التحريات المالية ذات الصلة بالمشتبه فيهم الذين يخضعون للتحقيق في دوائر اختصاص مختلفة، مما يسهم إسهامًا كبيرًا في التعجيل بالتنسيق الدولي.

وفي القضية التي أمانا، على سبيل المثال، يمكن الحصول على معلومات التحريات للوقوف على الشكل النهائي لمبلغ الـ 100000 دولار أمريكي

## ٥-٢-٤ تحديد صلاحيات التحقيق وأدواته ومصادره المستخدمة في جمع الأدلة

كثيرًا ما يتوقف نجاح التحقيق إلى حد كبير على قدرة سلطة التحقيق على استخدام جميع الصلاحيات والأدوات والمصادر المتاحة لها لجمع الأدلة وتتبع الأموال. وفي هذه المرحلة، سيتعين على المحققين أن يهدفوا إلى تحويل المعلومات الناتجة عن التحريات التي يجمعونها إلى أدلة مقبولة يمكن استخدامها في الإجراءات القضائية. وعند فعل ذلك، يجب أن ينظروا في موثوقية المصادر وأهمية المعلومات الواردة فيما يتعلق بقدرتها على إثبات الوقائع ذات الصلة بإثبات أركان الجريمة.

وتتفاوت أنواع الصلاحيات والأدوات والمصادر المتاحة في طبيعتها، ويمكن أن تشمل أجهزة تحقيق متخصصة مثل وحدات التحريات المالية ومصادر معلومات مختلفة، علاوةً على استراتيجيات تعاون مع أجهزة إنفاذ أجنبية. وتُرد أدناه بعض أنواعها بمزيد من التفصيل.

### التحريات المالية ووحداتها

عندما تتدفق الأموال من خلال النظام المالي، عادة ما يترك تحويل الأموال داخل الحسابات وخارجها مسارَ تدقيقٍ يمكن تتبعه واكتشافه. وتشير التحريات المالية إلى أي بيانات يمكن الحصول عليها للمساعدة في هذه العملية، ويمكن استخدامها، في نهاية المطاف، لتحديد الملامح المالية للمشتبه فيه (انظر الفصل الثالث). ويمكن أن تتبع هذه البيانات

الأوضاع داخل الشبكات الإجرامية، علاوةً على الخيوط التي توجه التحقيق إلى أبعاد جديدة، مما قد يؤدي إلى جمع مزيد من الأدلة التجريبية.

وفي حين أن المعلومات التي يقدمها هؤلاء الأفراد يمكن أن تكون ذات قيمة لا تُقدَّر بثمن، فمن المهم التعامل معها بقدر كبير من الحذر، لا سيما عند تقييم دوافع الفرد الذي يقدم هذه المعلومات؛ حيث إن المعلومات المضلِّلة أو الخاطئة يمكن أن تضر التحقيق بالكامل، بل تفسده.

وبتطبيق ذلك على مثال المسؤول العام الفاسد أعلاه الوارد أعلاه، يمكن أن تتخذ تلك المعلومات شكل المعلومات التي يقدمها مُبلِّغ عن المخالفات في الوزارة التي يعمل بها المسؤول حيث يتمتع بحق التعامل على الحساب المصرفي ذي الصلة، ويدرك الموقع الذي يمكن أن تكون الأموال المسروقة قد نقلت إليه. ومع ذلك، من المهم أن نتذكر أنه مع كل هذه المعلومات، يجب على المحققين الحرص في التحقق من سلامتها لاستبعاد أي فرصة لإفساد التحقيق.

### الاستجابات الإلزامية

في بعض الظروف، وعندما يكون لدى جهاز التحقيق هذه الصلاحيات، قد يكون من الضروري إجبار الأفراد على حضور استجواب إلزامي. وعادة ما تكون الاستجابات الإلزامية ضرورية عندما:

- يجب إجراء استجواب سريع بسبب ضيق الوقت؛
- يرغب فرد معنيّ بالتحقيق في التحدث مع الجهاز، ولكن يريد أن يُجبر على ذلك كيلا يقال إنه يقدم معلومات من تلقاء نفسه؛
- يكون على الفرد التزام تعاقدي أو غيره من التزامات السرية الملزمة قانونًا، ويكون الإجبار مطلوبًا لتجاوز ذلك الالتزام؛
- يرفض الفرد الموافقة على إجراء استجواب طوعًا، أو يحاول أن يضع شروطًا غير مقبولة (مثل الحصول على حصانة من التجريم الذاتي)؛

الذي اختلسه السيد سميث وتحديد موقعه. وعلى وجه التحديد، يمكن أن يُطلب إلى وحدة التحريات المالية في البلد (س) الاتصال بوحدة التحريات المالية في البلد (ص) والاستفسار رسميًا عن وجود أي حسابات مصرفية تخص السيد سميث أو شركائه أو أفراد أسرته في البلد (ص) من عدمه. ويمكن أيضًا أن يُطلب إلى وحدة التحريات المالية في البلد (ص) التحقيق فيما إذا كانت أي مشتريات كبيرة من العقارات تتعلق بالسيد سميث قد أُجريت. وردًا على ذلك، قد يُقدّم البلد (ص) معلومات يمكن أن تساعد في التحقيق في البلد (س). غير أنه من المهم ملاحظة أن هذه المعلومات لا يمكن استخدامها إلا لأغراض التحريات. وإذا قررت أجهزة الإنفاذ في البلد (س) لاحقًا استخدام المعلومات التي جرى الحصول عليها من البلد (ص) بوصفها دليلًا في الإجراءات القضائية في البلد (س)، فسيُتعين عليها أولاً إرسال طلب مساعدة قانونية متبادلة رسمي للحصول على الأدلة والحصول على نُسخ من هذه الأدلة من خلال القنوات الرسمية (للمزيد المعلومات انظر القسم الوارد أدناه حول «التعاون مع أجهزة إنفاذ القانون الأجنبية»، وكذلك الفصل الرابع الذي يتناول المساعدة القانونية المتبادلة).

ويتضمن الفصل الخامس معلوماتٍ إضافيةً ونظرةً عامة على مختلف أنواع وحدات التحريات المالية وكيفية استخدام إطار مكافحة غسل الأموال في تعقب الأموال غير المشروعة.

### المعلومات التي يقدمها متطوعون

لا تزال مصادر المعلومات البشرية واحدة من أدوات التحريات الرئيسية، خاصةً عند التعامل مع شبكات غسل الأموال التي يصعب للغاية اختراقها. وتشمل تلك المعلومات جميع الحالات التي يأتي فيها الفرد من تلقاء نفسه ويقدم معلومات يمكن أن تساعد في التحقيق ويشير عمومًا إلى المخبرين أو المبلغين أو الضحايا أو الشركاء في الاتفاق الجنائي المتدمرين من الوضع. ويمكن لهذه المعلومات أن تكون حاسمةً في إجراء تحقيق ناجح؛ حيث يمكن أن توفر معلومات عن

سميث لموافاة الجهاز باتصالاته، مثل الرسائل ورسائل البريد الإلكتروني.

### الرصد والمراقبة الفعليان

المراقبة الفعلية مصدر تقليدي وممتاز للتحريات. ويمكن للمراقبة الفعلية للمشتبه فيه أن تعطي للمحققين فكرة عن الأفراد الذين يجتمع معهم المشتبه فيهم يوميًا والشبكات التي يتورط فيها. وقد تكشف، علاوةً على ذلك، عن الأماكن التي يزورها وموقع الأموال والشركات التي يسيطر عليها، مما لم يكن المحققون على علم بها قبل ذلك.

### عمليات البحث والحجز

يمكن أن تكون عمليات البحث طريقةً فعالة جدًا لجمع الأدلة؛ إذ تقلل من فرصة إتلاف الوثائق وإخفائها، وتسمح بتجنُّب الامتناع المتعمد أو غير المقصود عن تقديم الوثائق بناءً على طلب الجهاز. أما النقطة السلبية التي تتسم بها عمليات التفتيش والحجز، فتتمثل في أن كمية المواد التي تجمع في أثناء العملية قد تكون كبيرة جدًا في بعض الأحيان، مما يستنفد وقتًا طويلاً في تحليلها.

### مصادر التحريات المفتوحة

شهد العقد الماضي نموًا متزايدًا في استخدام المعلومات الناتجة عن التحريات المفتوحة المصدر، وهو ما يشمل الحصول على المعلومات من المصادر المتاحة للجمهور وتحليلها. فعلى سبيل المثال، نظرًا إلى النمو الهائل في الإنترنت، أصبح عدد متزايد من المصادر متاحًا للجمهور، وهو ما يمد المحققين بمصدر غني بالأدلة العالية الجودة التي يمكن استخدامها لدعم القرارات الاستراتيجية والتنفيذية. ومن أمثلة هذه المصادر وسائل الإعلام المتاحة عبر الإنترنت (الصحف والمدونات وما إلى ذلك) والأدلة والمستندات الحكومية والوثائق (بما في ذلك استمارات إقرار الذمة المالية) وقواعد البيانات الإحصائية وقواعد البيانات المتاحة

• يشتهه المحقق في أن الشخص الذي خضع للاستجواب ربما لا يتحلى بالصدق عند إجراء استجواب طوعي؛

• يرغب المحقق في مواجهة الشخص الذي يخضع لاستجواب ببيئة تتسم بمزيد من الطابع الرسمي لتعزيز فرصة الحصول منه على روايات صادقة.

غير أن الاستجابات الإلزامية لها سلبياتها، ومن المهم أن نتذكر أن ما يُقال في استجواب إلزامي قد لا يكون مقبولاً في المحكمة ضد المشتبه فيهم الرئيسيين (حسب قوانين الإجراءات الجنائية الداخلية). وكذلك، لا يمكن استخدامه في التجريم الذاتي للمستجوب ما لم يُتَوَخَّ الحذر. وعلاوةً على ذلك، قد ينبه أي شيء يقوله المحققون في استجواب ما المشتبه فيه إلى أي إجراءات تحقيق سرية قد تكون قيد التنفيذ. ومن ثم، يجب دراسة توقيت هذا الاستجواب بعناية. وتذكَّر دائمًا أيضًا أن تتحقق من أي شيء يُقال في هذه الاستجابات من مصادر مستقلة.

### الطلبات الإلزامية للحصول على المعلومات

يمكن أن تؤدي الطلبات الإلزامية للحصول على معلومات إلى إنتاج معلومات ذات قيمة. وينبغي للأجهزة أولاً أن تحدد الأطراف التي يكون من الملائم إصدار طلب الحصول على معلومات منها، ثم تصوغ الطلب بناءً على ذلك. وينبغي عدم استخدام طلبات المعلومات الإلزامية عندما يلوح في الأفق خطر محو المعلومات أو العبث بها. لكن تذكر أن تصوغ الطلبات بايجاز وبساطة بقدر الإمكان؛ لأن تقديم طلبات لا داعي لها للحصول على معلومات مستفيضة قد يسبب تأخيرات في التحقيق بسبب الوقت اللازم للرد. وفي مثالنا عن السيد سميث، يمكن أن يُقدَّم إلى البنك طلب إلزامي بالحصول على المستندات المصرفية ذات الصلة أو إلى الوزارة للحصول على معلومات العمل المطلوبة. أو يمكن، علاوةً على ذلك، أن يقدم هذا الطلب إلى الجهة التي تقدم الخدمة الهاتفية للسيد



البلد (ص)، فسيلزم أيضاً التعاون مع البلد (ص) لتجميد تلك الأموال ومنع التصرف فيها بالبيع.

وعند التتبع الأولي لمسار الأموال، يمكن للمحققين في البلد (س) تبادل المعلومات بطريقة غير رسمية مع أجهزة الإنفاذ في البلد (ص). فعلى سبيل المثال، إذا كان لدى كلا البلدين وحدة تحريات مالية عضو في مجموعة إيغمونت، فيمكنهما الاستعانة بهذه الشبكة وآلياتها في السماح بالتبادل غير الرسمي والسريع للمعلومات المتعلقة بالأموال المشتبه فيها (كما ذكر أعلاه). أما إذا كانت كل دولة عضو في شبكة دولية مشتركة بين الأجهزة لإنفاذ القوانين، مثل شبكة كامدن المشتركة بين الأجهزة لاسترداد الأموال أو الشبكة المشتركة بين الأجهزة في الجنوب الأفريقي المعنية باسترداد الأموال، فإنها تستطيع أيضاً الاستعانة بهذه الشبكات في تبادل المعلومات وتلقيها بصورة غير رسمية. وسيسمح ذلك للبلد (ص) بإبلاغ البلد (س) بسرعة بأي تحركات محتملة للأموال.

ومع ذلك، يستلزم الحجز على الأموال المشتبه فيها، أن يطلب البلد (س) إلى البلد (ص) فعل ذلك من خلال طلب المساعدة القانونية المتبادلة. والمساعدة القانونية وسيلة تستخدمها دائرة الاختصاص لتقديم المساعدة رسمياً إلى السلطات المختصة (مثل أعضاء النيابة العامة والقضاة، وحتى موظفي إنفاذ القانون) في دائرة اختصاص أخرى، بحيث تحصل الدولة الأولى على الاعتراف ببعض الإجراءات التحقيقية أو القضائية (مثل الإعلان بالإجراءات القضائية، أو الإثبات، أو الحجز على الأموال) واتخاذ ما يلزم حيالها وتنفيذها في الدولة الأخرى؛ ذلك أن سلطات الدولة الطالبة لا تتمتع بالوضع القانوني الذي يسمح لها بإنفاذها في دائرة الاختصاص متلقية الطلب (وللاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الفصل الرابع المتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة). وهكذا، إذا رغب أعضاء النيابة العامة في البلد (س) في استخدام الأدلة (مثل بيانات الحسابات المصرفية) الموجودة في البلد (ص) في الإجراءات الجنائية في البلد (ص) ضد المسؤول العام، فسيتعين عليهم أيضاً الحصول على هذه الأدلة

للجمهور (مثل قواعد بيانات العقارات والشركات) التي يسهل الوصول إليها باستخدام محركات البحث المتاحة للجمهور، مثل «غوغل/جوجل» Google، أو تحليلها باستخدام برامج مُصمَّمة خصيصاً، مثل أداة نظام تحريات استرداد الأموال الخاصة بالمركز الدولي لاسترداد الأموال.

وهناك مصدر مفتوح على الإنترنت ما فتى المحققون يستخدمونه تحديداً في السنوات الأخيرة، هو وسائل التواصل الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، أصبح الفيسبوك ولينكيدان مصدرين غنيين بالمعلومات، لما يمكن أن يُوفِّراه من معلومات مفصلة عن اتصالات الفرد وحركاته، وعن مشترياته الرئيسية، في بعض الأحيان. وبالعودة إلى مثال الموظف العام الفاسد، قد يكون المحقق قادراً على الحصول على قدر كبير من المعلومات القيمة عن طريق فحص حساب هذا المسؤول العام على الفيسبوك، أو حسابات زوجته أو أطفاله أو أصدقائه المعروفين، ما لم يكن لديه حساب. وقد يكتشف المحققون، خلال هذا التحليل، صور العطلات التي قضاها هذا المسؤول العام مع عائلته، بما في ذلك الصور التي تعرض ممتلكاته مثل منازل العطلات أو اليخوت الفاخرة الحديثة الشراء. ويشير موقع هذه الصور كذلك إلى دوائر الاختصاص التي يمكن العثور فيها على هذه الأموال والحجز عليها.

### التعاون مع أجهزة الإنفاذ الأجنبية

عندما توجد الأموال في دوائر اختصاص أجنبية، يمكن حينئذٍ لأجهزة الإنفاذ أن تتعاون مع نظيراتها الأجنبية للحصول على معلومات وأدلة تتعلق بموقع تلك الأموال، وأن تطلب فعلياً تجميدها والحجز عليها.

فعلى سبيل المثال، نظراً إلى أن مسؤولنا الفاسد قد حوّل، فيما يبدو، أمواله التي حصل عليها بطريقة إجرامية من حساب مصرفي في البلد (س) إلى حساب في البلد (ص)، فسيكون من الضروري أن تتعاون أجهزة الإنفاذ في البلد (ص) للتحقيق في مسار الأموال وإثبات موقعها الحالي. وعلى افتراض أن السيد سميث اشترى بالأموال منزلاً في



من خلال طلب مساعدة قانونية متبادلة رسمي من أجل ضمان قبول تلك الأدلة في الإجراءات أمام المحكمة.

وبالعودة إلى مصفوفة الأدلة، إذا أخذ المحقق في الاعتبار هذه المصادر وطرق جمع الأدلة، فينبغي أن يكون قادرًا على وضع استراتيجيات للحصول على الأدلة الخاصة التي يحتاج إلى جمعها لإثبات وقائع القضية. وفي هذه المرحلة، قد تبدو مصفوفة أدلة المحقق كما يلي:

الجريمة: اختلاس

أركان الجريمة	الوقائع المطلوبة لإثبات كل ركن	نوع الأدلة الواجب جمعه لإثبات الوقائع	الطريقة التي ينبغي استخدامها لجمع هذه الأدلة
1- السيد سميث مسؤول عام.	<ul style="list-style-type: none"> <li>يعمل السيد سميث مسؤولاً عاماً رفيع المستوى في وزارة الموارد.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>عقد العمل</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>طلب إلزامي للحصول على معلومات موجّهة إلى الوزارة (إذا لزم الأمر)</li> </ul>
2- حوّل السيد سميث أموالاً عامة أو غير صورتها.	<ul style="list-style-type: none"> <li>كان السيد سميث يتمتع بحق التوقيع على حساب عائدات النفط.</li> <li>سمح السيد سميث بتحويل مبلغ قدره 100000 دولار أمريكي من الحساب في البلد (س) إلى حساب شخص آخر في البلد (ص).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>مستندات الحساب المصرفي التي تشير إلى أن السيد سميث هو أحد الموقعين على الحساب</li> <li>تعليمات التحويل التي حصل عليها البنك من السيد سميث</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>طلب إلزامي للحصول على معلومات موجّهة إلى البنك</li> <li>طلب إلزامي للحصول على بيانات على مستخرجة أو على كليهما معاً</li> <li>طلب إلزامي للحصول على معلومات موجّهة إلى البنك</li> </ul>
3- فعل السيد سميث ذلك دون إذن.	<ul style="list-style-type: none"> <li>لم يكن هناك إذن من وزارة الموارد بتحويل الـ 100000 دولار أمريكي.</li> <li>لا يوجد أي عقد أو مشروع داخل الوزارة يتطلب تحويل مبلغ الـ 100000 دولار أمريكي.</li> <li>لم تحظ الوزارة بأي فائدة لقاء مبلغ الـ 100000 دولار أمريكي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تأكيد من وزارة الموارد بعدم منح أي إذن بتحويل المبلغ</li> <li>البيانات المالية الخاصة بوزارة الموارد التي تؤكد عدم تلقي الوزارة أي فائدة مقابل تحويل الأموال</li> <li>المستندات (مثل التشريعات أو لوائح الوزارة) التي تحدد وظيفة السيد سميث ومسؤولياته</li> <li>أقوال الشهود من زملائه الموظفين الذين يكون لديهم عادة تفويض تحويل الأموال مؤكدة أنهم لم يمنحوا الإذن</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>استدعاء الشهود</li> <li>تنفيذ عمليات البحث</li> <li>الإلزام بتسليم الوثائق</li> <li>الشهود الخبراء (مثل المحاسبين القانونيين لتحليل حسابات الوزارة)</li> </ul>
4- فعل السيد سميث ذلك بقصد تغيير ملكية الأموال لصالحه.	<ul style="list-style-type: none"> <li>حول السيد سميث الأموال إلى حسابه الخاص.</li> <li>ثم استخدم السيد سميث هذه</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>كشوف الحساب المصرفي التي تشير إلى أن حساب السيد سميث</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تحريّر غير رسمي مع وحدة التحريات المالية في البلد</li> </ul>

<p>(س) للحصول على معلومات عن الحساب المصرفي، وعن نقل ملكية الأموال</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• طلب مساعدة قانونية متبادلة إلى البلد (ص) للحصول على معلومات عن التحويل المصرفي، وعن نقل ملكية الأموال</li> <li>• استجواب الشهود (يمكن طلبه عبر طلب المساعدة القانونية المتبادلة الذي يُوجّه إلى البلد (ص) تبعاً لمكان وجود الشهود</li> </ul>	<p>قد تلقى الأموال</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• شهادة من السجل العقاري توضح ملكية السيد سميث للعقار</li> <li>• نسخة من عقد بيع العقار يوضح طريقة الدفع</li> <li>• كشف حساب مصرفي يظهر تحويل الأموال إلى المالك السابق للعقار</li> <li>• شهادة شفوية من الوكيل العقاري/الناقل العقاري/مقدم خدمة الشركات الذي ساعد في نقل الملكية</li> </ul>	<p>الأموال لشراء عقار. اشترى العقار باسمه.</p>
--	--	--

الأموال على حد سواء. ويجب على المحققين التأكيد

على أن كل هذه الإجراءات يمكن أن تستغرق وقتاً طويلاً ما لم يوافق المشتبه فيهم على إعادة الأموال أو التوصل إلى تسوية معهم. وينطبق هذا أيضاً على أموال الأفراد أو الكيانات الخاضعة للجزاءات.

وقد يكون من غير الممكن تأكيد بدء التحقيق أو نفيه، لكن بمجرد أن تصبح عناصر التحقيق علنية (أي بعد عمليات التفتيش والحجز والقبض)، يكون من المهم التعامل مع نطاق أوسع من الجمهور ممكن أوسع نطاق ممكن من الجمهور بقدر الإمكان.

#### ٤-٥ تحديد إجراءات تقييم القضية

من الجيد، طوال سير التحقيق، مراجعة خطة التحقيق واستراتيجيتها وتعديلها كي تتجسد فيها الأدلة بمجرد الحصول عليها، وكذلك من أجل تقييم المسائل ذات الصلة، والنظر في المسائل الناشئة، وتقييم استراتيجيات جمع الأدلة، ومتابعة الأهداف

#### ٣-٥ تحديد استراتيجية التواصل الإعلامي

عند وضع خطة تحقيق، من المهم أن يعد المحققون استراتيجية التواصل الإعلامي وأن يتفوقوا عليها؛ وذلك لأن قضايا استرداد الأموال قد تحظى بمستوى مرتفع من اهتمام وسائل الإعلام، ومن المهم أن يفهم جميع أعضاء فريق التحقيق ما يمكن وما ينبغي إعلانه خلال كل مرحلة من مراحل التحقيق الجاري.

وثمة مشكلة رئيسية في استرداد الأموال تتمثل في أن الجمهور لا يفهم تماماً الإجراءات القانونية التي يتعين اتخاذها قبل أن يتسنى استردادها. ومن ثم، غالباً ما يتعيّن على الأجهزة التعامل مع توقعات غير واقعية من الجمهور. ومن الأفضل معالجة التوقعات في بداية التحقيق (عندما يمكن نشرها بأمان)، والتأكيد على أن استعادة الأموال التي استُوليَ عليها بطريقة غير مشروعة يجب أن تتبع الإجراءات القانونية الواجبة (وقرارات المحاكم) في البلد الذي وقع فيه الفساد وفي البلد الذي توجد فيه

- ٣- ربط الأموال بمصدرها الإجرامي من خلال جمع الأدلة الكافية؛
- ٤- استخدام هذه الأدلة لاستصدار الأوامر اللازمة لتجميد الأموال والحجز عليها.

#### قائمة مراجعة الفصل: وضع خطة التحقيق

- تشكيل فريق تحقيق متعدد التخصصات اعتماداً على الجهات ذات الصلة بالموضوع كافة، وتحديد الجهاز الذي سيتولى الدور القيادي.
- توضيح الوقائع المعروفة عن الجريمة الأصلية وجريمة غسل الأموال مع الإشارة إلى الأسئلة: من؟ ماذا؟ أين؟ متى؟ كيف؟
- صياغة مصفوفة الأدلة التي تحدد:
  - أركان الجريمة التي يلزم إثباتها مع الإشارة إلى القانون الجنائي ذي الصلة؛
  - الوقائع التي يتعين إثباتها تحت كل ركن؛
  - نوع الأدلة الذي ينبغي جمعه لإثبات كلٍّ من هذه الوقائع؛
  - طريقة الحصول على هذه الأدلة أو مصدرها.
- تحديد استراتيجية التواصل الإعلامي.
- تحديد الإجراء اللازم للتقييم الحالي للقضية.
- تذكر أولويات القضية: تتبع الأموال، وتجميدها والحجز عليها، ومصادرتها.

وإعادة تحديدها، وإعادة توزيع المهام الإدارية. ولذلك، من المهم أن تُدرج عملية التقييم أيضاً في خطة التحقيق التي تحدد الطريقة والإطار الزمني للمراجعة المستمرة للقضية قيد التحقيق. وينبغي أن تحدد عملية التقييم إطاراً زمنياً للاجتماعات الدورية للفرق، وهي طريقة فعالة لضمان تحديث خطة التحقيق وتضمينها جميع المسائل ذات الصلة. وإضافة إلى اجتماعات الفرق، ينبغي للأجهزة عقد اجتماعات دورية داخلية تتسم بمزيد من الطابع الرسمي لموافاة كبار الموظفين وصناع القرار بالمستجدات المتعلقة بالتقدم المُحرز في التحقيق في المراحل الحرجة عندما يلزم اتخاذ قرار. ويمكن لموظفي الجهاز إعداد مذكرات تحدد المستجدات والمسائل المتعلقة بالأدلة وجداول أعمال القضايا لعرضها وتوزيعها في هذه الاجتماعات.

#### ٦- تذكّر الأولويات

بمجرد وضع خطة واستراتيجية للتحقيق، يجب على المحققين أن يضعوها موضع التنفيذ. ومن المهم للغاية، في هذا الصدد، أن يضع المحققون أولويات التحقيق نصب أعينهم دائماً تحقيقاً لاسترداد العائدات الإجرامية. وينبغي توجيه جميع الجهود نحو تحقيق ذلك الهدف. وهذا يعني أنه يجب على المحققين ما يلي:

- ١- تحديد الأموال التي سرقت؛
- ٢- تتبع الأموال حتى موقعها الحالي؛



## ٣. تحديد الملامح المالية

### فيديريكو بايسانو

#### ١-١ أداة لتقديم الأدلة غير المباشرة أو القرائن

أفضل سيناريو للتحقيق هو الذي يكون لدى المحقق فيه أدلة مباشرة على ارتكاب الجريمة: وهي رشوة تُدفع مباشرة عن طريق الحساب المصرفي للمسؤول العام، أو تسجيل فيديو يُوثق العمل غير القانوني، أو القبض على الجاني في عملية سرية حال استلامه الرشوة. وهذا النوع من الأدلة، وإن كان قويًا جدًا عندما يُعرض على المحكمة، يصعب العثور عليه على نحو متزايد. فالتكنولوجيات الجديدة وطرق الدفع، مثل العملات الرقمية، تسمح للمجرمين بتحويل الأموال دون أن يقوموا من مكاتبتهم، وفي بعض الأحيان، دون حتى مقابلة بعضهم بعضًا. وإضافةً إلى ذلك، غالبًا ما يكون لدى المسؤولين الفاسدين وغاسلي الأموال محاسبون ومحامون مهرة يساعدهم في إنشاء هياكل مالية معقدة لإخفاء الملكية الحقيقية للأموال. وأخيرًا وليس آخرًا، في جرائم الفساد يستفيد كلا الطرفين - أي الراشي (الشخص الذي يقدم الرشوة) والمرتشي (الشخص الذي يتلقى الرشوة) - من الجريمة - التي غالبًا ما تُرتكب وراء أبواب مغلقة - ولا يكوى لدى أيٍّ منهم مصلحة في الإبلاغ عنها. ونتيجةً لذلك، غالبًا ما يبدأ التحقيق بعد شهور من ارتكاب النشاط غير المشروع، وهو ما يجعل فرص العثور على أدلة مباشرة أمرًا شبه مستحيل.

كيف يمكن رفع هذا الحجاب من الارتباك والسرية؟ الجواب هو تتبُّع الأموال والسعي إلى

#### ١- المقدمة

تتمثل الخطوة الأولى في سبيل استرداد الأموال المسروقة، كما هو مُبيّن بالتفصيل في الفصل الثاني من هذا الدليل، في إجراء تحقيق مالي كامل يحدد الأموال ويتتبع مسارها حتى مصدرها. وخلال هذه العملية، يُعد تحديد الملامح المالية أداة قوية يمكن أن تساعد الممارسين في إثبات الصلة بين المجرمين وأنشطتهم غير المشروعة وأموالهم التي حصلوا عليها بطريقة غير مشروعة.

وأكثر الوسائل شيوعًا وسهولةً في تحديد الملامح المالية وإثبات الدخل غير المعروف، الذي قد يكون غير قانوني، هو تحليل مصدر الأموال واستخدامها، المعروف أيضًا باسم طريقة «الإنفاق» أو «تدفُّق الأموال» أو «استخدام الأموال». وخلال فترة زمنية محددة، يقارن أسلوب مصدر الأموال واستخدامها نفقات الشخص ودخله المشروع والمعروف، حيث يُحتفظ بعائدات النشاط الإجرامي نقدًا أو في حساب مصرفي، وتُستخدم لشراء الأصول أو تسديد الديون أو تمويل النفقات الشخصية. والطريقة التالية تضع كل هذه الوسائل في الاعتبار.

يمكن استخدام هذه الأداة لتقديم قرائن لارتكاب الجريمة، ويمكن أن توفر أيضًا أدلة مباشرة في دوائر الاختصاص التي يُجرّم فيها «الإثراء بلا سبب» أو «الإثراء غير المشروع» بوصفه جريمة قائمة بذاتها.

- خلال فترة محددة من الوقت، قضى المشتبه فيه أو استخدم بطرق أخرى أموالاً أكثر بكثير مما كان متاحاً له بطريقة شرعية.

## ٢-١ أداة لإثبات جريمة «الإثراء بلا

### سبب» أو «الإثراء غير المشروع»

في النظم القانونية التي يكون فيها «الإثراء بلا سبب» أو «الإثراء غير المشروع» جريمة قائمة بذاتها، يحتاج المحقق إلى إثبات مقدار ثروة المشتبه فيه غير المشروعة. ويتعيّن عليه أن يثبت أن الفرق بين نفقات المشتبه فيه ودخله القانوني لا بد أن يكون ناتجاً عن أنشطة غير مشروعة، ومن ثم يخضع للمصادرة. ولإثبات ذلك، يمكن للمحقق أن يطبق طريقة مصدر الأموال واستخدامها على النحو المبين أدناه.

وقد لا يكون هذا الحكم القانوني القوي متاحاً في كثير من البلدان؛ لأن بعضها يعتبر أن جريمة الإثراء بلا سبب تنطوي على إلغاء عبء الإثبات، وهو ما يتناقض مع دساتيرها والمبادئ الأساسية لنظمها القانونية. ولم يعد مرتكب الجريمة يتمتع بالحق الأساسي في افتراض براءته حتى تثبت إدانته؛ لأنه مُطالب بإثبات المصدر المشروع لثروته. وفي السيناريو الذي يُدعى فيه أن المشتبه فيه، وهو مسؤول عام على سبيل المثال، تلقى الرشا لعقود أرساها بطريقة غير مشروعة، لا تثبت هذه الطريقة وحدها الجريمة في حد ذاتها، ولكنها تدل على أن الشخص كان ينفق أموالاً تتجاوز السبل المشروعة. وقد تطلب بعض البلدان أن يثبت التحقيق الأدلة التي تشير إلى أن الشخص ارتكب جريمة (الرشوة أو أساء استعمال المنصب في المثال أعلاه) من أجل ربط نشاطه غير المشروع بالإثراء بلا سبب. وفي هذه الحالة، يوقر تتبع مصدر الأموال واستخدامها أدلةً تؤيد ذلك. وتستكمل شهادة الشهود الأدلة التي يجري الحصول عليها من خلال تحليل مصدر الأموال واستخدامها. وكذلك البحث في أي مصدر محتمل

تحديد المالك المستفيد من الأموال غير المشروعة، أي الشخص الذي يقود السيارات الباهظة الثمن، ويعيش في عقارات مُخصّصة للعطلات المُترفة.

ولذلك، غالباً ما يجد المحقق نفسه أمام إمكانية استخدام طريقة غير مباشرة فقط لإثبات حُجته، أي استخدام القرائن لإثبات ارتكاب الجريمة. ويمكن استخدام الأساليب غير المباشرة عندما يتلقّى المشتبه فيه عملاً أو مدفوعات أو أموالاً أخرى لا يمكن تتبعها مباشرةً، وهي تستند إلى افتراض أن عائدات الجريمة بأي مبلغ ذي أهمية ستظهر في نهاية المطاف، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في حسابات الجاني أو أمواله أو نفقاته.

وخلال العصور الوسطى، كان القانون العام يعتبر «نموذج شهادة شهود العيان» هو الشكل الوحيد الموثوق به من الأدلة. ونتيجةً لذلك، غالباً ما تُعتبر القرائن أقلّ موثوقية، ومن ثم، تُستخدم على مضمض مقارنةً بغيرها. غير أن الفساد في جميع جوانبه لم يكن مفهومًا في الماضي كما هو مفهوم حاليًا، ولم يكن متوطناً كما هو الحال في مجتمعنا. لقد مضت قرون، لكن لا تزال عقلية الناس دون تغيير. وثمة تركيز واعتماد على الأدلة المباشرة لا على القرائن على الرغم من أن الواقع يدل على القصور الذي يشوب «شهادة شهود العيان» عندما تُقدّم إلى المحاكمة في قضايا الفساد وضعفها في تحقيق نتائج ناجحة<sup>3</sup>. وهكذا، يغدو التحول إلى استخدام أساليب غير مباشرة لإثبات السلوك غير المشروع أمراً ذا أهمية وقيمة.

يوفر تتبع مصدر الأموال واستخدامها في هذه الحالة أدلةً غير مباشرة، ويُستخدم في أثناء سير التحقيق عند استيفاء الشروط التالية:

- عدم توافر أدلة مباشرة؛

يُدعى ارتكاب النشاط غير المشروع فيها. وعند التعامل مع قضية فساد موظف عام، يكون فيها «إقرار الذمة المالية» إلزاميًا بموجب القانون. ويمكن أن يكون التاريخ الذي قَدِّم فيه المسؤول الذي يُدعى أنه مرتشٍ الإقرار نقطةً بدايةً جيدة لهذا الإطار الزمني. وباستخدام البيانات التي يشملها مستند حرره أو قَدِّمه المشتبه فيه نفسه، سيتجنَّب المحقق أي إنكار محتمل من الدفاع.

والرسم البياني أدناه مثال بسيط على تحليل مصدر الأموال واستخدامها بعد إكمالها.

ويعرض عمود المصدر رصيد كل حساب في بداية الفترة قيد التحقيق. وكذلك، يُملأ عمود الاستخدام برصيد الحسابات نفسها في نهاية الإطار الزمني. والخطوة التالية هي إدراج كل مصدر مشروع ومعروف للدخل (العمود الأيسر) وجميع الاستخدامات (العمود الأيمن). وتملأ السطور الأولى من كل عمودين (المصادر والاستخدامات) بالبيانات المأخوذة من كل حساب مصرفي يسيطر عليه الشخص المُدقَّق في حساباته، ومن إقرار ذمته المالية أو إقراره الضريبي، أو كليهما معًا إن وُجدا. لكن ماذا عن النقد؟ إضافةً إلى النقد المُقر به في وثيقة رسمية، لا تُعتبر الودائع النقدية في الحسابات المصرفية للمشتبه فيه مصدرًا «مشروعًا ومعروفًا» للمال، إلا إذا استطاع بيان مصدرها وأثبتته.

وتشمل المصادر المعتادة للأموال المرتبات والهدايا (ويحدد المحقق الطبيعة الحقيقية لهذه الهدايا عن طريق استجواب الأشخاص الذين يُدعى أنهم قدموها له)، والإيجارات، والنقدية المتاحة المشروعة المُقر بها في الإقرار (إقرار الذمة المالية)، وبيع الأصول خلال الفترة المحددة، والميراث (إذا كان موثقًا)، وعائدات التأمين، وإعانات العجز، ومكاسب القمار<sup>4</sup>. وماذا عن زيادة قيمة قطعة أرض أو منزل

آخر للإثراء بلا سبب؛ من أجل تمكين المحكمة من التوصل إلى استنتاج مفاده أن الأموال يجب أن تكون قد نتجت عن نشاط غير مشروع. ومن ثم، يمكن استخدام طريقة مصدر الأموال واستخدامها استخدامًا مختلفًا تبعًا للنظام القانوني للبلد الذي يجري فيه التحقيق.

## ٢- استخدام طريقة مصدر الأموال واستخدامها لتقييم الدخل غير المسبب

تقارن هذه الطريقة بين الأموال التي أنفقت وحُفِظت واستُخدمت بأي شكل من الأشكال بالدخل المعروف والمشروع الذي اكتسبه الشخص خلال فترة زمنية محددة. وتعني عبارة «معروف ومشروع» أن كل مصدر من مصادر المال المُدرجة في الحساب يجب أن يكون له أصل قانوني وموثق.

ويظهر هذا المفهوم المُعبَّر عنه بصيغة معينة على النحو التالي:

خلال فترة محددة من الزمن، كان لدى المشتبه فيه:

مجموع النفقات وغيرها من الاستخدامات المالية:	3000000 يورو
مطروح منه المصادر المشروعة والمعروفة للدخل:	100000 يورو
يساوي الدخل غير المشروع أو غير المسبب:	2900000 يورو

ويقارن تحليل مصدر الأموال واستخدامها كلَّ معاملة مالية يجريها المشتبه فيه خلال فترة زمنية محددة. ويمكن أن تكون هذه الفترة سنة ميلادية (من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر) أو أي إطار زمني آخر يُبيِّن حدوث زيادة في الإنفاق أو الثروة، بما يتجاوز كثيرًا الوسائل المشروعة للشخص، ويشمل الفترة التي

<sup>4</sup> يجب أن تأتي مكاسب المقامرة من مصدر موثق قبل أن تؤخذ بعين الاعتبار. إلا أن ذلك قد لا يكون كافيًا. ويجب إخضاع المبالغ الكبيرة أو أي سلسلة من المبالغ الأصغر لرقابة مكثفة وإجراء مزيد من

التحقيقات؛ نظرًا إلى أنها قد تكون نتيجة لغسل الأموال.



افتراضية لا تخلق أي تدفق مالي حتى يباع هذا الشيء، ومن ثم، يُنزك خارج الحساب.

أو لوحة ثمينة أو أي شيء ذي قيمة (أو انخفاض قيمته)؟ لا يشير التغير في القيمة السوقية العادلة للأموال إلى مصدر الأموال أو استخدامها؛ لأن الزيادة أو النقصان في قيمة الأموال لن تمثل تسلمًا للنقدية أو ما يعادلها، أو إنفاقًا لها. وسعر السوق قيمة

الفترة = 2015/06/30 - 2014/01/01			
الاستخدام		المصدر	
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
128904.00	الرصيد الختامي - بنك تاشي	2500.00	الرصيد الافتتاحي - بنك تاشي
410000.00	الرصيد الختامي - بنك الاستئمان الكاريبي	0.00	الرصيد الافتتاحي - بنك الاستئمان الكاريبي
440000.00	الرصيد الختامي - بنك بنجاب الوطني 440000.00	0.00	الرصيد الختامي - بنك بنجاب الوطني 440000.00
		1000.00	النقد الوارد في الإقرار
72000.00	جامعة لندن	216600.00	راتب الحكومة
37800.00	قرض		
3990.00	منتجع صحي		
23945.00	شقة مستأجرة في لندن		
13500.00	مطاعم		
9683.00	الهاتف والكهرباء		
87000.00	مرسيدس		
300000.00	شقة كايمان		
125000.00	تجديد المنزل		
<b>1651822.00</b>	<b>إجمالي الاستخدامات</b>	<b>220100.00</b>	<b>المصادر المشروعة والمعروفة</b>
<b>220100.00</b>	<b>المصادر المشروعة والمعروفة</b>		
<b>1431722.00</b>	<b>دخل غير مشروع / غير معروف</b>		

النقود، وحُجز عليها في أثناء تفتيش منزل المشتبه فيه، أو في أي مكان آخر تحت سيطرته (بسبب وجود أسباب ما تدعو إلى الاعتقاد بأنها عائدات جريمة)، فيمكن اعتبار النقود أحد الاستخدامات في طريقة «مصدر الأموال واستخدامها».

ومن ضمن الاستخدامات المعتادة إيجار العقارات، وأقساط الرهون العقارية، والسيارات، والعقارات، والقوارب، والطائرات (بما في ذلك صيانتها)، ومدفوعات بطاقات الائتمان، والملابس، والمواد الغذائية، والمرافق، والسفر، والأسهم، والتأمين. هل هناك طريقة يمكن بها اعتبار النقد استخدامًا؟ إذا عُثر على



## ٤. المساعدة القانونية المتبادلة

### بيدرو غوميس بيريرا

#### - المقدمة

كثيرًا ما يكون تحديد عائدات الجريمة عمليةً معقّدة تستغرق وقتًا طويلًا وتتجاوز الحدود الوطنية في كثير من الأحيان؛ حيث إن الأدلة والأموال لا توجد دائمًا في الدولة التي تحقق مع المتهم أو تقيم الدعوى ضده أو تحاكمه. ونتيجةً لذلك، ستحتاج كل دولة عادةً إلى مساعدة دول أخرى في تحديد مكان المجرمين والشهود والأدلة، والأموال على وجه الخصوص. وعادةً ما تُنقل الأموال المسروقة بسرعة إلى الخارج لمحاولة إخراجها من نطاق اختصاص التحقيق الذي تقع فيه الجريمة الأصلية. ومن هنا تأتي الأهمية الكبيرة للتعاون الدولي في الوقوف على الأموال المسروقة وتحديد مكانها والحجز عليها.

وقد وضعت الدول إجراءات لطلب الحصول على المعلومات والأدلة والحجز على الأموال لأغراض التحقيقات والملاحقات القضائية عبر الحدود الوطنية. وهي تبدأ عادةً بتبادل المعلومات بين أجهزة الشرطة أو عن طريق وحدات التحريات المالية (انظر الفصل الخامس)، يليه ما يُعرف بطلب المساعدة القانونية المتبادلة. وينبغي استخدام التبادل غير الرسمي للمعلومات أولاً للمساعدة في توفير ما يلزم من معلومات لطلب المساعدة القانونية المتبادلة اللاحق وتوجيهه. وترسل الدولة طلب المساعدة القانونية المتبادلة (الدولة الطالبة) إلى دولة أخرى (الدولة متلقية الطلب)، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى تقديم الدولة متلقية الطلب طلبَ مساعدةٍ قانونيةٍ متبادلةٍ إلى الدولة الطالبة. ويناقش هذا الفصل بعض الاشتراطات القانونية والعملية.

وهي تجرى في أثناء سير التحقيق أو إقامة الدعوى أو المحاكمة الجنائية لتحديد الأموال المرتبطة بعائدات الجريمة والحجز عليها بهدف مصادرتها في نهاية المطاف وإعادتها إلى الدولة بعد صدور الإدانة. والفرق الرئيسي بين الطرق الرسمية وغير الرسمية لجمع المعلومات يكمن في أن المسار الرسمي للمساعدة القانونية المتبادلة يسمح عمومًا باستخدام رد الدولة متلقية الطلب وبياناتها ومستنداتها الداعمة بوصفها أدلةً مقبولة في النظام القانوني في الدولة الطالبة والعكس بالعكس.

وإحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه الدولة الطالبة هي أن ربط الأموال المسروقة التي توجد خارج نطاق اختصاصها بجريمة وقعت في نطاق اختصاصها. وإثبات وقوع جريمة أصلية ليس كافيًا؛ بل يجب أيضًا أن تكون هناك صلة بين الجريمة الأصلية والأموال الموجودة في الخارج. وفي هذه المرحلة الأولية، يلزم إثبات هذه الصلة عن طريق الأدلة بغرض تقديم طلب المساعدة. وعادةً ما يكفي الدولة متلقية الطلب وجود تحقيق أو شك أو اعتقاد من الدولة الطالبة بأن ثمة صلةً بين الأموال وجريمة ما.

وأخيرًا، ينبغي مراعاة أن طلبات المساعدة القانونية المتبادلة حساسة زمنيًا، وتتوقف فعاليتها (خاصةً عند التعامل مع الحاجة إلى العمل بسرعة لتجميد الأموال المسروقة) بدرجة كبيرة على الثقة والتعاون القائمين من خلال التبادل غير الرسمي للمعلومات.

#### النطاق والغرض

تطلب الدولة الطالبة، من خلال المساعدة القانونية المتبادلة، إلى الدولة متلقية الطلب ما يلي على

تكتسي المساعدة القانونية المتبادلة أهميةً في عدد من الإجراءات التي تشمل عملية استرداد الأموال:

والمساعدة القانونية ضرورية؛ لأن الدولة الطالبة لا يمكنها ممارسة سلطتها مباشرة في الدولة متلقية الطلب، ومن ثم، تطلب الأخيرة إذنًا سابقًا من الأولى قبل أن تفعل ذلك. وعند إصدار طلب المساعدة، يجب على الدولة الطالبة أيضًا أن تراعي الاشتراطات القانونية والدستورية للدولة متلقية الطلب. وهكذا، تكون المساعدة القانونية المتبادلة هي العملية التي يُقَدَّم من خلالها الطلب والطريقة التي تتمتع الدولة متلقية الطلب عن طريقها بسلطة تقديم الأدلة أو اتخاذ إجراءات قسرية نيابةً عن الدولة الطالبة. وبهذه الطريقة، تلتزم المساعدة القانونية المتبادلة بالاشتراطات القانونية للدولة متلقية الطلب، وتؤكد، في الوقت نفسه، في محاكم الدولة الطالبة أن الإجراءات التي تُنفَّذ من خلالها صحيحة.

سبيل المثال لا الحصر: (١) الوفاء بشروط الإثبات فيما يتعلق بالتحقيق أو إقامة الدعوى أو الإجراءات القضائية التي تجري في الدولة الطالبة؛ (٢) أو حماية الأموال التي يُعتقد أنها عائدات جريمة وتوجد في الدولة متلقية الطلب وقد تكون معرضة لخطر التبيد. والهدف من طلب المساعدة القانونية المتبادلة هو أن يُنفَّذ في نهاية المطاف في الدولة متلقية الطلب أمر مصادرة نهائي صادر عن الدولة الطالبة بغية إعادة الأموال المصادرة إليها. ومن ثم، يلزم توجيه طلبات المساعدة من أجل تقديم أدلة أو حماية الأموال (يمكن أن يُنفَّذ الأمران معًا أو بموجب طلبَي مساعدة قانونية متبادلة منفصلين، حسب استراتيجية القضية) والاعتراف بأمر المصادرة النهائي وتنفيذه.

ويجوز للدولة الطالبة أن تلتزم المساعدة القانونية المتبادلة في أي مرحلة من مراحل الإجراءات -سواء أكانت مرحلة التحقيق أم إقامة الدعوى أم المحاكمة. وتقوم المساعدة القانونية المتبادلة على التنسيق المشترك والتعاون والتواصل. ولذلك، يجب أن تتضمن الطلبات معلومات كافية يجري الحصول عليها من خلال التحقيق في الدولة الطالبة. لكي تفهم الدولة متلقية الطلب الوقائع وسياق ما هو مطلوب وربطه بالأموال التي يُطلب الحجز عليها، وهو ما يُمكن الدولة متلقية الطلب من التصرف نيابةً عن الدولة الطالبة.

وتسمح المساعدة القانونية بالحصول على الأدلة أو تعقب الأموال الموجودة في دائرة اختصاص أجنبية أو الوقوف عليها أو التحفظ عليها أو إثباتها أو تأمينها أو مصادرتها أو إعادتها بطريقة سليمة قانونًا إلى الدولة الطالبة. والإجراءات التي تتخذها الدولة متلقية الطلب نيابةً عن الدولة الطالبة من خلال المساعدة القانونية إجراءات قانونية، وينبغي ألا تُستخدم نتائجها في الدولة متلقية الطلب في غير الإجراءات التي حددتها تلك الأخيرة في طلب المساعدة.

## ٢- الخطوة ١: التحضير للمساعدة القانونية المتبادلة

قبل صياغة طلب المساعدة القانونية المتبادلة، يجب على السلطة الطالبة تحديد ما يلي:

- هل تُستخدم قنوات المساعدة القانونية المتبادلة أو طريقة تحرّ أخرى أو طريقة تعاون غير رسمية؛
- توقيت تقديم طلب المساعدة القانونية المتبادلة؛
- مركز السلطة التي تطلب المساعدة القانونية المتبادلة؛
- نوع المساعدة المطلوبة؛
- الأساس القانوني للطلب؛
- الجريمة (الجرائم) الجنائية قيد التحقيق.

يجب على السلطة المسؤولة عن إصدار طلب المساعدة القانونية المتبادلة أن تعرف وتفهم الاشتراطات الدولية واشتراطات الدولة متلقية الطلب التي تكفل نجاح الطلب. وعليها أيضًا أن تحدد هدف المساعدة المطلوبة من الدولة متلقية الطلب. وعلاوةً على ذلك، يجب على السلطة

بالمخاطر والعواقب الضمنية الخاصة بكل إجراء من الإجراءات المتخذة.

## ٢-١ قبل الشروع في المساعدة القانونية المتبادلة إجراء التحريات وأساليب التعاون غير الرسمية

يجب على السلطة الطالبة أن تقرر هل طلب المساعدة القانونية المتبادلة هو أنسب مسار عمل للأغراض المقصودة من التحقيق أو إقامة الدعوى أم لا؟ ويتعين على السلطة الطالبة أولاً أن تحدد هل ستستخدم المعلومات المطلوبة لأغراض التحريات أم لأغراض الإثبات؟ وإذا كانت الإجابة هي الأولى - أي إذا لم يكن من المقرر تقديمها في صورة أدلة إلى محكمة، أو كان من المقرر اتخاذ تدابير قسرية، بل يطلب فقط جمع المعلومات دعماً للتحقيق أو إقامة الدعوى فحسب - فيجوز للسلطة الطالبة أن تجمع هذه المعلومات من خلال آليات التحري أو المساعدة غير الرسمية.

ويتيح تحديد الاستخدام النهائي للمعلومات المطلوبة للسلطة الطالبة أن تحدد بشكل أفضل مستوى الشكليات اللازمة للحصول على المعلومات، ومن ثم، سرعة الحصول على المعلومات. ويرجع ذلك إلى أن المساعدة غير الرسمية لا تتطلب المستوى نفسه من الشكليات الذي تتطلبه المساعدة القانونية المتبادلة. ومع ذلك، لا يشكل الحصول على المعلومات من خلال وسائل غير رسمية، عموماً، أدلة بسبب عدم اتباع الإجراءات اللازمة المتفق عليها بين الدولتين الطالبة ومتلقية الطلب. ومع ذلك، تُمكن المحقق أو عضو النيابة من استخلاص أدلة للتحقيق أو إقامة الدعوى على نحو أسرع، وهو ما قد يؤدي إلى تقديم طلب مساعدة قانونية لجمع الأدلة اللازمة أو تنفيذ تدابير مؤقتة.

وفي حين يتعذر وصف نطاق تنفيذ أساليب التعاون غير الرسمية، فإنها تشمل عموماً تدابير تحقيق غير قسرية، مثل جمع المعلومات المتاحة للجمهور، وإجراء المراقبة البصرية والحصول

الطالبة أن تعرف متى يجب أن يكون طلب المساعدة القانونية المتبادلة مصحوباً بوثائق داعمة إضافية، مثل إنفاذ أمر صادر عن المحكمة يقضي التحفظ على الأموال في الدولة متلقية الطلب.

ويجب أن تعرف السلطة الطالبة جميع هذه الأركان قبل تقديم الطلب الفعلي إلى الدولة متلقية الطلب. ولتحديدها، يجب على السلطة الطالبة أن تجري اتصالات سابقة مع الدولة متلقية الطلب. وينبغي أن يكون هذا الاتصال اتصالاً غير رسمي متى كان ذلك ممكناً ومجدياً (عن طريق البريد الإلكتروني أو المكالمات الهاتفية، على سبيل المثال) ويجب على السلطة الطالبة إما الاتصال بنظيرتها في الدولة متلقية الطلب، متى كانت معروفة، أو طلب توجيهات بشأن المسألة من السلطة المركزية للدولة الطالبة). وينبغي للسلطة الطالبة أن توضح ما يلي في طلب التوضيح:

- الجريمة (الجرائم) الجنائية التي يجري التحقيق فيها في الدولة الطالبة؛
- المعلومات أو الأدلة أو المساعدة المطلوبة في الدولة متلقية الطلب؛
- الاشتراطات القانونية والأدلة وغيرها من الاشتراطات الواجب استيفاؤها قبل الحصول على المساعدة من الدولة متلقية الطلب.

لذلك، يجب على الدولة الطالبة، قبل تقديم أي طلب مساعدة قانونية متبادلة، وضع استراتيجية للقضية (كما هو موضح في الفصل الثاني) فيما يتصل بالتحقيق أو إقامة الدعوى في هذه القضية، والتأكد من استيفاء أي اشتراطات تخص المساعدة القانونية المتبادلة في هذه الاستراتيجية. وعلى الدولة الطالبة، وإن كانت مسؤولة عن التحقيق وإقامة الدعوى، أن تحلل بدقة جميع الوقائع والأركان المحيطة بالتحقيق أو إقامة الدعوى، وأن تحدد: (١) ما الإجراءات التي يتعين اتخاذها؛ (٢) متى ينبغي اتخاذ كل إجراء؛ (٣) ما يمكن توقعه وفهمه والاعتراف به فيما يتعلق

ويجب أن تُناقش مسائل السرية في إطار متبادل قبل إرسال الطلب؛ إذ إن الدولة متلقية الطلب قد تكون ملزمة بالكشف عن الأدلة للدفاع قبل إرساله إلى الدولة الطالبة. وكذلك، وقبل صياغة طلب المساعدة القانونية المتبادلة، يكون من المهم تحديد السلطة المختصة المسؤولة عن إصدار الطلب (السلطة الطالبة). وعادةً ما تلزم المعاهدات الدولية بالصمت إزاء ذلك؛ لأنه يُفهم أن هذه المسألة مسألة تحدها القوانين الإجرائية للدولة الطالبة.

بيد أنه، كقاعدة عامة، تكون السلطة الطالبة هي السلطة الرئيسية (المشار إليها باسم السلطة المختصة) المسؤولة عن مرحلة الإجراءات الجنائية التي ينشأ خلالها طلب المساعدة. ولذلك، إذا صدر الطلب أثناء مرحلة التحقيق، فيجب على الشخص المسؤول عن التحقيق أن يقدم طلب المساعدة القانونية المتبادلة. وعلى العكس من ذلك، إذا كان التحقيق قد وضع في صيغته النهائية، وكانت الإجراءات الجنائية في مرحلة إقامة الدعوى، فينبغي للنيابة أن تقدم طلب المساعدة القانونية المتبادلة. وأخيرًا، إذا كانت الإجراءات الجنائية في مرحلة المحاكمة، فينبغي أن تكون المحكمة هي من تقدم طلب المساعدة القانونية المتبادلة. وتحديد السلطة المختصة بالطلب أمر بالغ الأهمية، بالنظر إلى أن أي مساعدة تُقدّم ردًا على طلب المساعدة القانونية قد تكون غير صحيحة في إجراءات الدولة الطالبة ما لم تطلبها السلطة المختصة بذلك.

وعلاوةً على ذلك، تجدر الإشارة إلى وجود استثناءات للقاعدة العامة المذكورة أعلاه. وكثيرًا ما تستند هذه الاستثناءات إلى قوانين الدولة متلقية الطلب. ويتعلق أحد الأمثلة بطلب مساعدة قانونية متبادلة خلال مرحلة التحقيق: ففي العديد من دوائر الاختصاص، تنفذ التحقيقات أجهزة إنفاذ القانون، وهي أجهزة مستقلة تمامًا عن النيابة. وفي بلدان أخرى، تكون النيابة مسؤولة عن التحقيق، وتفوض

على المعلومات من وحدات التحريات المالية. كما يمكن أن تمتد إلى الإفصاح التلقائي عن المعلومات (المادة ٤٦ (٤)) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد).

وعلى العكس من المساعدة القانونية المتبادلة التي حددت قنوات الاتصال بوضوح (انظر القسم 4 أدناه)، تُنفذ المساعدة غير الرسمية بين الجهات المتناظرة مباشرة (من خلال المحادثة الهاتفية أو الاجتماعات التي تُعقد وجهًا لوجه) أو من خلال واحدة من عدة شبكات غير رسمية أُنشئت لهذا الغرض<sup>1</sup>. وإضافةً إلى ذلك، هناك عدة شبكات رسمية تتيح تبادل المعلومات المالية أو التحريات بين السلطات. وهما مجموعة إيغومنت والإنتربول.

## ٢-٢ متى تُطلب المساعدة القانونية المتبادلة: توقيت الطلب

توقيت تقديم طلب للمساعدة القانونية المتبادلة مهم أيضًا. ويكتسي التواصل أهمية بالغة كي تفهم الدولة الطالبة والدولة متلقية الطلب تمامًا النتائج والمحصلات والتبعات المترتبة على أي مساعدة مقدمة. وكما ذكر أعلاه، هناك حاجة ماسة إلى إثبات الصلة بين الجريمة المدعاة والأموال المحتفظ بها في الدولة متلقية الطلب. ولا يستطيع الممارس بغير الاتصال المناسب أن يعرف الآثار القانونية للطلب في الدولة متلقية الطلب ويفهمها. وعلاوةً على ذلك، يُتوقع أن يترتب على فهم هذه الآثار أيضًا إيجاد تحديات قانونية في الإجراءات في الدولة الطالبة.

ومن العوامل الأخرى التي تؤثر على توقيت الطلب مسائلنا الاستعجال والسرية المتعلقةتان بطلب المساعدة القانونية المتبادلة. ويجب على الدولة الطالبة إبلاغ الدولة متلقية الطلب بأي أسباب تدعو إلى الاستعجال، بحيث يتسنى لها تقديم المساعدة في إطار زمني معين (أو ترد بأنه سيتعذر ذلك).

(IBERRED)؛ والشبكة المشتركة بين الأجهزة في الجنوب الأفريقي المعنية باسترداد الأموال (ARINSA).

<sup>1</sup> هي جهات منها شبكة كامدن المشتركة بين الأجهزة لاسترداد الأموال (CARIN)؛ والشبكة الأيبيرية الأمريكية للتعاون القضائي الدولي



التزامًا دوليًا بالتعاون بين دوائر الاختصاص المعنية بالمسائل المحددة في المعاهدة التي يُحتج بها.

وفي حالة عدم وجود معاهدة تمكينية، يجوز للدولة الطالبة أن تطلب المساعدة القانونية المتبادلة (أو أن تقدمها الدولة متلقية الطلب) عملاً بمبدأ المعاملة بالمثل؛ حيث تتعهد الدولة الطالبة بتقديم معاملة متبادلة للدولة متلقية الطلب في قضايا مقبلة ذات طبيعة مماثلة لموضوع الطلب.

وأخيراً، يجوز للدولة الطالبة أن تطلب المساعدة استناداً إلى أي تشريع تمكيني داخلي يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة في الدولة متلقية الطلب.<sup>3</sup> وهناك بالفعل عدة دوائر اختصاص توجد في إطارها القانوني أحكام تتعلق باستلام الطلبات الأجنبية واتخاذ ما يلزم حيالها وتنفيذها، مثل سويسرا والمملكة المتحدة.<sup>4</sup> وتنص هذه القوانين على الشروط والقواعد والواجبات والقيود المفروضة على طلب المساعدة القانونية المتبادلة الصادر عن دائرة اختصاص أجنبية.

بدورها سلطاتها إلى أجهزة إنفاذ القانون. ومن ثم، قد ترفض بعض الأنظمة القانونية التي ليس لديها جهاز إنفاذ قانون مستقل طلباً يصدر عن الجهاز، وتشتترط، بدلاً من ذلك، أن تصدره النيابة في الدولة الطالبة.

## ٢-٣ كيف تُطلب المساعدة القانونية المتبادلة: الأساس القانوني

عند تحديد الأساس القانوني لطلب المساعدة القانونية المتبادلة، يجب على السلطة الطالبة أن تضع ما يلي في الاعتبار: (١) المعاهدات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف؛<sup>2</sup> (٢) أو المعاملة بالمثل؛ (٣) أو استخدام التشريعات التمكينية (التي تمنح الاختصاصات) في الدولة متلقية الطلب. واتباع أحد هذه الخيارات لا يؤدي إلى استبعاد الخيارات الأخرى؛ حيث إن بعضها يكمل البعض الآخر.

ويمكن الاحتجاج بمعاهدة متعددة الأطراف أو ثنائية لأغراض المساعدة القانونية المتبادلة إذا صدقت عليها كلٌّ من الدولة الطالبة والدولة متلقية الطلب. وتخلق المعاهدات السارية بين الدولتين

المساعدة القانونية المتبادلة. ويمكن الاطلاع عليها وعلى غيرها على العنوان التالي:

<https://star.worldbank.org/star/ArabForum/asset-recovery-guides>  
(العديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا واليابان وهونغ كونغ) أو:

<http://www.oas.org/Juridico/mla/en/index.html>  
(أعضاء منظمة البلدان الأمريكية).

<sup>4</sup> فيما يخص سويسرا، هو القانون الاتحادي المتعلق بالمساعدة الدولية في المسائل الجنائية، المتاح على العنوان التالي:

<http://www.admin.ch/opc/en/classified-compilation/19810037/index.html>  
أما فيما يخص المملكة المتحدة، فهو قانون الجريمة لعام 2003 (التعاون الدولي)، المتاح على العنوان التالي:  
[www.legislation.gov.uk/ukpga/2003/32/pdfs/ukpga\\_20030032\\_en.pdf](http://www.legislation.gov.uk/ukpga/2003/32/pdfs/ukpga_20030032_en.pdf)

<sup>2</sup> هي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهي متاحة على الرابط التالي:

[https://www.unodc.org/documents/middleeastandnorthafrica/organised-crime/UNITED\\_NATIONS\\_CONVENTION\\_AGAINST\\_TRANSNATIONAL\\_ORGANIZED\\_CRIME\\_AND\\_THE\\_PROTOCOLS\\_THERETO.pdf](https://www.unodc.org/documents/middleeastandnorthafrica/organised-crime/UNITED_NATIONS_CONVENTION_AGAINST_TRANSNATIONAL_ORGANIZED_CRIME_AND_THE_PROTOCOLS_THERETO.pdf)

واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي متاحة على الموقع التالي:  
[https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50024\\_A.pdf](https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50024_A.pdf)  
واتفاقية البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية، وهي متاحة على الموقع التالي:

<http://www.oas.org/juridico/english/treaties/a-55.html>  
واتفاقية المساعدة القانونية والعلاقات القانونية في المسائل المدنية والأسرية والجنائية، وهي متاحة على الموقع التالي:

[http://www.hcch.net/upload/wop/jdgm\\_info01e.pdf](http://www.hcch.net/upload/wop/jdgm_info01e.pdf)  
<sup>3</sup> وضعت عدة دول مبادئ توجيهية بهدف مساعدة الدول الطالبة في فهم نظمها القانونية والاشتراطات التي يجب استيفاؤها لاستصدار طلبات



## ٢-٤ ماذا يُطلب عن طريق المساعدة القانونية المتبادلة أنواع المساعدة

- ذلك السجلات الحكومية أو المصرفية أو المالية أو المؤسسية أو التجارية؛
- تحديد العائدات الإجرامية أو الأموال أو الأدوات أو غيرها من المواد اللازمة لأغراض الإثبات وتتبعها؛
- تسهيل المثول الطوعي للأشخاص في الدولة الطالبة.

## ٢-٥ كيف تُطلب المساعدة القانونية المتبادلة ازدواجية التجريم

ينص مبدأ ازدواجية التجريم (المنصوص عليه في المادتين ٤٣ (٢) و ٤٦ (٩) (ب) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ والمادة ١٨ (٩) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية) على أن الجريمة الجنائية قيد التحقيق في الدولة الطالبة يجب أن ترتبط بجريمة في الدولة متلقية الطلب. ولا ينبغي أن تكون الجريمة في كلٍّ من الدولتين الطالبة ومتلقية الطلب متطابقةً. فلو كان يشترط تطابقهما، لكان قد أدى ذلك إلى التقليل، إلى حد كبير، من إمكانية تقديم المساعدة أو التنسيق بين مختلف النظم والتقاليد القانونية. بل تعني ازدواجية التجريم أن الأركان الأساسية أو الجوهرية للجريمة في كلتا الدولتين يجب أن تكون متشابهة في طبيعتها.

وقبل صياغة طلب المساعدة القانونية المتبادلة، يجب أن تكون السلطة الطالبة على علم بأي اعتبارات تتعلق بازدواجية التجريم. وبناءً عليه، يجب أن تتواصل مع الدولة متلقية الطلب، موضحةً أركانَ الجريمة الجنائية، وكيف يلزم ذلك من أجل إثبات الجريمة الجنائية قيد التحقيق أو إجراءات إقامة الدعوى. والاتصال أمر أساسي؛ إذ يجب أن تعتمد السلطة الطالبة اعتماداً كبيراً على الاتصال بالدولة متلقية الطلب لكي تفهم مسألة ازدواجية التجريم فهمًا سليمًا.

تنص المعاهدات المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة عمومًا على أنواع المساعدة التي يمكن طلبها. غير أن تلك الأنواع ليست جامعة مانعة، وتقدم الدولُ المساعدةً بقدر عدم تعارض الطلب مع إطارها الدستوري والقانوني الداخلي. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه يجوز تأجيل الطلب أو تعديله أو تنفيذه تنفيذًا جزئيًا أو رفضه تمامًا -حتى في حالة استيفاء جميع الشروط- عندما يحتمل أن يتعارض تنفيذ الطلب مع ما يجري من تحقيق أو يُتخذ من إجراءات إقامة الدعوى أو المحاكمة.

وتتضمن القائمة أدناه الأنشطة المقبولة عمومًا التي يمكن القيام بها من خلال المساعدة القانونية المتبادلة والمنصوص عليها في المعاهدات الدولية التي تتناول المساعدة القانونية المتبادلة (مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد). وينبغي التأكيد على أنه يجوز للدولة الطالبة والدولة متلقية الطلب تقديم أي نوع آخر من المساعدة مما لم يرد ذكره في القائمة أدناه، على ألا يتعارض مع القانون الداخلي والمبادئ الأساسية في الدولة متلقية الطلب.

ولذلك، يمكن تقديم المساعدة القانونية المتبادلة، وغيرها، للأغراض التالية:

- استخلاص أدلة أو أقوال من الأشخاص؛
- الإعلان بالمستندات القضائية على نحو فعال؛
- تنفيذ عمليات التفتيش والحجز والتجميد؛
- معاينة الأشياء والمواقع؛
- توفير المعلومات والأدلة وآراء الخبراء؛
- الوقوف على العائدات الإجرامية وتجميدها وتعبئتها؛
- توفير النسخ الأصلية أو النسخ المعتمدة من المستندات والسجلات ذات الصلة، بما في

ويجب أن يتضمن طلب المساعدة القانونية المتبادلة معلومات أساسية لتحديد الهوية منها ما يلي:

## ٢-٦ كيف تُطلب المساعدة القانونية المتبادلة التخصص

- الاسم الكامل للشخص (الأشخاص) قيد التحقيق أو الذي تُتخذ حياله إجراءات إقامة الدعوى (وكذلك اسمه المستعار)، وتاريخ ميلاده، واسم والديه، وجنسيته (أو جنسياته)، ورقم جواز سفره وتاريخ انتهاء صلاحيته، والبلد الصادر عنه الجواز؛
- الإجراءات التي دعت إلى طلب المساعدة القانونية المتبادلة، بما في ذلك رقم التحقيق، وطبيعة الإجراءات ومرحلة الإجراءات الجنائية التي يُقدّم فيها الطلب.

وفي أعقاب الحصول على المعلومات الأساسية، تصيغ السلطة الطالبة الجزء السردى في الطلب، ويتضمن ما يلي:

- **وقائع القضية:** يجب أن يظل سرد طلب المساعدة القانونية المتبادلة دائماً مباشراً وبسيطاً وموضوعياً؛ حيث يجب على الدولة متلقية الطلب أن تفهم العلاقة بين النشاط الإجرامي في الدولة الطالبة، والشخص (الأشخاص) الذي يُدعى أنه ارتكب الجريمة، والأموال غير المشروعة التي نتجت عن النشاط الإجرامي أو التي كانت أدوات مساعدة فيه، وما هو مطلوب تحديداً. وينبغي تحديد المساعدة المطلوبة بوضوح وربطها بالوقائع والسلوك الإجرامي المبيّن في الطلب. وينبغي أن يتصف الطلب بسمات رئيسية هي البساطة والوضوح والموضوعية؛ إذ ينبغي للسلطة الطالبة أن تضع في اعتبارها أن السلطة متلقية الطلب ليست خبيرة في قوانين الدولة الطالبة، ويجب أن تفهم قوانينها ومفاهيمها، ولا سيما من أجل البتّ في مسائل ازدواجية التجريم المذكورة أعلاه.

يحظر مبدأ التخصيص أو يمنع الدولة الطالبة من استخدام النتائج الناشئة عن المساعدة التي تقدمها الدولة متلقية الطلب في إجراءات أخرى غير تلك المحددة في طلب المساعدة. بيّد أن هذا لا يعني أن نتائج هذا الطلب لا يمكن استخدامها في إجراءات غير تلك المحددة في الطلب. بل يعني ذلك أنه يجب على الدولة الطالبة أن تطلب خطياً الحصول على إذن من الدولة متلقية الطلب لاستخدام النتائج في إجراءات أخرى، والحصول على هذا الإذن قبل الكشف عن الأدلة في الإجراءات الأخرى. ويجب أن يشير هذا الطلب الكتابي إلى الإجراءات الجديدة التي ترغب الدولة الطالبة في استخدام الأدلة فيها، مع شرح الجرائم قيد التحقيق، وسياق التحقيق، وكيف أن الأدلة المقدمة ستعود بالنفع على الإجراءات الأخرى. وإذا وافقت الدولة متلقية الطلب، فيمكن تقديم الأدلة في الإجراءات الجديدة، مع احترام أية شروط قد ترغب الدولة الطالبة في فرضها.

## ٣- الخطوة ٢: صياغة طلب المساعدة القانونية المتبادلة

بمجرد أن تتقرر ضرورة طلب المساعدة القانونية المتبادلة، تكون الخطوة الأولى التي يتعين اتخاذها قبل صياغة الطلب هي الاتصال. وهذا يستدعي الاتصال أو إرسال بريد إلكتروني إلى الجهة المناظرة في الدولة متلقية الطلب أو إجراء اتصالات مع السلطة المركزية في بلد الجهة الطالبة. ويجب على السلطة الطالبة أن تتصل بالدولة متلقية الطلب لفهم ما تستلزمه اشتراطاتها. ويجب أن يكون طلب المساعدة شاملاً وكاملاً؛ لأن الهدف الرئيسي هو ضمان فعاليته وتحقيق النتائج المرجوة منه.

• **بيان المساعدة المطلوبة:** يتعين على السلطة طالبة أن تبيّن للدولة متلقية الطلب بالتفصيل الإجراءات المطلوبة فيما يتعلق بالإجراءات الجارية في الدولة طالبة. وينبغي للسلطة طالبة أن تحاول تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات لتيسير الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها من خلال الطلب. وينبغي تنسيق هذا القسم تنسيقاً جيداً مع الدولة طالبة قبل تقديم الطلب رسمياً؛ لضمان امتثاله التام لقوانين الدولة متلقية الطلب.

• **أهداف الطلب:** يتعين على السلطة طالبة أن تشرح للدولة التي طُلب منها الغرض الذي تسعى إليه الإجراءات المذكورة أعلاه من خلال الطلب والنتائج المتوقعة.

• **أي إجراءات يجب مراعاتها:** تُنفذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وفقاً لقوانين الدولة متلقية الطلب. ومع ذلك، يجوز للدولة طالبة أن تطلب مراعاة إجراءات خاصة في أثناء تنفيذ الطلب (مثل الاستعجال في تنفيذ الطلب، والسرية في تنفيذه، والإجراءات الخاصة التي ينبغي اتباعها في الدولة متلقية الطلب في أثناء التنفيذ). وعند فعل ذلك، يجب على الدولة متلقية الطلب الامتثال لهذه الإجراءات الخاصة، ما دامت لا تتعارض مع قوانين الدولة متلقية الطلب وأنظمتها.

• **شرح الجرائم الجنائية:** ينبغي أن تكون جميع الجرائم الجنائية قيد التحقيق مكتوبة بالكامل في طلب المساعدة القانونية المتبادلة، سواء كان ذلك في متن النص أو في مُرقّفه. ولشرح الجريمة أهمية تتمثل في ضمان فهم الدولة متلقية الطلب التعريف القانوني للجريمة الجنائية (لأغراض ازدواجية التجريم) وإدراك العقوبة المقررة للجريمة الجنائية المحددة.

### ٣-١ الاعتبار النهائي استطلاع المعلومات

على الرغم من الاستخدام الواسع للمساعدة القانونية المتبادلة، لا ينبغي الخلط بينها وبين نقل مسؤولية التحقيق إلى الدولة متلقية الطلب (المعروف باسم «استطلاع المعلومات»). فطلب المساعدة القانونية المتبادلة ليس طلباً تقدمه الدولة طالبة إلى الدولة متلقية الطلب كي تجري تحقيقاً أو تقيم الدعوى الجنائية نيابةً عنها. بل يجب على الدولة طالبة أن تجري تحقيقاً خاصاً بها، وأن تطلب المساعدة لتقديم الأدلة التي تمتلكها الدولة متلقية الطلب. ومن شأن تلك الأدلة أن تعضد وقائع أو خيوطاً معينة وتوضح أبعادها للدولة طالبة. ويجب أن تكون التحقيقات الأولية التي تجريها الدولة طالبة قد أظهرت أدلة على أن هذا هو الحال، ويجب أن تكون قد قدمت تفاصيل عن الأموال التي يمكن العثور عليها في الدولة متلقية الطلب (مثل البنك الذي به الحساب).

### ٣-٢ لغة الطلب

تُكتب طلبات المساعدة القانونية المتبادلة باللغة (اللغات) الرسمية للدولة طالبة. غير أن اللغة الرسمية للدولة متلقية الطلب قد لا تكون لغة الدولة طالبة نفسها. ونتيجة لذلك، يجب على الدولة طالبة أن تقدم الطلب مترجماً إلى اللغة الرسمية (أو إحدى اللغات الرسمية) للدولة متلقية الطلب. وتقع مسؤولية ترجمة الطلب على عاتق الدولة طالبة.

ونظراً إلى أنه قد يلزم ترجمة الطلب، فينبغي للسلطة طالبة أن تسعى دائماً إلى استخدام عبارات بسيطة وقصيرة ومباشرة لتجنّب أي سوء تفسير لأي جانب من جوانب الطلب. ولن تتمكن السلطة متلقية الطلب من اتخاذ ما يلزم حيال الطلب وتنفيذه ما لم تتمكن من فهمه.

ومع ذلك، في ظروف استثنائية وعاجلة، قد تتفق

وينبغي للسلطة الطالبة أن تعي أن الأمر سيتطلب وقتاً طويلاً نسبياً بدءاً بإرسال الطلب ثم إيصاله وحتى تنفذه فعلياً الدولة متلقية الطلب، وذلك أيّاً كانت طريقة الإرسال. ونظرًا إلى هذا التأخير، وفي الظروف العاجلة دون غيرها، ينبغي تقديم مسودة طلب المساعدة القانونية المتبادلة إلى الدولة متلقية الطلب من خلال وسائل الاتصال المتفق عليها بين الدولتين (مثل الفاكس والبريد الإلكتروني وما إلى ذلك) مع إتباع ذلك بإرسال الأصل من خلال القنوات المحددة رسمياً. ويجب على السلطة الطالبة أيضاً، قبل تقديم المسودة، أن تُبلِّغ الدولة متلقية الطلب بذلك.

الدول الطالبة والدولة متلقية الطلب على تقديم الطلب وتلقيه بلغة مشتركة (مثل اللغة الإنكليزية) لتسريع الإجراءات التي تُتخذ حياله. وفي مثل هذه الحالات، ستظل الدولة الطالبة مُلزَمة بتقديم الطلب في نهاية المطاف باللغة الرسمية (أو إحدى اللغات الرسمية) للدولة متلقية الطلب.

### الخطوة ٣: تقديم طلب المساعدة القانونية المتبادلة

بمجرد أن تقرر السلطة الطالبة تقديم طلب المساعدة القانونية المتبادلة، يجب عليها أن تحدد طريقة إرسال الطلب التي تكون على النحو التالي:

- عبر القنوات الدبلوماسية، وهي القاعدة العامة. ففي حالة غياب أي معاهدة تمكينية صدّقت عليها الدولتان الطالبة ومتلقية الطلب، يجب على الدولة الأولى أن ترسل طلبها عبر القنوات الدبلوماسية.
- يكون الإرسال عبر السلطات المركزية ممكناً عندما يسمح اتفاق تمكيني بين الدولتين الطالبة ومتلقية الطلب بإرسال الطلبات بهذه الطريقة. والسلطات المركزية هيئات متخصصة في المساعدة القانونية المتبادلة<sup>9</sup> وتؤسّسها الدول لتوجيه سلطاتها الوطنية، إضافةً إلى الدول التي تطلب المساعدة فيما يتعلق بالمتطلبات اللازمة لتقديم الطلب.
- لا يمكن إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة مباشرةً إلا من خلال معاهدات إقليمية مختصة؛ حيث يكون للسلطة الطالبة سلطة تقديم الطلبات مباشرة إلى السلطة القائمة بالتنفيذ في الدولة متلقية الطلب دون الحاجة إلى الإرسال عن طريق السلطات المركزية أو القنوات الدبلوماسية.

باتخاذ الترتيبات اللازمة لتلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتنفيذها، أو تيسير تنفيذ هذه الطلبات. ويمكن أن توجد السلطة المركزية، على حسب البلد، في وزارة العدل أو وزارة الخارجية أو في مكتب النائب/المدعي العام.

<sup>9</sup> السلطة المركزية (وفقاً للمادة 46 (13) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ والمادة 18 (13) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية) هي هيئة (وقلمًا تكون هيئات) مسؤولة عن تقديم المساعدة إلى الدولة الطالبة أو التماس المساعدة من الدولة متلقية الطلب. وتكلف السلطات المركزية إما

## الملحق ١ - قائمة مرجعية للمساعدة القانونية المتبادلة

هل حُدِّدَت السلطة الطالبة المختصة؟	التحضير للمساعدة القانونية المتبادلة
هل كان هناك تبادل لمعلومات التحريات ذات الصلة؟	
هل تحقَّق أول اتصال بشأن قضيتك مع الدولة متلقية الطلب؟	
هل أثبتت ماهية الجرائم الجنائية قيد التحقيق؟	
هل تحققت أنت (أو سلطتك المركزية) من استيفاء الجرائم الجنائية قيد التحقيق شرط ازدواجية التجريم في الدولة متلقية الطلب من عدمه؟	
هل حددت المساعدة المطلوبة من الدولة متلقية الطلب؟	
هل المساعدة المطلوبة يمكن الحصول عليها من مصادر علنية؟	
إذا كان الأمر كذلك، فكِّر في استخدام قنوات التحريات أو قنوات الاتصال غير الرسمية.	
هل يجب الحصول على المعلومات المطلوبة بطريقة رسمية أم غير رسمية؟	
إذا كان يمكن الحصول على المعلومات بطريقة غير رسمية، فكِّر في استخدام قنوات التحريات أو قنوات الاتصال غير الرسمية.	
هل أثبتت أنت (أو سلطتك المركزية) الأساس القانوني لطلب المساعدة القانونية المتبادلة؟	صياغة مذكرة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة
هل حددت تحديداً كاملاً ومناسباً الشخص موضع التحقيق؟	
هل أشرت إلى جميع الإجراءات ذات الصلة بطلب المساعدة القانونية المتبادلة وكذلك وضعها الحالي؟	
هل حددت جميع الجرائم الجنائية بغرض التحقق مع الدولة متلقية الطلب من أن متطلبات ازدواجية التجريم قد استوفيت؟	
هل أشرت إلى جميع الجرائم الجنائية التي تنطبق على الأفعال المذكورة في طلب المساعدة القانونية المتبادلة؟	
هل أدرجت شرحاً لجميع الجرائم الجنائية ذات الصلة في طلب المساعدة القانونية المتبادلة؟	
هل حددت موضوع طلب المساعدة القانونية المتبادلة؟	
هل ناقشت أنت (أو سلطتك المركزية) موضوع طلب المساعدة القانونية المتبادلة مع الدولة متلقية الطلب وتحققت منه فيما يتعلق بالحدود الدنيا ذات الصلة؟	
تحقَّق من معايير الإثبات في الدولة متلقية الطلب بشأن الجرائم المشار إليها. ويجب أيضاً التأكد من الدولة متلقية الطلب من أن الرواية الواردة في طلب المساعدة القانونية المتبادلة تفي بجميع أركان الجريمة وفقاً لقوانين الدولة متلقية الطلب.	
هل ذكرت في طلبك جميع الوقائع ذات الصلة كي تطلَّع عليها الدولة متلقية الطلب؟	
هل أشرت من خلال سرد رواية واضحة ومباشرة إلى العلاقة بين الأشخاص موضع التحقيق والوقائع ذات الصلة المقدمة؟	
هل أشرت من خلال سرد رواية واضحة ومباشرة إلى الصلة بين الوقائع ذات الصلة والجرائم الجنائية؟	
هل أشرت من خلال سرد رواية واضحة ومباشرة إلى الصلة بين الوقائع وموضوع طلب المساعدة القانونية المتبادلة؟	
يجب أن يكون هدف الطلب موضوعاً في سياق طلب المساعدة القانونية المتبادلة. ويمكن أن ينبثق عن الأهداف المشار إليها في القسم 2-5. فعلى سبيل المثال، إذا كان الهدف من الطلب هو الحجز على حساب مصرفي، فيجب أن يشير الطلب، من خلال الرواية الواردة فيه، إلى الصلة بين الحساب المصرفي المحدد ووقائع القضية وكذلك الشخص (الأشخاص) الذي يُدَّعى أنه ارتكب الجريمة.	

هل أوضحت للدولة متلقيّة الطلب أهمية هدف طلب المساعدة القانونية المتبادلة؟	مذكرة رد في إطار المساعدة القانونية المتبادلة - طلب تكميلي
هل تحققت من الأساس القانوني لطلب المساعدة القانونية المتبادلة؟	
هل أثبتت طريقة إرسال طلب المساعدة القانونية المتبادلة؟	
هل ترجمت أنت (أو ترجمت سلطتك المركزية) طلب المساعدة القانونية المتبادلة إلى اللغة الرسمية للدولة متلقيّة الطلب، إذا كانت الترجمة مطلوبة؟	
إذا كان يجب أن يظل الطلب سرياً، فهل سبق لك أن ذكرت ذلك صراحة في طلب المساعدة القانونية المتبادلة، وهل أوضحت دواعي السرية وعلّلتها؟	
إذا كان الطلب عاجلاً، فهل اتصلت أنت (أو اتصلت سلطتك المركزية) سابقاً بالدولة متلقيّة الطلب في شأن المسألة قبل تقديم طلب المساعدة القانونية المتبادلة؟	
إذا كان الطلب عاجلاً ومتفقاً عليه، فهل قدمت (أو قدمت سلطتك المركزية) نسخة أولية من طلب المساعدة القانونية المتبادلة؟	



## الملحق ٢ - طلب نموذجي للمساعدة القانونية المتبادلة

<p>اذكر هنا جميع الأسس القانونية التي يصاغ الطلب بناءً عليها، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أو معاهدة ثنائية موقعة بين الطرفين، أو التشريع الداخلي لدائرة الاختصاص متلقية الطلب، أو المعاملة بالمثل.</p> <p>مثال: يُقدّم هذا الطلب وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المُصدّق عليها في (أوضح اسم الدولة الطالبة) بالقانون/ المرسوم/ القرار رقم.</p>	<p><b>الأساس القانوني للطلب:</b></p>
<p>أوضح هوية السلطة الطالبة. ينبغي للسلطة الطالبة أن تُدرج هنا اسمها ومعلومات الاتصال بها، مثل البريد الإلكتروني ورقم الهاتف. قدّم أيضاً تفاصيل توضح دور السلطة الطالبة ووظائفها، بحيث تكون الدولة متلقية الطلب مقتنعة باختصاصها في التعامل مع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. ويجب إثبات أن السلطة الطالبة في الدولة تتمتع بسلطتي التحقيق أو إقامة الدعوى الجنائية، أو كليهما، من حيث تشريعاتها الداخلية.</p>	<p><b>السلطة الطالبة:</b></p>
<p>أوضح السلطة المركزية في دائرة الاختصاص متلقية الطلب. وإذا أُجري اتصال سابق مع سلطة محددة، فكّر أيضاً في إدراج اسم هذه السلطة ومعلومات الاتصال بها.</p> <p>مثل وزارة العدل الاتحادية في سويسرا - السلطة المركزية للمساعدة القانونية المتبادلة</p>	<p><b>السلطة المستلمة (متلقية الطلب):</b></p>
<p>اذكر مرجع (القضية) لدى السلطة الطالبة، مثل رقم ملف القضية أو اسم العملية/ مرتكب الجريمة الرئيسي.</p> <p>مثال: طلب المساعدة القانونية المتبادلة في قضية (س ص ع)</p>	<p><b>المرجع (مرجع القضية):</b></p>
<p>اذكر ملخصاً موجزاً لطلب المساعدة القانونية المتبادلة. وينبغي أن يقدم الملخص لمحة موجزة تمكّن القارئ من التعرف بسرعة على الطلب وتحديد الأولويات. وينبغي أن يتضمن هذا الملخص ما يلي:</p> <p>(١) رقم الملف؛ (٢) والمرحلة التي وصلت إليها الإجراءات في القضية (التحقيق أو إقامة الدعوى أو المحاكمة)؛ (٣) وهوية الفرد الذي اتُّخذت ضده الإجراءات أو لم تُتخذ بعد؛ (٤) والجرائم التي يُدعى ارتكابها.</p> <p>مثال: التحقيق الجنائي رقم ١٢٣، الذي يجري أمام (أوضح سلطة التحقيق)، ضد (أوضح اسم الشخص أو الأشخاص الذين يجري التحقيق معهم)، عن النشاط الإجرامي المحتمل المتعلق بـ (أوضح الجرائم الجنائية).</p>	<p><b>الإجراءات:</b></p>

<p>تشمل جميع الجرائم الجنائية التي هي قيد التحقيق أو تُتخذ حيالها إجراءات إقامة الدعوى، والتي تتعلق مباشرة بطلب المساعدة القانونية المتبادلة. ينبغي وضع كامل نص الجريمة الجنائية في نهاية طلب المساعدة القانونية المتبادلة أو إرفاقه بها.</p>	<p><b>الجرائم الجنائية:</b></p>
<p>أدرج (١) الاسم الكامل والأسماء المستعارة للشخص (الأشخاص) موضع التحقيق أو إقامة الدعوى وكذلك كل أشكال الوسائل الدولية لإثبات الهوية؛ (٢) وتاريخ الميلاد؛ (٣) واسم الوالدين؛ (٤) ورقم جواز (أرقام جوازات) السفر مع تاريخ انتهاء الصلاحية؛ و(٥) أي عنوان (عناوين) معروف.</p>	<p><b>الأشخاص قيد التحقيق:</b></p>
<p>هذا هو أهم جزء في طلب المساعدة القانونية المتبادلة. فينبغي عرض الوقائع ذات الصلة بالقضية، التي ترتبط أيضاً بالدولة متلقية الطلب، في الطلب.</p> <p>وينبغي أن تشمل الوقائع علاقة الشخص (الأشخاص) قيد التحقيق أو إقامة الدعوى أو المحاكمة بوقائع القضية والأدلة المقدمة، والجريمة التي اتهم بارتكابها، والأموال التي جرى الوقوف عليها في أثناء سير التحقيق أو إقامة الدعوى، وربط هذه الأموال بوقائع القضية، علاوةً على المساعدة المطلوبة من خلال طلب المساعدة القانونية المتبادلة.</p> <p>وينبغي عرض الوقائع بعبارات قصيرة ومباشرة وواضحة ولا لبس فيها. تذكر: قد لا تكون الدولة متلقية الطلب تتكلم لغتك الوطنية (وهو ما يتطلب ترجمة الطلب) وهي ليست خبيرة في قانونك الوطني.</p> <p>على سبيل المثال، بتاريخ _____ (التاريخ)، أُجرت _____ (تفاصيل السلطة التي فتحت التحقيق الجنائي) تحقيقاً فيما يتعلق بشركة (س) مع التركيز على أنشطة (أ) و(ب)، وغيرهما. وتبين مبدئياً أن هناك واقعة تتضمن الجرائم التالية، ألا وهي:</p> <p>1. _____</p> <p>2. _____</p> <p>وقد ثبتت تلك الجرائم في حق المسؤولين أو المساهمين (أو كليهما) في هذه الشركة، ألا وهم:</p> <p>1. _____</p> <p>2. _____</p>	<p><b>الوقائع:</b></p>
<p>أشرح جميع مواد القانون المذكورة في قسمي «الجرائم الجنائية» و «الوقائع» أعلاه. وفيما يتعلق بالجرائم الجنائية، ينبغي أن تشمل هذه الجرائم اسم الجريمة، ووصفها والعقوبة المقررة لها. ويمكن أيضاً إدراج شرح الجرائم الجنائية في شكل مُرفق بطلب</p>	<p><b>شرح الجرائم الجنائية:</b></p>



المساعدة القانونية المتبادلة.	
حدّد ما هو مطلوب من السلطة متلقية الطلب وكيف تريد أن تحصل على المساعدة. حاول إعطاء أكبر قدر ممكن من التفاصيل. وينبغي تنسيق هذا القسم تنسيقاً جيداً مع الدولة الطالبة قبل تقديم الطلب.	<b>بيان المساعدة المطلوبة:</b>
اذكر كيف ستساعد المساعدة المقدمة في التحقيق أو إقامة الدعوى في الدولة الطالبة.	<b>أهداف الطلب:</b>
<p>اذكر إذا كانت هناك إجراءات تجب مراعاتها، مثل السرية أو الاستعجال.</p> <p>مثال:</p> <p><b>المعاملة بالمثل:</b> تؤكد حكومة _____ (الدولة الطالبة) أنه في حالة موافقة حكومة _____ (الدولة متلقية الطلب) على هذا الطلب، فإن _____ (الدولة الطالبة) ستوافق على الطلبات المستقبلية المقدمة من حكومة _____ (الدولة متلقية الطلب) للمساعدة القانونية في المسائل الجنائية.</p> <p><b>التخصص:</b> تتعهد حكومة _____ (الدولة الطالبة) بعدم استخدام أي أدلة أو معلومات مقدمة من حكومة _____ (الدولة متلقية الطلب) وترسل إلى _____ (الدولة الطالبة) في التحقيق في أي جرائم أخرى غير تلك المنصوص عليها في هذا الطلب وإقامة الدعوى حيالها دون إذن سابق من _____ (الدولة متلقية الطلب).</p> <p><b>السرية:</b> إذا كان من الواجب الحفاظ على سرية البيانات الواردة في الطلب، فيجب ذكّر ذلك في الطلب، مثلما هو الحال عندما يُخشى من أن يُتلف المشتبه فيه الأدلة أو يُبيد الأموال، ويجب توجيه انتباه الدولة متلقية الطلب إلى ذلك.</p>	<b>الإجراءات الواجب مراعاتها:</b>

	<p>توقيع السلطة الطالبة</p> <p>المكان والتاريخ</p>
--	--

## ٥. استخدام إطار مكافحة غسل الأموال في تتبع الأموال

### إيلينا هونتا | سيلفان ليهمان

#### ١- المقدمة

يهدف أعضاء الجريمة المنظمة أو الأفراد الذين يشاركون في أنشطة إجرامية ذات بُعد مالي إلى تحقيق الأهداف التالية: إخفاء العائدات المتأتية من هذه الأنشطة غير المشروعة، وضمان ألا تكون مرتبطة بالأنشطة غير المشروعة إذا كانت أجهزة إنفاذ القانون قد تتبعت هذه العائدات. وغسل الأموال آلية تتصل بهذه الأهداف على وجه التحديد، وتُعرّف عمومًا بأنها العملية التي يجري من خلالها تحويل/تغيير صورة عائدات النشاط الإجرامي المتحصل عليها بطريقة غير مشروعة إلى أموال مشروعة ظاهريًا أو ممتلكات أخرى من أجل إخفاء/تمويه مصدرها أو منشأها غير المشروع. وهي جريمة تتطلب دائمًا ارتكاب جريمة أخرى (لا صدور إدانة فيها)، وهي جريمة أصلية مثل الاتجار بالمخدرات، والفساد، والاحتيال، والاختلاس، وأنشطة التنظيمات الإجرامية، والتهرب الضريبي، وتمويل الإرهاب. وقد اعترف المجتمع الدولي بخطورة جريمة غسل الأموال وأثارها على النظام المالي. وجُرم ذلك الفعل وعُرف تعريفًا دقيقًا في الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨

(اتفاقية فيينا)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 (اتفاقية باليرمو)، واتفاقية مكافحة الفساد. 10

• وعلاوةً على ذلك، أنشأ مؤتمر قمة مجموعة السبعة في عام 1989 هيئة حكومية دولية تحت اسم «فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية» في إطار مكافحة غسل الأموال. ومنذ ذلك الحين، لا تزال فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية هي الجهة الفاعلة وواضعة المعايير

#### تعريف - غسل الأموال

«غسل الأموال» هو العملية التي يجري من خلالها تحويل/تغيير صورة عائدات النشاط الإجرامي غير المشروعة إلى أموال مشروعة ظاهريًا أو أصول أخرى بغية إخفاء/تمويه مصدرها أو منشأها غير المشروعين.

#### تعريف - فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية

«فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية» هي الهيئة الحكومية الدولية التي تضع معايير التدابير التي يتعين على الدول اتخاذها لمكافحة غسل الأموال، وكذلك تمويل الإرهاب، وتصدر التوصيات ذات الصلة بذلك من أجل تعزيز النظام المالي في مواجهة الجرائم المالية.

الرئيسية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأصدرت أيضًا توصيات

أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، مع العلم بأنها عائدات جرائم؛ (ب) ورهنًا بالمفاهيم الأساسية لنظامها القانوني: "1" اكتساب الأموال أو حيازتها أو استخدامها، مع العلم، وقت تلقيها، بأنها عائدات جرائم؛ "2" المشاركة في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة، أو التواطؤ أو التآمر على ارتكابها، ومحاولة ارتكابها والمساعدة والتحرير على ذلك وتسهيلاه وإبداء المشورة بشأنه.

10 وفقًا للمادة 6 من اتفاقية باليرمو، يعني غسل الأموال ما يلي: (أ) "1" تحويل الأموال أو نقلها، مع العلم بأنها عائدات جرائم، بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الأموال، أو مساعدة أي شخص ضالع في ارتكاب الجرم الأصلي الذي تآتت منه على الإفلات من العواقب القانونية لفعلة؛ "2" إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها

ذات أهمية تستهدف تعزيز النظام المالي في

• مواجهة الجريمة المالية.

ويمكن تلخيص بعض النتائج الرئيسية للتنقيح الأخير للتوصيات على النحو التالي:<sup>12</sup>

• **مجموعة أوسع من المعايير:** تتناول هذه المعايير التهديدات الجديدة، مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل والفساد والجرائم الضريبية، في حين جرى تعزيز متطلبات تحديد الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة، علاوةً على اشتراط توافر الشفافية فيما يتعلق بالأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية.

• **إضفاء الطابع المركزي على النهج القائم على المخاطر:** يُستخدم النهج القائم على المخاطر عندما يُجري بلد ما تقييمًا وطنيًا للمخاطر بهدف تحديد المخاطر التي يفرضها غسل الأموال وتمويل الإرهاب على السوق والأشخاص المعنيين والمنتجات وتقييم تلك المخاطر. ويشكّل ذلك النهج قاعدة تستهدف مواءمة نظام مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب للظروف السائدة الصعيد الوطني من خلال التركيز على تلك المخاطر المحددة في النهج. وينبغي اتخاذ تدابير مُعززة عندما تكون المخاطر أعلى، وينبغي اتخاذ تدابير أبسط عندما تكون المخاطر أقل، بحيث يتحسن توزيع موارد البلد المتاحة.

• **اعتماد فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية منهجية تقييم جديدة:** تُقيّم فرقة

ويمكن للممارسين أن يستخدموا الإطار الدولي لمكافحة غسل الأموال بوصفه أداةً في عملية تتبّع الأموال غير المشروعة، اعتمادًا، بالطبع، على مستوى تنفيذه في النظام القانوني للبلد المعني. وسيتناول هذا الفصل بإيجاز إطار مكافحة غسل الأموال، ثم يسعى إلى تحديد دور مختلف جوانبه واستخدامها في تعقّب الأموال المتحصل عليها بطريقة غير مشروعة. وينقسم الفصل إلى الفصول الفرعية التالية:

1. إطار مكافحة غسل الأموال؛
2. استخدام تدابير مكافحة غسل الأموال القمعية في تتبّع الأموال؛
3. استخدام تدابير مكافحة غسل الأموال الوقائية في تتبّع الأموال؛
4. دور وحدات التحريات المالية في تتبّع الأموال؛
5. دور التعاون على المستويين الوطني والدولي في تتبّع الأموال.

## ٢- إطار مكافحة غسل الأموال

يستند إطار مكافحة غسل الأموال استنادًا رئيسيًا إلى الاتفاقيات الدولية، وكذلك التوصيات والتوجيهات الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وكانت فرقة العمل قد أصدرت في الأصل 40 توصية تتعلق بغسل الأموال و9 توصيات تتعلق بتمويل الإرهاب. لكن في عام 2012، نُفّحت التوصيات وأعيد صياغتها لتشكيل ما مجموعه 40 توصية.<sup>11</sup>

<sup>11</sup> فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية: «المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشاره، توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية».

International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism and Proliferation

وهو متاح على العنوان التالي:

<http://www.fatf->

[gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF\\_Recommendations.pdf](http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF_Recommendations.pdf)

عند الاطلاع عليها في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.  
<sup>12</sup> فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية: «توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، النسخة الإعلامية».

FATF Recommendations, Media Narrative

المتاحة على العنوان التالي:

<http://www.fatf->

[gafi.org/media/fatf/documents/Press%20handout%20FATF%20Recommendations%202012.pdf](http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/Press%20handout%20FATF%20Recommendations%202012.pdf)

عند الاطلاع عليها في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

الفعالية، وتحديد إلى أي مدى حققت

النحو التالي (انظر الشكل 1 أدناه):<sup>13</sup>  
التحريات المالية، علاوةً على التعاون الدولي. والمبدأ الأساسي هنا هو النهج القائم على المخاطر، الذي ينبغي استخدامه لتقييم الإطار، وتحديد مجال تركيزه على المستوى الوطني، وينبغي كذلك استخدامه في النهج القائمة على المخاطر التي تُتبع في البلدان الأخرى.

العمل المعنية بالإجراءات المالية مدى امتثال البلدان للتوصيات، لا استنادًا إلى التقييم التقني فحسب، بل الأهم هو تقييم تحتل الجرائم الجنائية (غسل الأموال وتمويل الإرهاب) مكانة الصدارة من هذا الإطار، حيث يلزم اتخاذ تدابير قمعية ووقائية حيالها، من قبيل تلك المُدرّجة في الشكل 1 أدناه. ولكي تتسم تلك التدابير بالفعالية، ينبغي أن يكون هناك تنظيم وإشراف، وتمكين لأجهزة إنفاذ القانون ووحدات

الشكل 1 - إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب



#### الإجراءات الوقائية:

- متطلبات توخي الحذر في التعامل مع العملاء وإمساك الدفاتر
- عملاء محددون
- الاعتماد على الغير
- التزامات الإبلاغ
- الشفافية والمُلاك المستفيدون
- العقوبات (تمويل الإرهاب)

#### التدابير القمعية:

- التجريم
- المصادرة
- العقوبات المؤقتة (تمويل الإرهاب)

<sup>13</sup> توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، المرجع السابق.

### ٣- استخدام التدابير القمعية لمكافحة غسل الأموال في تتبع الأموال

يتطلب إطار مكافحة غسل الأموال من البلدان اعتماد تدابير قمعية، مثل تجريم غسل الأموال، واعتماد تدابير مؤقتة ووضع إجراءات فعالة للمصادرة. وتشمل التدابير المؤقتة تجميد الأموال والحجز عليها، في حين تكون المصادرة التديبير النهائي الذي يُؤمر به في نهاية الإجراءات الجنائية. وينبغي أن تكون السلطات الوطنية المختصة قادرة على تجميد الأموال المتحصل عليها بطريقة غير مشروعة والحجز عليها ومصادراتها.

وينبغي أن يكون الممارسون على دراية بالجوانب التالية في إطار مكافحة غسل الأموال فيما يتعلق بالتدابير المؤقتة والمصادرة عند تعقب الأموال المتحصل عليها بطريقة غير مشروعة.

#### ٣-١ التدابير المؤقتة

تهدف التدابير المؤقتة إلى تأمين الأموال المتحصل عليها بطريقة غير مشروعة ومنع إخفائها وتعلق أساساً بتجميد الأموال أو الحجز عليها. وينبغي أن تتخذ هذه التدابير في أثناء التعامل مع القضايا المحلية، وكذلك في أثناء اضطلاع دوائر الاختصاص الأجنبية بتيسير الطلبات ذات الصلة.

والتجميد تدبير مؤقت ينطبق على الحسابات المصرفية وغيرها من المنتجات المالية، ويمنع المالك الاسمي لهذه المنتجات من تحريكها أو تحويلها أو تغيير صورتها. والتجميد تدبير يجب التعامل معه بعناية للتأكد من أنه يُتخذ في اللحظة المناسبة في أثناء العملية. وبمجرد تجميد الأموال، يواجه المحقق أو عضو النيابة خطر تنبيه الهدف بالتحقيق، وهو ما قد يعوق تعقب الأموال الأخرى. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي نقل الأموال إلى تعريف المحقق بحسابات أخرى ربما تُحشد فيها الأموال، بل العائدات المتأتية من جرائم مختلفة. وإذا جُمِدَت الأموال قبل الأوان، قد يفقد المحقق

فرصة إيجاد حسابات أخرى. ومن ناحية أخرى، إذا جُمِدَت الأموال في وقت متأخر جداً، قد يُفقد مسار تتبُّعها. ولئن كان في وسع المجرمين نقل أموالهم في جميع أنحاء العالم بسرعة كبيرة وإخفاؤها بطريقة فعالة للغاية، فإنفاذ القانون يستغرق وقتاً أطول بكثير لتعقبها؛ لأن المحققين مُقَيَّدون بأحكام القانون. ومن ثم، يجب على المحققين أن يراعوا أنسب وقت لتجميد الأموال.

ويمثل الحجز تدبيراً مؤقتاً ينطبق على المنقولات أو العقارات، وتمنع المالك الاسمي لتلك الأموال من بيعها أو نقلها، والتصرف المثالي هو أن يستمر طوال مدة الإجراءات الجنائية. ويجب أن تؤخذ بعض المسائل بعين الاعتبار عند التعامل مع الحجز على الأموال، ولا سيما طبيعة الأموال التي سيُحجَز عليها. ويجب تقييم الأموال التي تنخفض قيمتها بسهولة وتتطلب تكاليف صيانة عالية، أو الأموال المعرضة لدرجة عالية من المخاطر أو القابلة للتلف، والثروة الحيوانية والغابات الغنية بالموارد الطبيعية بعناية قبل الحجز عليها؛ لأن ثمة بدائل للحجز قد تكون أكثر ملاءمة.

وينبغي أن يدرك الممارسون أن وحدات التحريات المالية نفسها، تحقيقاً لأغراض مكافحة غسل الأموال المذكورة أعلاه، يمكن أن تتخذ التدابير المؤقتة أيضاً، أو تتخذها في بعض القضايا المؤسسات المالية، حتى دون علم الشخص المتضرر من تلك التدابير، وعادةً ما يكون ذلك لفترة محدودة من الزمن.

#### ٣-٢ التدابير المؤقتة للقضايا ذات البعد الدولي

أما فيما يتعلق بالقضايا ذات البعد الدولي، وعندما يطلب بلد ما (يشار إليه باسم «البلد الطالب») من بلد آخر (يشار إليه باسم «البلد متلقي الطلب») اتخاذ تدابير مؤقتة، فإن إطار مكافحة غسل الأموال يوفر الآليات التالية بوصفها أفضل



## الممارسات: 14

## الخوف من فقدان الأموال.

• وينبغي للممارسين أن يعتمدوا على تلك التدابير التي يمكن تطبيقها في مرحلة مبكرة من عملية التحقيق، وتكون ذات قيمة كبيرة عندما يكون هناك خوف من أن تختفي الأموال الخاضعة للمصادرة أو تُنقل إلى دائرة اختصاص أجنبية أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن بعض دوائر الاختصاص قد تطبق هذه التدابير في قضايا الطوارئ أيضًا بناءً على طلبات غير رسمية (مثل الطلبات بين وحدات التحريات المالية) عندما تقدم السلطات الطالبة أدلة كافية (عادةً ما يتبع تلك الطلبات غير الرسمية طلب مساعدة قانونية متبادلة رسمي).

### ٣-٣ المصادرة وإبدال المكلف بعبء الإثبات

تشمل المصادرة التغيير الفعلي في الملكية من المالك الحالي إلى الدولة، وتُنقذ على المنقولات أو العقارات والحسابات المصرفية وغيرها من المنتجات المالية على حد سواء. وفي العادة، تستلزم مصادرة الأموال أن يكون هناك دليل على مصدرها غير المشروع.

غير أن إطار مكافحة غسل الأموال ينص أيضًا على تدابير تقتضي من الجاني أن يثبت الأصل القانوني للممتلكات (إلى الحد الذي يتفق فيه هذا الشرط مع مبادئ القانون الوطني للبلد).<sup>15</sup> وهذه الإجراءات مشابهة لأحكام (مثل تلك المترتبة على المادة 20 من اتفاقية مكافحة الفساد) تجريم الإثراء بلا سبب (أو الإثراء غير المشروع).<sup>16</sup>

14 فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية: «ورقة أفضل الممارسات بشأن المصادرة» (التوصيتان 4 و38) وإطار للعمل الجاري بشأن استرداد الأموال، تشرين الأول/أكتوبر 2012، ص 5، الفقرة 12 من النص الإنكليزي. وهي متاحة على العنوان التالي:

15 التوصية رقم 4 الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. 16 وفقًا للمادة 20 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يشكّل الإثراء غير المشروع زيادة كبيرة في أموال موظف عمومي لا يستطيع تعليها بصورة معقولة قياسًا إلى دخله المشروع.

<http://www.fatfgafi.org/topics/fatfrecommendations/documents/bestpracticesonconfiscationrecommendations4and38andaframeworkforongoingworkonasetrecovery.html>

عندما:

- تُرتكب جريمة تتفق مع نمط الحياة؛
- تكون جزءاً من مسار السلوك الإجرامي؛
- ترتكب جريمة على مدى ستة أشهر على الأقل، واستفاد منها المتهم، فيمكن للمحكمة أن تحسب المنفعة بناءً على نمط حياته الإجرامي أو على أساس الصلة بين الأموال/المنفعة المالية المتحصل عليها والجريمة المتهم بارتكابها.

### ٣-٤ المصادرة بغير إدانة

ينص إطار مكافحة غسل الأموال أيضاً على المصادرة بغير إدانة، التي تمكّن الممارسين من مصادرة عائدات الجريمة دون سابق إدانة الجاني. ويسمح هذا الإجراء باتخاذ إجراءات ضد الأموال التي تثبت أنها عائدات جرائم عندما يتعدّر إدانة مرتكب الجريمة بتهمة جنائية.<sup>20</sup>

ويجوز تنفيذ مصادرة الأموال أو العائدات أو الأدوات المغسولة دون اشتراط صدور إدانة جنائية (أي المصادرة بغير إدانة أو مصادرة الأموال أو المصادرة العينية التي تُعرّف أيضاً باسم «مصادرة الأموال المدنية») بصفة أساسية في الأحوال التالية:<sup>21</sup>

- عند عدم وجود الجاني بسبب الوفاة أو الهروب أو الغياب أو عندما يكون عدم وجوده غير معروف السبب؛
- عندما لا يمكن استصدار إدانة لأسباب إجرائية/فنية؛
- عندما لا تتوفر أدلة كافية للوفاء بعبء الإثبات الجنائي، لكن توجد أدلة جوهرية

وينبغي للممارسين أن يدركوا أنه من الممكن إبدال المكلف بتحمل عبء الإثبات في ظروف معينة، وإذا أفادت الادعاءات أن الأموال مُعرّضة للمصادرة متى سمح القانون بذلك. وفي تلك القضايا، حتى لو كان الادعاء مُلزماً بوضع أساس يستند إلى وقائع للادعاءات، سيُطلب إلى الجاني أن يوضح مصدر ثروته. ثم يتحول عبء الإثبات بعد ذلك إلى الجاني، ويحتاج إلى إثبات المصدر المشروع لأمواله. وفيما يلي بعض الأمثلة التي توضح كيف يمكن حساب المنفعة غير المشروعة التي يحصل عليها مرتكب الجريمة، ومن ثم، يُطلب منه إثبات مصدرها المشروع:<sup>17</sup>

#### المثال (١)

يتحقق حصول الشخص المدان على المنفعة المكتسبة بصورة غير مشروعة بثلاثة شروط:

- إذا أُدينَ شخص بارتكاب جريمة خطيرة؛<sup>18</sup>
- إذا فُتِحَ تحقيق مالي جنائي خلال التحقيق الجنائي مع هذا الشخص؛
- إذا بيّنت التحقيقات المالية الجنائية أنه كان من المعقول أن تكون الجريمة التي أُدين بها الشخص أو غيرها من الجرائم الجنائية قد نتج عنها بطريقة ما المنفعة غير المشروعة، علماً بأنه يمكن أن يستند حسابها إلى مقارنة الممتلكات أو الأموال النقدية خلال فترة زمنية معينة (أي بين بداية السلوك الإجرامي والقبض على الشخص بسبب ذلك السلوك).<sup>19</sup>

#### المثال (٢)

لدى المدعى عليه نمط حياة إجرامي يستمد المنفعة منه. ويُستدل على ذلك النمط الإجرامي

<sup>17</sup> فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية: «ورقة أفضل الممارسات بشأن المصادرة» (التوصيتان 4 و38) وإطار للعمل الجاري بشأن استرداد الأموال، المرجع السابق، الصفحة 7، الفقرة 23.  
<sup>18</sup> وفقاً للمذكرة التفسيرية للتوصية 3 الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، ينبغي أن تُطبّق جريمة غسل الأموال على جميع الجرائم الخطيرة.

<sup>19</sup> انظر أيضاً الفصل الثالث.  
<sup>20</sup> الملاحظة التفسيرية على التوصية رقم 3 الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، الفقرة 4.  
<sup>21</sup> فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية: «ورقة أفضل الممارسات بشأن المصادرة» (التوصيتان 4 و38) وإطار للعمل الجاري بشأن استرداد الأموال، المرجع السابق، الصفحة 7.

- يصف إطار مكافحة غسل الأموال صراحةً أنواع الأموال وعائدات الجريمة التي تخضع للتجميد والحجز والمصادرة. وتشمل هذه الأموال على وجه التحديد:<sup>22</sup>
- الأموال المغسولة؛
  - العائدات المتأتية من غسل الأموال أو الجرائم الأصلية أو الأدوات المستخدمة فيها أو التي يقصد المجرم استخدامها فيها؛
  - الأموال المتأتية من تمويل الإرهاب أو الأعمال الإرهابية أو المنظمات الإرهابية أو المستخدمة فيها أو التي يقصد المجرم استخدامها فيها أو التي خصّصها للاستخدام فيها؛
  - الأموال ذات القيمة المقابلة.

#### تعريف - المصادرة بغير إدانة

المصادرة بغير إدانة هي المصادرة من خلال إجراءات قضائية تتعلق بجريمة لا يشترط فيها صدور إدانة جنائية (المصدر: المسرد العام، توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية).

وينبغي أن يدرك الممارسون أن نطاق هذه الأموال واسع جداً، ولا يشمل فقط الأموال المغسولة أو العائدات المتأتية من غسل الأموال والجرائم الأصلية، بل يشمل أيضاً الأموال ذات القيمة المقابلة. ويوفر هذا الجانب الأخير المرونة اللازمة لتجميد الأموال أو الحجز عليها أو مصادرتها، ويمكن الحصول عليها بالوسائل القانونية عندما يتعدّر تتبّع الأموال المتحصل عليها بطريقة غير مشرو

- تثبت أن العائدات نشأت عن نشاط إجرامي؛
- عندما يكون التحقيق الجنائي/ إقامة الدعوى غير واقعي أو مستحيلاً؛
- إذا بُرّئ مرتكب الجريمة من الجريمة الأصلية بسبب عدم كفاية الأدلة المقبولة أو عدم استيفاء عبء الإثبات؛
- عندما تكون الأموال قد نشأت عن نشاط إجرامي آخر أو ذي صلة بالشخص المدان؛
- عندما يكون الجاني مُحصّناً من إقامة الدعوى.

وفي بعض دوائر الاختصاص، هناك مسائل تتعلق بمدى صلة الأدلة/الإثبات بالجريمة الأصلية، وهناك تباينات ملحوظة في القانون وفي الوقائع. ففي إنكلترا وويلز، على سبيل المثال، يجب على النيابة أن تثبت وجود «أدلة قاطعة لا يمكن دحضها» على أن الأموال لا بد أنها قد نشأت عن نوع من الجرائم، مثل الاحتيال أو الفساد أو السرقة. ولا يلزم النّصّ على وقوع الجريمة الأصلية الفعلية. وكثيراً ما يثبت ذلك من خلال تحديد الملامح المالية للشخص الذي في حوزته الأموال لإثبات أن المال قيد التحقيق لم يكن يمكن الحصول عليه عن طريق أي مصادر مشروعة من الدخل أو رأس المال، وهو ما يُستدلّ منه على أنه قد نشأ بلا شك بوسائل غير مشروعة.

بيدّ أنه يبدو في بعض البلدان الأخرى أن بعض القضاة (والقوانين) يشترطون وجود صلة مباشرة أكثر بالجرائم الأصلية. ويصل ذلك تقريباً إلى الحد الذي يجب فيه إثبات تلك الصلة إثباتاً منفصلاً، الأمر الذي ينفي فكرة جريمة غسل الأموال كليةً. وهذه مسألة صعبة تجعل بعض الممارسين يترددون في توجيه تهمة جرائم غسل الأموال ما لم تكن هناك أيضاً جرائم أصلية محددة.

### ٣-٥ مجموعة الأموال الخاضعة للتجميد والحجز والمصادرة

<sup>22</sup> توصية فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية رقم 4.



العقارات، ووجهات تقديم الخدمة للشركات، والاستثمارات، والمحاسبين، والقانونيين، وغيرهم عند ممارستهم معاملات مالية.<sup>23</sup>

في معظم النظم القانونية، يتعين على الكيانات المبلّغة أن تتوخى الحذر في التعامل مع العملاء في الأحوال التالية:

- إقامة علاقة عمل (مثل فتح حساب مصرفي)؛
  - أو إجراء معاملات عرضية تتجاوز حدودًا دنيا معينة (وقد تختلف الحدود الدنيا)؛
  - أو الاشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب؛
- التأكد من صحة المستندات أو البيانات أو المعلومات التي جرى الحصول عليها سابقاً لغرض توخي الحذر في التعامل مع العملاء أو من كفايتها.<sup>24</sup>

لا تتضمن إجراءات توخي الحذر في التعامل مع العملاء تحديد هوية العميل فحسب، بل أيضاً التأكد من الطبيعة المقصودة وغرض العلاقة التجارية. ويتطلب توخي الحذر في التعامل مع العملاء، بوصفه معياراً دولياً، ما يلي:

- التعرف على هوية العملاء والتحقق منها على أساس الوثائق أو البيانات أو المعلومات التي يجري الحصول عليها من مصدر موثوق به ومستقل؛
- تحديد «المالك المستفيد» المتورط في العمل التجاري أو المعاملة والتحقق من هويته، بما في ذلك فهم ملكية الشخص الاعتباري أو الاستئمان، أو أي ترتيب مماثل وهيكل السيطرة عليه؛

- الحصول على معلومات عن الغرض من العلاقة التجارية وطبيعتها المقصودة؛
- توخي الحذر في التعامل مع العملاء باستمرار فيما يتعلق بعلاقة العمل لضمان اتساق المعاملات الجارية مع الملامح المحددة للعميل

## ٤- استخدام تدابير وقائية لمكافحة غسل الأموال في تتبع الأموال

إن استخدام التدابير الوقائية في تعقب الأموال بشكل عام مهمة ينبغي أن تُنفَّذها الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، مثل المؤسسات المالية وغيرها من الكيانات المبلّغة. والكيانات المبلّغة هي المؤسسات التي عليها واجب الإبلاغ عن المعاملات المشتبه فيها، ولكن يمكن أن تشمل أيضاً المؤسسات والمهن والأفراد الآخرين المطلوب منهم المشاركة في توجّي متطلبات الحذر في التعامل مع العملاء وإمساك الدفاتر. وفي حين أن هذا قد لا يكون محور مسؤولية الممارس في تعقب الأموال، فإنه لا يزال من الضروري فهم المتطلبات الوقائية المحددة المعمول بها من أجل متابعة المعلومات المقدمة من الكيانات المبلّغة ومراقبتها، علاوةً على نوع المعلومات التي يمكن أن يتوقع الممارس أن يحصل عليها من الكيانات المبلّغة. ومن المفيد أن تُفهم التدابير الوقائية لمكافحة غسل الأموال فهماً متعمقاً، ولا سيما فيما يتعلق بمتطلبات توخي الحذر في التعامل مع العملاء وإمساك الدفاتر، لا من أجل تحقيق فهم أفضل لتحديد المعاملات المالية المشتبه فيها، والحسابات المصرفية، والوسائل المؤسسية فحسب، بل أيضاً من أجل التعاون البنّاء والمشاركة مع القطاع الخاص.

### ٤-١ متطلبات توخي الحذر في التعامل مع العملاء وإمساك الدفاتر

يُشترط أن تتوخّى شركات تجارية ومهن غير مالية معينة الحذر في التعامل مع العملاء، وأن تمسك دفاتر تحتوي على المعلومات التي جُمعت. ووفقاً لما ذكرته فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، تشمل هذه الشركات الكازينوهات، ووكلاء

<sup>23</sup> معينة.  
<sup>24</sup> التوصية رقم 10 الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

ومصدر الأموال.<sup>25</sup>

## التعريفات

«الكيانات المبلّغة» هي المؤسسات التي عليها واجب الإبلاغ عن المعاملات المشتبه فيها، ولكن يمكن أن تشمل أيضاً غير ذلك من المؤسسات والمهّن والأفراد المطلوب منهم المشاركة في بذل العناية الواجبة للعملاء وإمساك الدفاتر.

«المؤسسات المالية» هي هؤلاء الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون الذين يشاركون في مباشرة الأعمال التجارية نيابة عن العملاء، مثل قبول الودائع والإقراض والتأجير التمويلي وخدمات تحويل الأموال أو القيمة وإصدار وإدارة وسائل الدفع، والتجارة في: أدوات سوق المال والعملات الأجنبية والأوراق المالية القابلة للتداول، وعقود السلع الأجلية، وتغيير الأموال والعملات، وما إلى ذلك. (المصدر: توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، المسرد العام).

«شركات ومهّن غير مالية معينة» هي الكازينوهات، والوكلاء العقاريون، وتجار المعادن الثمينة، وتجار الأحجار النفيسة، والمحامون، والموثّقون، وغيرهم من المهنيين، والمحاسبون وجهات تقديم الخدمة للشركات والاستثمارات. (المصدر: فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، المسرد العام).

«توخي الحذر في التعامل مع العملاء» هي التدابير التي يتعين على مؤسسات مالية وشركات ومهّن غير مالية معينة اتخاذها من أجل تحديد والتحقّق من هوية عملائها والمستفيدين الحقيقيين، ويوصف الحذر بأنه «شديد» أو «بسيط» وفقاً لمستوى المخاطر المتمثل في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

«إمساك الدفاتر» يُشار إليه أيضاً بـ «حفظ السجلات» وهي العملية التي ينبغي لمؤسسات مالية وشركات ومهّن غير مالية معينة أن تتبعها من أجل حفظ جميع سجلات المعاملات لمدة خمس سنوات على الأقل.

وإضافةً إلى متطلبات توخي الحذر في التعامل مع العملاء، يمكن للممارسين أيضاً الاستفادة من متطلبات إمساك الدفاتر التي تشترطها معظم دوائر الاختصاص فيما يتعلق بالكيانات المبلّغة. وتشترط

ويمكن أن تساعد المعلومات المتعلقة بطبيعة الأعمال التجارية في تزويد الممارسين بأدلة وخطوط حاسمة في أثناء سير التحقيق الجنائي. وفيما يلي بعض المعلومات التي قد تكون ذات أهمية في فهم غرض العلاقة والطبيعة المقصودة منها، وذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- بيانات عن نشاط العميل التجاري أو عمله؛
- المصدر المتوقّع للأموال التي ستُستخدم في العلاقة ومنشؤها؛
- نُسخ من البيانات المالية الحديثة والحالية؛
- طبيعة العلاقات بين الموقّعين والملاك المستفيدين الأساسيين ورضها؛
- المستوى المتوقع للنشاط الذي سيضطلع به من خلال العلاقة وطبيعته.<sup>26</sup>

وتجدر الإشارة إلى أنه عندما يتعذر على العملاء تقديم المستندات المعتادة للتحقق من المعلومات بسبب عدم إمكانية الاطلاع على المستندات أو المصادر الرسمية، فإن المؤسسات الإشرافية ومؤسسات إنفاذ القانون قد تحدد اشتراطات بديلة للتعرف على هوية العملاء،<sup>27</sup> مثل الرسائل الواردة من السلطة المُصدّرة، أو رخصة القيادة.<sup>28</sup>

أحد أهم الشروط التي على الممارسين إثباتها هو شرط تحديد «المالك المستفيد الحقيقي» (متى كان ذلك ينطبق على القضية). وكثيراً ما يتصرف العملاء نيابةً عن شخص آخر، أو تكون الملكية الحقيقية متسيّرة بشركات أو غيرها من الكيانات.<sup>29</sup>

عند الاطلاع عليه في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

<sup>25</sup> للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر «توجيهات بشأن تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والشمول المالي»، شباط/فبراير 2013. المتاح على العنوان التالي:

[http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/AML\\_CFT\\_Measures\\_and\\_Financial\\_Inclusion\\_2013.pdf](http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/AML_CFT_Measures_and_Financial_Inclusion_2013.pdf)

عند الاطلاع عليه في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

<sup>29</sup> للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الفصل السادس.

<sup>25</sup> التوصية رقم 10 الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

<sup>26</sup> UK HM Revenue and Customs, 'Anti-Money Laundering Guidance for Money Service Businesses', 2010, p.18. Available at [http://www.hmrc.gov.uk/mlr/mlr8\\_msb.pdf](http://www.hmrc.gov.uk/mlr/mlr8_msb.pdf), viewed on 17 November 2014.

<sup>27</sup> معهد بازل للحوكمة: «ورقة العمل رقم 14: الاستعانة بتحقيقات غسل الأموال لمكافحة الفساد في البلدان النامية: العقبات المحلية واستراتيجيات التغلب عليها»، 2012، ص 22. وهو متاح على العنوان التالي:

<https://www.baselgovernance.org/publications/370>

**تعريف - الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة**

«الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة» هم الأفراد الذين أوكلت لها وظائف عامة بارزة سواء في بلادهم أو في بلد أجنبي، مثل رؤساء الدول والحكومات وكبار السياسيين وكبار رجال الحكومة والمسؤولين القضائيين أو العسكريين، وكبار المديرين التنفيذيين للشركات المملوكة للدولة ومسؤولي الأحزاب السياسية. (المصدر: توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، المسرد العام).

**٤-٢ تحديد الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة**

يُشترط أن تتخذ الكيانات المبلغة تدابير إضافية بشأن توحي الحذر في التعامل مع العملاء الذين يقعون ضمن فئة/تعريف الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة. وهذا الشرط مفيد للممارسين؛ حيث يمكنهم استخلاص مزيد من المعلومات من الكيانات المبلغة عندما تتوافر في الشخص المعني في قضية ما اشتراطات هؤلاء الأشخاص. وتشترط فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية أن يتوافر لدى الكيانات المبلغة نظامًا مناسبًا لإدارة المخاطر لتحديد هل العميل أو المالك المستفيد أحد هؤلاء الأشخاص أم لا.

وهؤلاء الأشخاص هم، وفقًا لما أفادت به فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، المكلفون أو من كُلفوا بمهام عامة بارزة في بلد أجنبي (مثل رؤساء الدول)، بما في ذلك أسرهم وكبار مساعديهم المقربون والمؤسسات التجارية التي لهم علاقة بها. ومنذ شباط/فبراير 2012، وُسِّع تعريف الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة ليشمل هؤلاء الأشخاص على الصعيد المحلي وعلى صعيد المنظمات الدولية أيضًا.<sup>30</sup>

ولذلك، من الضروري أن تكون على دراية بالتعريف الوارد في التشريعات الوطنية لهؤلاء الأشخاص. ويمكن للمحققين الذين يُجرون التحليل

فرقة العمل على أنه يتعين على المؤسسات المالية والشركات والمهن غير المالية المحددة إمساك سجلات للمعاملات على الصعيد المحلي والدولي لمدة خمس سنوات على الأقل. كما يُطلب إليهم الاحتفاظ بجميع الدفاتر/السجلات التي جرى الحصول عليها اتباعًا لتدبير توحي الحذر في التعامل مع العملاء لمدة خمس سنوات على الأقل بعد انتهاء العلاقة التجارية. وتشمل هذه السجلات نسًا من وثائق الهوية الشخصية، وملفات الحسابات، ورابطات/جمعيات الأعمال التجارية، وفي بعض الأحيان المعاملات الكبيرة، مما يسمح بإعادة بناء مسار الورق، ويمكن أن يكون دليلًا. وينبغي أن تحفظ الكيانات المبلغة البيانات وتسجلها بطريقة متسقة، ويفضل أن يكون ذلك نظامًا إلكترونيًا. ومع ذلك، في العديد من الحالات، لا تتوافر السجلات إلا في نسخ ورقية فقط، مما يجعل استرجاع المعلومات مرهقًا ويستغرق وقتًا طويلاً.

ولا تكون المعلومات المتعلقة بتوحي الحذر في التعامل مع العملاء وإمساك الدفاتر مفيدة إلا إذا نفذت الكيانات المبلغة هذه الاشتراطات تنفيذًا فعالًا، وإذا كانت الهيئات الإشرافية الوطنية تتولى إنفاذها. ويمكن لوحدات إنفاذ القانون أو وحدات التحريات المالية أو لكليهما أن تساهم في زيادة فعالية عمليات توحي الحذر في التعامل مع العملاء وإمساك الدفاتر، عن طريق تعزيز التنسيق بين الأجهزة والتنوعية داخل الهيئات الإشرافية والقطاع الخاص. ويمكن للممارسين من أجهزة إنفاذ القانون أو وحدات التحريات المالية أيضًا أن يوظفوا دور مفيد من خلال التنسيق مع المؤسسات الإشرافية في المساعدة في صياغة المبادئ التوجيهية، وتوضيح أهمية توفير القدر الملائم من توحي الحذر في التعامل مع العملاء وإمساك الدفاتر.

<sup>30</sup> التوصية رقم 12 الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

أم لا. 33

وفي حالة عدم وجود سجلات مصرفية ومعلومات كافية عن مكافحة الفساد فيما يتعلق بهؤلاء الأشخاص، يواجه المحققون ورجال إنفاذ القانون صعوبات في الحصول على هذه المعلومات، ويتعيّن عليهم الاعتماد على مصادر بديلة. ومن المصادر الإضافية للمعلومات التي يمكن الرجوع إليها في حالة إجراء تحقيق، إقرارات الذمة المالية الخاصة بدائرة الاختصاص المعنية التي يُقرّ فيها الموظفون العموميون (مثل أعضاء البرلمان أو رؤساء الدول أو أعضاء مجلس الوزراء أو كبار الموظفين المدنيين) بما لديهم من ممتلكات/ حقوق ملكية في صورة مالية وتجارية. وتفيد أنظمة الإقرار بالذمة المالية في تقييم مستوى مخاطر العملاء من هؤلاء الأشخاص، وضمان اتساق معاملات الحساب مع الأموال والقيم الواردة في الإقرار. بل قد توفّر إمكانية الاطلاع على بيانات إضافية، مثل تواريخ الميلاد وأرقام الهوية، وتتيح إلقاء نظرة ثاقبة على المهام العامة التي يمارسها هؤلاء الأشخاص. بيّد أنه في العديد من دوائر الاختصاص، لا يوجد إلزام قانوني بتقديم إقرارات الذمة المالية أو تتفاوت فيها دقة قاعدة البيانات بسبب ضعف القدرات وندرة مصادر المعلومات.

### ٤-٣ العقوبات المالية الموجهة التي تستهدف الأفراد والكيانات

يمكن فرض الإجراءات على الحكومات، بل يمكن فرضها أيضًا على المستهدف من الأشخاص والكيانات والجماعات. ويمكن أن تشمل العقوبات بوجه عام العقوبات الدبلوماسية والعقوبات التجارية وحظر الطيران والإجراءات المالية وما إلى ذلك. وتدرج العقوبات في قوائم محددة (قوائم

بشأن هؤلاء الأشخاص أن يطلبوا معلومات إضافية من الكيانات المبلّغة، مثل شبكات علاقات أفراد العائلة وشركاء الأعمال المقربين. ويتمتع العديد من وحدات التحري المالي بالقدرة على الاطلاع على قواعد بيانات هؤلاء الأشخاص (التجارية) واستخدامها استخدامًا متكررًا، مما يسمح بفحص ملفات الأفراد من حيث كونهم من ذوي المخاطر، أو غير ذلك من عوامل الخطر.<sup>31</sup> إلا أنه من الضروري في أثناء التحقيقات توجّي الحذر عند الكشف عن اسم في قائمة أو قواعد بيانات الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة. فعلى سبيل المثال، عمليات البحث على الإنترنت وقواعد البيانات قد لا تُفضي إلى الوصول إلى أسماء معينة أو قد تستبعد فئات معينة من هؤلاء الأشخاص. وإضافةً إلى ذلك، قد تظهر الأسماء بلغات معينة فقط، وقد لا تؤدي الاختلافات في طريقة هجاء الأسماء إلى الوصول إلى النتائج المرجوة.

ولا يكفي الكشف عن أسماء في قائمة هؤلاء الأشخاص فقط كما أوضحت دراسة عن قضايا الفساد الدولية السابقة. ونادرًا ما يتصرف فرادى الأشخاص الفاسدين بمفردهم، بل يُعيّنون أشخاصًا أو أفرادًا آخرين أو كيانات مالية وحراسًا ماليين أقل شبهة للتصرف نيابةً عنهم.<sup>32</sup> وفي كثير من الأحيان تُستخدم شركات الواجهة والمحامون والمحاسبون وغيرهم من المهنيين لتيسير تنفيذ مخططات الفساد وغسل الأموال. وهناك العديد من الوسائل المالية المؤسسية أو الهياكل المالية التي يمكن استخدامها، وسيتناولها الفصل السادس بالمناقشة التفصيلية. فعلى سبيل المثال، تلزم فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية على وجه التحديد شركات التأمين على الحياة بأن تحدد هل الأفراد المستفيدون من عائدات وثائق التأمين على الحياة من الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة

<sup>32</sup> World Bank STAR, 'The Puppet Masters: How the Corrupt Use Legal Structures to Hide Stolen Assets and What To Do About It', 2011.

<sup>33</sup> فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية: «توجيهات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية - الأفراد ذوو المخاطر بحكم مناصبهم العامة (التوصيتان 12 و22)»، حزيران/يونيه 2013، ص 12.

<sup>31</sup> Egmont Group White Paper, 'The Role of Financial Intelligence Units in Fighting Corruption and Recovering Stolen Assets', 2012. Available at <http://www.egmontgroup.org/news-and-events/news/2012/10/03/the-role-of-fius-in-fighting-corruption-and-recovering>, viewed on 12 November 2014.

الممتلكات، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لصالح الأشخاص والكيانات المحددة.<sup>37</sup> ويحظر على الكيانات المبلغة تنفيذ معاملات مع الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة بصرف النظر عن النشاط المشتبه فيه. ويعتمد التزام الكيانات المبلغة بتقديم تقرير عن المعاملات المشتبه فيها من عدمه على الاشتراطات التنظيمية الوطنية. وينبغي لوحدة التحريات المالية أو الهيئة التنظيمية ذات الصلة إصدار توجيهات إلى الكيانات المبلغة عن كيفية معاملة الأفراد والكيانات المدرجة في قوائم العقوبات المالية.

ويمكن للممارسين الاستفادة من قوائم العقوبات المالية هذه لتحديد الأفراد/الكيانات الخاضعة للعقوبات، وينبغي أن يكونوا على دراية بأن الأفراد المدرجين في قوائم العقوبات ليسوا بالضرورة أشخاصًا من فئة الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة، أو أنهم أُدينوا بارتكاب جريمة. ويهدف تجميد الأموال بوصفه تدبيرًا وقائيًا إلى «وقف تدفق الأموال أو الممتلكات الأخرى إلى الجماعات الإرهابية؛ واستخدام الجماعات الإرهابية [أو غيرها من الأفراد/الكيانات الخاضعة للجزاءات] تلك الأموال أو الممتلكات الأخرى». <sup>38</sup> وفي هذه الحالة، لا يمكن مصادرة الأموال المجمدة مرة أخرى، ولا يمكن إعادتها إلى بلدها الأصلي دون مراعاة الأصول القانونية والإجراءات القضائية.

الإجراءات) يصدرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي بطريقة متعددة الأطراف، لكن تستقل بعض البلدان بإصدار قوائمها أيضًا.

تشمل العقوبات المالية التي توقع على الأشخاص المعيّنين

(الأفراد أو الكيانات) ركنين:

- حظر التعامل مع الأموال أو الموارد الاقتصادية التي تخص الشخص/الكيان المعني أو يملكها أو يحوزها أو يسيطر عليها؛
- وحظر إتاحة الأموال أو الموارد الاقتصادية، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، للشخص أو الكيان المعني أو لصالحه<sup>34</sup>

وتُلزم الكيانات المبلغة بالكشف عن أسماء العملاء الحاليين والجدد في قوائم الجزاءات. وتصدر لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قائمة موحدة تضم جميع الأفراد والكيانات الخاضعة لعقوبات مجلس الأمن.<sup>35</sup> وينفذ الاتحاد الأوروبي، علاوةً على فرادى البلدان، قوائم عقوبات مجلس الأمن، ويمكنه أيضًا إصدار قوائم العقوبات المالية الخاصة به.<sup>36</sup>

وعلى وجه التحديد، تتعلق الإجراءات المالية المحددة الأهداف بتجميد الأموال وفرض حظر يستهدف منع إتاحة الأموال أو غيرها من

التي يجب حظر أموالهما، ويحظر على الأشخاص الأمريكيين عمومًا التعامل معهم. ولدى الاتحاد الأوروبي أيضًا قائمة بالأشخاص والكيانات الخاضعة لتدابير مالية تقييدية، مثل تجميد الأموال. للاطلاع على قائمة محدثة، انظر:

[http://eeas.europa.eu/cfsp/sanctions/consolidated/index\\_en.htm](http://eeas.europa.eu/cfsp/sanctions/consolidated/index_en.htm)

<sup>37</sup> فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية: «أفضل الممارسات الدولية

– الجزاءات المالية ذات الأهداف المحددة المتصلة بالإرهاب وتمويله (التوصية رقم 6)»

FATF, 'International Best Practices - Targeted Financial Sanctions Related to Terrorism and Terrorist Financing (Recommendation 6)', 2013, p. 3, footnote 2.

<sup>38</sup> المذكرة التفسيرية للتوصية رقم 29 الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. الفقرة 2.

<sup>34</sup> HM Treasury - Financial Sanctions Frequently Asked Questions (FAQ). Available at [https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment\\_data/file/302397/August\\_2013\\_version\\_-\\_amended.pdf](https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/302397/August_2013_version_-_amended.pdf), viewed on 30 October 2014.

<sup>35</sup> انظر الموقع الإلكتروني للجنة الإجراءات التابعة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على العنوان التالي:

<https://www.un.org/sc/suborg/en/sanctions/information>

عند الاطلاع عليه في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

<sup>36</sup> تفرض وزارة الخزانة في المملكة المتحدة مجموعة من الجزاءات المالية. وقد يتبع ذلك اتخاذ إجراءات على مستوى الأمم المتحدة أو المستوى الأوروبي أو المستوى المحلي (المملكة المتحدة) وقد يشمل تدابير تجميد الأموال. وكذلك، تصدر الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات مالية قُطرية من خلال مكتب مراقبة الأموال الأجنبية - برامج العقوبات والمعلومات. وينشر المكتب كذلك قائمة بالأفراد والشركات



## ٥-١ أنواع وحدات التحريات المالية

عندما يحرص الممارسون على إشراك وحدة تحريات مالية في قضية استرداد أموال أو تلقي معلومات منها، يجب أن يكونوا أولاً على علم بصلاحيات العمل الموكلة إلى تلك الوحدات وخصائصها.

وتعتمد هذه الصلاحيات/الخصائص، بل القيود أيضاً، على نوع وحدة التحريات المالية: في مجالات الإدارة والقضاء/الادعاء وإنفاذ القانون وذات الصلاحيات/الخصائص المختلطة. وتتضمن الصفحة التالية صورة أكثر تحديداً لتلك الصلاحيات/الخصائص.<sup>41</sup>

### تعريف - وحدات؟ التحريات المالية

«وحدات التحريات المالية» جهاز وطني يتلقى التقارير الصادرة عن المعاملات أو الأنشطة المشتبه فيها ويحللها، علاوةً على أي معلومات أخرى تتعلق بغسل الأموال أو الجرائم الأصلية أو تمويل الإرهاب، ويتولى توزيع نتائج تحليلاته على الأجهزة المناظرة له.

## ٥-٥ دور وحدات التحريات المالية في تتبع الأموال

«وحدات التحريات المالية» أجهزة وطنية تتلقى التقارير الصادرة عن المعاملات أو الأنشطة المشتبه فيها وتحللها، علاوةً على أي معلومات أخرى تتعلق بغسل الأموال أو الجرائم الأصلية أو تمويل الإرهاب. وإضافة إلى ذلك، تتولى نشر نتائج هذا التحليل على الأجهزة المناظرة لها (ولا سيما أجهزة إنفاذ القانون وأعضاء النيابة العامة ووحدات التحريات المالية الأجنبية).<sup>39</sup>

وتؤدي وحدة التحريات المالية دوراً فاعلاً وحاسماً في إطار مكافحة غسل الأموال وعملية تتبع الأموال غير المشروعة، حيث يمكنها أن تكون حلقة وصل بين القطاع الخاص وأجهزة إنفاذ القانون، مما يتيح تدفق المعلومات المالية ذات الأهمية.<sup>40</sup>

ويتوقف دور وحدات التحريات المالية في عملية تتبع الأموال على ما يلي:

- صلاحيات العمل الموكلة إليها وخصائصها التي يحددها نوعها؛
- وكمية المعلومات التي تتلقاها ونوعها؛
- والتعامل الفعّال/ تحليل المعلومات الحساسة، والمعلومات السرية المتراكمة في معظم الأحيان.

<sup>41</sup> International Monetary Fund/World Bank, 'Financial Intelligence Units An Overview', July 2004, p. 9-17. Available at <http://www.imf.org/external/pubs/ft/FIU/fiu.pdf>, viewed on 21 November 2014.

<sup>39</sup> التوصية رقم 29 الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.  
<sup>40</sup> EGMONT Group, 'The Role of Financial Intelligence Units in Fighting Corruption and Recovering Stolen Assets, An Egmont Group White Paper', October 2012, Executive Summary, p. 1. Available at <http://www.egmontgroup.org/news-and-events/news/2012/10/03/the-role-of-fius-in-fighting-corruption-and-recovering>, viewed on 21 November 2014.

نوع وحدة التحريات المالية	الصلاحيات/ الخصائص	القيود
إدارية	<ul style="list-style-type: none"> <li>تعمل وسيطاً بين الكيانات المبلغة وأجهزة إنفاذ القانون (لكونها محاوياً طبيعياً)</li> <li>تكون الكيانات المبلغة أكثر استعداداً لتقديم المعلومات عندما يقتصر نشرها على قضايا غسل الأموال/ تمويل الإرهاب، وترد في تحليل/ تقرير صادر عن وحدة التحريات المالية</li> <li>وسيط محايد وفني ومتخصص</li> <li>يوجد عادةً في جهاز تنظيمي</li> <li>يمكن تبادل المعلومات مع جميع أنواع وحدات التحريات المالية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تأخيرات في تطبيق تدابير إنفاذ القانون</li> <li>لا توجد صلاحيات مباشرة تتيح الحصول على الأدلة</li> <li>تخضع للإشراف المباشر من السلطات السياسية (ما لم تكن مستقلةً استقلالاً حقيقياً)</li> </ul>
قضائية/ ادعائية	<ul style="list-style-type: none"> <li>تعمل على أفضل نحو في ظل أنظمة قوانين سرية مصرفية قوية</li> <li>داخل النظام القضائي</li> <li>يمكنها ممارسة الصلاحيات القضائية</li> <li>درجة أعلى من الاستقلال عن الإرادة السياسية</li> <li>تقدم المعلومات مباشرةً إلى الجهاز الموكلة إليه مهمة التحقيق/ إقامة الدعوى</li> <li>يمكنها فوراً ممارسة التجميد/ الحجز وغيرهما من الصلاحيات القضائية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>زيادة التركيز على التحقيقات لا على المنع</li> <li>ليست متحاورة طبيعية مع الكيانات المبلغة/ تقضي وقتاً طويلاً في توطيد أواصر الثقة</li> <li>محدودية المعلومات الواردة لأنها تتلقى بيانات عن معاملات كل عملة في حدود مبلغ محدد</li> <li>صعوبة تبادل المعلومات مع وحدات التحريات المالية غير القضائية / غير الادعائية</li> </ul>
إنفاذ القانون	<ul style="list-style-type: none"> <li>ضمن بنية تحتية/ جهاز قائم</li> <li>الحد الأقصى من المعلومات المالية في مجال إنفاذ القانون</li> <li>الاستجابة السريعة للأنشطة غير المشروعة في مجال إنفاذ القانون</li> <li>التجميد/ الحجز الفوري</li> <li>يمكن تبادل المعلومات من خلال الشبكة الواسعة التي تضم شبكات دولية</li> <li>سهولة الاطلاع على التحريات الجنائي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>زيادة التركيز على التحقيقات لا على المنع</li> <li>ليست متحاورة طبيعية مع الكيانات المبلغة/ تقضي وقتاً طويلاً في توطيد أواصر الثقة؛</li> <li>تتلقى عادة بيانات عن معاملات كل عملة في حدود مبلغ محدد</li> <li>قد يتطلب الحصول على بيانات مالية من المؤسسات فتح تحقيق رسمي أولاً</li> <li>تكون المؤسسات المبلغة على بيئية من أن المعلومات المقدّمة قد تكون مستخدمة في التحقيق في جريمة ما.</li> </ul>
مختلطة	<ul style="list-style-type: none"> <li>تجمع بين صلاحيات من الأنواع المذكورة أعلاه.</li> </ul>	

## ٥-٢ التزامات الإبلاغ والمعلومات التي تتلقاها وحدات التحريات المالية

في عملية تتبع الأموال، يمكن أن يستخلص الممارسون معلومات قيمة من التقارير الصادرة عن المعاملات أو الأنشطة المشتبه فيها، أو غيرها من الإقرارات/البيانات التي تُودَع لدى وحدة التحريات المالية.

وعادة ما تتلقى أجهزة إنفاذ القانون ووحدات التحريات المالية كمية كبيرة من البيانات المستمدة من التقارير الصادرة عن المعاملات المشتبه فيها وغيرها من الإقرارات/البيانات.<sup>42</sup> وفي الوقت نفسه، يمكن للكيانات المبلغة أن تقدم تقريراً رسمياً بشأن نشاط مشتبه فيه/ معاملة مشتبه فيها دون أن يكون لديها أي علم أو شك في ارتكاب جريمة معينة. وكثيراً ما تعمل آلية الإبلاغ بوصفها بوابة لاكتشاف الأنشطة غير المشروعة/ الجرائم الأصلية.

وتعتمد فعالية التقارير الصادرة عن المعاملات المشتبه فيها/ الأنشطة المشتبه فيها في عملية تتبع الأموال أساساً على ما يلي:

- محتوى التقارير وتفاصيلها؛
- وتحديد الكيانات المبلغة المعاملات المشتبه فيها وتقديم تقارير عنها فعلياً (المؤسسات المالية وشركات ومهن غير مالية معينة).

### ٥-٢-١ محتوى التقرير الصادر عن معاملة مشتبه فيها

يقع على المؤسسات المالية والشركات والمهن غير

المالية المحددة التزام بأن تقدم تقريراً عن النشاط المشتبه فيه أو المعاملة المشتبه فيها إلى وحدة التحريات المالية عندما تشتبه (أو تكون لديها أسباب معقولة للاشتباه) في أن الأموال عائدات نشاط إجرامي أو ذات صلة بتمويل الإرهاب.<sup>43</sup> ويجب أن تحتوي هذه التقارير على جميع المعلومات المهمة المتصلة بالشخص (الأشخاص) المرتبط بالنشاط/ المعاملة المشتبه فيها وكذلك النشاط/ المعاملة نفسها. وكلما زادت المعلومات المقدمة، زادت فعالية تحقيق وحدة التحريات المالية في النشاط/ المعاملة المشتبه فيها، ومن ثم زادت فعالية تتبع الأموال.

معظم وحدات التحريات المالية عادةً ما تكون قد أعدت استمارات أو نماذج لإيداع تقارير المعاملات/ الأنشطة المشتبه فيها على مواقعها على شبكة الإنترنت. ويمكن لها أيضاً أن تطلب معلومات إضافية من الكيانات المبلغة، بما في ذلك المعلومات التي لا بد للكيانات المبلغة أن تحتفظ بها وفقاً لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ذات الصلة (توخي الحذر في التعامل مع العملاء وإمسك الدفاتر) وقوانينها الوطنية.<sup>44</sup>

ينبغي، بوجه عام، إدراج المعلومات التالية على الأقل في تقارير المعاملات/الأنشطة المشتبه فيها بحيث تدعمها المستندات ذات الصلة. يجب أن يكون الممارسون على علم بأن هذه المعلومات يمكن أن تُستمد من تقارير المعاملات/ الأنشطة المشتبه فيها (انظر الصفحة التالية)

ues-financialinvestigationguidance.html

عند الاطلاع عليه في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014.

<sup>43</sup> التوصيتان 20 و23.

<sup>44</sup> التوصية رقم 29 الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، والمذكرة التفسيرية الخاصة بالتوصية رقم 29، الفقرة 5.

<sup>42</sup> للاطلاع على مصادر البيانات وأنواع المعلومات انظر: فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية: «المسائل التشغيلية توجيهات التحقيقات المالية»، حزيران / يونيو 2012، ص. 19 المتاح على العنوان التالي: <http://www.fatf-gafi.org/topics/methodsandtrends/documents/operationaliss>



القائم على المخاطر.<sup>45</sup> ويكون لهؤلاء المشرفين أثر كبير على سلوك المؤسسات المالية. فبمجرد توطيد دعائم الإشراف الفعال، يمكن للمشرفين أن يعملوا من كثب مع الممارسين من خلال تزويدهم بمعلومات عن القيود والتحديات التي يواجهونها مع الكيانات المبلغة من أجل تذكير تلك الأخيرة بالتزاماتها.<sup>46</sup>

## ٥-٢-٢-٥ كيفية تحقيق أكثر صور التعاون فعاليةً بين وحدات التحريات المالية والكيانات المبلغة في تقديم تقارير المعاملات المشتبه فيها

يمكن لوحدة التحريات المالية تحليل المعاملات المشتبه فيها شريطة أن تمتثل الكيانات المبلغة لالتزامها بتقديم التقارير ذات الصلة عملياً. ويمكن لوحدة التحريات المالية أن تضطلع بتوعيتها بأهمية تقديم تقارير عن المعاملات/الأنشطة المشتبه فيها وإبلاغ الكيانات المبلغة بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير. ويمكن تحقيق أكثر صور التعاون فعاليةً بين وحدات التحريات المالية والكيانات المبلغة من خلال ما يلي:

- **الثقة:** ينبغي أن تكون هناك علاقة ثقة بين وحدة التحريات المالية والكيانات المبلغة من خلال التعاون والاتصال المنتظمين. وعندما يرى الكيان المبلغ أن المعلومات التي تُطع عليها وحدة التحريات المالية تُعامل بطريقة سرية وتتخذ إجراءات وفقاً لذلك، سيحرص على تقديم المزيد من التقارير.

- **الإشراف:** تخضع المؤسسات المالية وشركات ومهن غير مالية معينة للإشراف والتنظيم الفعالين من خلال السلطات المختصة ذات الصلة أو الهيئات الإشرافية، أو كليهما معاً، أو من خلال هيئات التنظيم الذاتي. وينبغي للمشرفين تطبيق نهج قائم على المخاطر: (١) في تخصيص موارد الإشرافية على أساس فهمهم للمخاطر (الموجودة في البلد والمرتبطة بالمنتجات والخدمات والعملاء)؛ (٢) وعند الإشراف على شركات ومهن غير مالية معينة، مع مراعاة خبرتها في مجال مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ودرجة السلطة التقديرية المسموح بممارستها في إطار النهج

[https://www.baselgovernance.org/sites/collective.localhost/files/publications/asset-tracing\\_web-version\\_eng.pdf](https://www.baselgovernance.org/sites/collective.localhost/files/publications/asset-tracing_web-version_eng.pdf), viewed on 21 November 2014.

<sup>45</sup> التوصية رقم 28 الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.  
<sup>46</sup> International Centre for Asset Recovery, 'Tracing Stolen Assets, A Practitioner's Handbook', 2009, p. 68. Available at

نوع المعلومات	الوارد في التقرير الصادر عن معاملات/أنشطة مشتبه فيها	المستندات المؤيدة
هوية الشخص (الأشخاص) موضع التحقيق (الأشخاص الطبيعيون)	الاسم والعنوان ورقم الهاتف وعنوان البريد الإلكتروني وتاريخ الميلاد ومكان الميلاد والجنسية ورقم البطاقة الضريبية والمهنة	صورة من بطاقات الهوية، مثل جواز السفر، وأي وثائق بطاقات أخرى
هوية الشخص (الأشخاص) (الأشخاص الاعتباريون)	الشكل القانوني أو الاسم القانوني أو العنوان أو رقم الهاتف أو عنوان البريد الإلكتروني أو رقم البطاقة الضريبية أو الممثلون القانونيون أو المساهمون أو الشركاء أو المالكون المستفيدون (حتى الشخص الطبيعي)	شهادة التأسيس، وشهادة الوضع الجيد، وعقد تأسيس الشركة، ومستند الاستئمان (مثل سند الاستئمان، مستندات التمثيل القانوني، مستندات أخرى من مصدر موثوق)
الأشخاص ذوو الصلة (الطبيعيون/ الاعتباريون) بالشخص (الأشخاص) محل التحقيق والمعروف لدى الكيان المبلغ	انظر أعلاه	انظر أعلاه
المعاملات المالية	المبالغ (الديون، الاعتمادات)، الحسابات، الصور طبق الأصل	صورة من كشوف الحسابات المصرفية
الحوالات المصرفية	الدافعون / المستفيدين	صورة من الحوالات المصرفية
النشاط المنفذ (بخلاف النشاط المالي)	الطبيعة والغرض والبيان وأسباب الاشتباه	المراسلات التجارية، أي مستندات أخرى ذات صلة بالموضوع
الجريمة الأصلية المشتبه في وقوعها فيما يتعلق بغسل الأموال / تمويل الإرهاب	بيان التصنيفات المتعلقة بغسل الأموال/تمويل الإرهاب أو الإشارة إليها	
الرمز الجغرافي للمعاملة / النشاط	الرمز الجغرافي للمنطقة الداخلة في المعاملة المشتبه فيها/ النشاط المشتبه فيه	
الإجراءات التي اتخذها الكيان المبلغ	البيان والتعليق والتبرير بشأن المعاملة المشتبه فيها / النشاط المشتبه فيه أو غير العادي/ العادية نتائج التحقيق والإجراءات الأخرى المتخذة بيان التعاون/ العلاقة مع الشخص موضع التحقيق ومدى نطاق أنشطة هذا لشخص	أية مستندات مؤيدة

محددة سلفاً، مثل الأهمية، وأولويات التحقيق، والاستراتيجيات الوطنية، وما إلى ذلك.

### ١-٣-٥ التحريات المالية

يمكن، بوجه عام، البدء في تحريات مكافحة غسل الأموال استناداً إلى السيناريوهات التالية:

- عندما تكون جريمة غسل الأموال والجرائم الأصلية قد ارتُكبت ▪ تتبّع الأموال المتحصّل عليها بطريقة غير مشروعة واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها؛
- عندما لا تتوافر سوى معلومات تتعلق بالمعاملات/ الأنشطة المشتبه فيها ▪ اكتشف أي جرائم ارتُكبت، تتبّع الأموال المتحصّل عليها بطريقة غير مشروعة واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

ويمكن أن يكون التحقيق المالي أداة مهمة في عملية اكتشاف ارتكاب الجريمة: فمن خلال متابعة المعاملات المشتبه فيها وأية معلومات أخرى، يمكن للمحققين الكشف عن ارتكاب جريمة أصلية محددة.

وينبغي، في الوقت نفسه، أن يدرك الممارسون أن إطار مكافحة غسل الأموال يؤكد أهمية إجراء تحقيقات موازية، أي إجراء تحقيقات متزامنة في الجريمة الأصلية وجريمة غسل الأموال على حد سواء. والتحقيق المالي في الجرم الأصلي، الذي غالباً ما يكون تحقيقاً استباقياً (فيما يتعلق بتعقب الأموال) ويجري في مرحلة مبكرة من العملية، يتسم بأهمية قصوى وفعالية؛ لأنه يحدد عائدات الجرائم التي سيُحجَز عليها/ سيُتَحَفَظ عليها،

• **الجزاءات:** تُفرض جزاءات/عقوبات مشددة ومنتاسبة وفعالة على المؤسسات المالية وشركات ومهن غير مالية معينة، علاوةً على مديريها وإدارتها العليا في حالة عدم الإبلاغ. ويمكن أن تكون الجزاءات مدنية أو إدارية أو جنائية.<sup>47</sup> ولا تكون شدة العقوبة، في معظم الأحيان، هي ما يردع عن ارتكاب الجريمة، بل ما يردع هو إدراك المجرم أنه سيُعاقب بالتأكيد على العمل غير المشروع.

وعلى الجانب الجنائي، على وجه الخصوص، من المهم للغاية أن نعلم أنه من الممكن اتهام المؤسسة المالية أو شركات ومهن غير مالية معينة (في البلدان التي يتحمل فيها الأشخاص الاعتباريون المسؤولية الجنائية) ومديريها وإدارتها العليا بغسل الأموال عن طريق المشاركة (أو المساعدة أو التحريض أو التسهيل أو إساءة المشورة، وما إلى ذلك) في العملية عندما لا تفي بالتزاماتها المتمثلة في الإبلاغ، وحين تُرتكب جريمة غسل الأموال.

### ٣-٥ دور وحدات التحريات المالية في التحقيقات المالية وإضافة قيمة إلى البيانات

بعد استلام وحدة التحريات المالية التقارير الصادرة عن المعاملات/الأنشطة المشتبه فيها أو غيرها من الإقرارات/البيانات، ينبغي لها أن تحاول الكشف عن قضايا غسل الأموال أو تمويل الإرهاب المحتملة عن طريق تحليل المعلومات الواردة، وطلب معلومات إضافية عند الحاجة، باستخدام مصادر مختلفة مفتوحة ومغلقة من قواعد البيانات، وتطبيق أساليب التحقيق المختلفة اعتماداً على صلاحياتها. وعندما تكون كمية المعلومات الواردة كبيرة للغاية، ينبغي أن تكون هناك قواعد لتحديد أولويات المعلومات استناداً إلى معايير

<sup>47</sup> التوصية رقم 35 الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

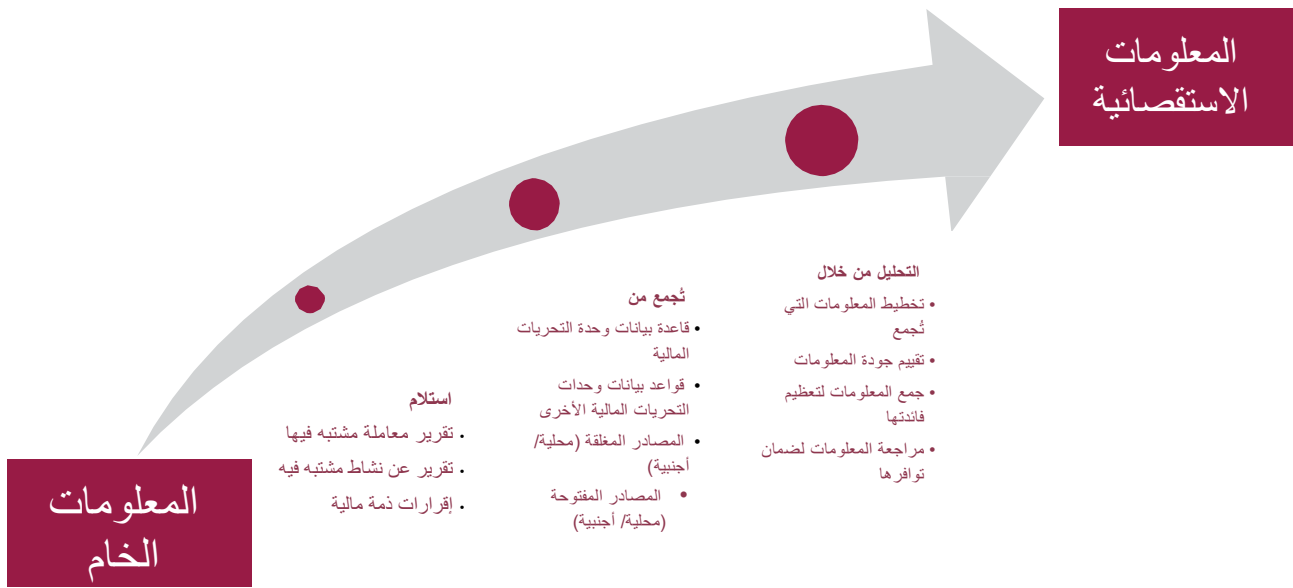
الخام إلى معلومات استقصائية. ويصف الشكل 2 بإيجاز آلية التحليل داخل وحدة التحريات المالية.

وعادة ما تُجري وحدة التحريات المالية نوعين من التحليل: التنفيذي والاستراتيجي. ويمكن تلخيص الخصائص الأساسية لنوعي التحليل على النحو الوارد أدناه.<sup>49</sup>

ويمكن أن يمنع الأموال من الاختفاء والتسلل إلى النظام الاقتصادي القانوني.<sup>48</sup>

### ٢-٣-٥ عملية التحليل

يتمثل نطاق التحليل في دمج جميع المعلومات الخام المتاحة وتفسيرها، ومن ثم تحويل تلك المعلومات



الشكل ٢ - عملية تحويل المعلومات الخام إلى معلومات استقصائية

www.egmontgroup.org/library/download/292, viewed on 21 November 2014.

<sup>48</sup> FATF 'Operational Issues Financial Investigations Guidance', op. cit., p. 9, par. 22.

<sup>49</sup> Interpretative Note to FATF Recommendation 29, par. 3 and EGMONT, 'Egmont Group of Financial Intelligence Units, Operational Guidance for FIU Activities and the Exchange of Information', July 2013, p. 9-10. Available at

النطاق	التحليل التنفيذي	النطاق
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحديد الاتجاهات والأنماط المتصلة بتمويل بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطوير المعارف الاستقصائية الاستراتيجية المتعلقة بغسل الأموال/ تمويل الإرهاب والتهديدات الأخرى التي يتعرض لها البلد</li> <li>• تقديم مساهمات تتصل برسم السياسات ووضع الأولويات التنفيذية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• وضع أهداف محددة (الأشخاص، الأموال، الشبكات الإجرامية، إلخ)، متابعة مسار أنشطة/ معاملات معينة وتحديد الروابط بين الأهداف وعائدات الجريمة، وغسل الأموال/ تمويل الإرهاب، والجرائم الأصلية</li> </ul>	النطاق
<ul style="list-style-type: none"> <li>• دراسة البيانات للوقوف على الأنماط</li> <li>• تحديد الروابط / الصلات بين المعلومات المتناثرة</li> <li>• التوصل إلى استنتاجات</li> <li>• بناء الحجج المؤدية إلى الاستدلالات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• المطابقة مع قوائم محددة سلفاً</li> <li>• تحديد جميع التقارير المتعلقة بالكيان نفسه</li> <li>• التقاط جميع العلاقات الممكنة عبر مختلف الكيانات</li> <li>• تحليل العلاقات لإثبات العلاقات وثيقة الصلة</li> </ul>	المكونات الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> <li>• التوجهات والاتجاهات</li> <li>• الأنماط</li> <li>• التحليل الجغرافي/ الإقليمي</li> <li>• التحليل السلوكي</li> <li>• تحليل النشاط</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تقرير عن النتائج الخاصة بأهداف محددة.</li> </ul>	المنتجات

التحريات المالية. وينبغي، بوجه عام، أن تكون وحدة التحريات المالية قادرة على تقديم المعلومات ونتائج تحليلها إلى السلطات المختصة ذات الصلة تلقائياً أو بناءً على طلبها من خلال قنوات مُخصَّصة ومُؤمَّنة ومحمية.

وعندما تكون لدى وحدة التحريات المالية معلومات قد تكون مفيدة لوحدة تحريات مالية أخرى، فينبغي لها أن تنظر في إعادة توجيهها تلقائياً دون طلب سابق من أجل مساعدة وحدة التحريات المالية المستقبلية في فتح التحقيقات الخاصة بها.

ومع ذلك، عند طلب المعلومات، تستقل وحدة التحريات المالية بإصدار القرار المتعلق بتحديد المعلومات التي ينبغي تقديمها رداً على ذلك الطلب.<sup>50</sup>

وفي العادة، لا يجري إطلاع السلطات الأخرى

وبعد تحليل المعلومات الخام الواردة كما هو موضح أعلاه، يعد التقرير الذي تُجمَع فيه النتائج وجميع المعلومات الاستقصائية. وقد تحتوي هذه التقارير على معلومات مهمة للممارسين بشأن الأموال المتحصل عليها بطريقة غير مشروعة والأفراد المرتبطين بها. ويمكن استخدام هذه المعلومات في أثناء التحقيقات الجارية من أجل أن يتخذ الممارسون إجراءات استباقية ويمنعوا إخفاء الأموال.

## ٥-٤ تقديم المعلومات إلى السلطات الأخرى

يتوقف ما يتوقعه الممارس من وحدة التحريات المالية على السماح لها بنشر المعلومات من عدمه، وما المعلومات التي يُسمح بنشرها، وأي شخص تُقدَّم إليه وفقاً للقانون الوطني، ونوع وحدة

المعنية بالإجراءات المالية، الفقرة 4.

50 المذكرة التفسيرية الخاصة بالتوصية رقم 29 الصادرة عن فرقة العمل

على التقرير الصادر عن نشاط مشتبه فيه/ التقرير الصادر عن معاملة مشتبه فيها نفسه بسبب واجب السرية المُطبَّق على وحدات التحريات المالية فيما يتعلق بالمعلومات التي تتلقاها. ويمكن لوحدة التحريات المالية أن تنشر من تلقاء نفسها التقارير التي تجمع فيها معلومات التحريات وغيرها من المعلومات عند الطلب. وعلى السلطات الأخرى واجب الحفاظ على سرية المعلومات المقدمة، وعدم الكشف عنها دون موافقة كتابية سابقة.

## ٦- دور التعاون على المستويين الوطني والدولي في تتبع الأموال

### ٦-١ التعاون على المستوى الوطني

يمكن تنفيذ التعاون على المستوى الوطني، في إطار أفضل الممارسات، من خلال ما يلي:

إبرام اتفاقات مكتوبة بين السلطات المختصة، مثل مذكرات التفاهم أو ما يماثلها من اتفاقات، لإضفاء الطابع الرسمي على هذه العمليات.

إنشاء نظم وسياسات تبادل معلومات تصل بين جميع جهات التحقيق، وتقديم المعلومات حول التحقيقات السابقة أو الجارية لتجنب تكرارها.

#### ٦-١-١ تبادل المعلومات

يحتاج الممارسون إلى الاعتماد على التعاون الفعال بين الأجهزة لجمع المعلومات وتبادل المعلومات الاستقصائية. ومن الشروط السابقة اللازمة في هذا الصدد عنصر الثقة بين السلطات ومختلف هيئات إنفاذ القانون؛ حيث إن المعلومات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال حساسة لأنها تتيح إطلاع السلطات على معلومات الفرد المالية.<sup>51</sup>

ويمكن للتعاون على المستوى الوطني أن يوفر للممارسين المعلومات من عدد من الموارد الإضافية (إلى جانب المعلومات الواردة من المؤسسات المالية (التقارير الصادرة عن المعاملات المشتبه فيها)، التي يمكن أن تكون ذات قيمة كبيرة في أثناء التحقيق. وتتضمن القائمة الواردة أدناه عددًا من الموارد وقواعد البيانات التي يمكن أن تكون متاحة للممارسين عند التعاون مع الأجهزة المعنية التي في حوزتها تلك البيانات:

#### ٦-١-٢ إنشاء مجموعات متعددة التخصصات

يمكن تقسيم سلطات التحقيق والادعاء بين مختلف السلطات، مع التشديد على ضرورة إضفاء الطابع الرسمي على آليات التنسيق التي تمكن السلطات من فتح تحقيق مُنسَّق في غسل الأموال وتنفيذه. ويكفل تشكيل فريق أو فرقة عمل متعددة

<sup>51</sup> انظر المزيد عن الثقة باعتبارها تحديًا في تدابير مكافحة غسل الأموال:

Basel Institute on Governance 'Working Paper No 14: Using Money Laundering Investigations to Fight Corruption in Developing Countries: Domestic Obstacles and Strategies to Overcome Them', 2012

<sup>52</sup> للاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى زيارة العنوان التالي: <http://www.icij.org/offshore/secret-files-expose-offshores-global-impact> ولوحة قيادة التحقيقات التي ابتكرها مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد، وهي متاحة على العنوان التالي: OCCRP available at <https://investigativedashboard.org> تاريخ الاطلاع: 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

مذكرات التفاهم أداة أضعف من التشريعات، فهي تحسّن وتعرّز التعاون وتبادل البيانات لصالح تحقيقات غسل الأموال.

## ٦-٢ التعاون على المستوى الدولي

لا شك في أن التعاون الدولي ضروري لإجراء تحقيق ناجح في عمليات غسل الأموال وتعقب الأموال المسروقة. وكما هو مبيّن في الفصل الثاني، ينبغي إجراء تحقيق مشترك مع النظراء الدوليين، بحيث يكون جيد التخطيط ويُشكّل جزءاً من استراتيجية تحقيق شاملة.

التخصصات، ولا سيما في قضايا التحقيق المالي الكبيرة المعقدة، فعالية التعاون بين سلطات التحقيق والادعاء ومصادرة الأموال. ويمكن أن يضم النهج المنسق أو الفريق المتعدد التخصصات ممثلين عن عدة أجهزة، مثل السلطة التنظيمية، ووحدة التحريات المالية، والهيئة المعنية بالضرائب، والجهاز المعني بمراجعة الحسابات، ومكتب المفتش العام، وإدارة الجمارك ومراقبة الحدود، وحتى القطاع الخاص.

وهناك طريقة أقل رسمية لتحقيق التنسيق من خلال مذكرات التفاهم من أجل تبادل المعلومات وإنشاء وحدات تحقيق مشتركة. وعلى الرغم من أن

الاتصال بمسؤولي الاتصال الموجودين في دائرة الاختصاص الأجنبية أو المعنيين بها.

عملية المساعدة القانونية المتبادلة وإلغاء اتجاهها

يمكن تحقيق التعاون على المستوى الدولي في إطار أفضل الممارسات، من خلال ما يلي:

تبادل المعلومات بين وحدات الشرطة الوطنية (أو الإقليمية) باستخدام القنوات، مثل الإنترنت واليوروبول وغيرها من الهيئات الإقليمية المعنية بإنفاذ القانون.

الاتصال، من خلال وحدة التحريات المالية الوطنية أو وحدات التحريات المالية الأجنبية باستخدام شبكة Egmont Secure Web، أو FIU.NET، أو غيرها من القنوات.



**تعريف - المساعدة القانونية المتبادلة**

«المساعدة القانونية المتبادلة» آلية رسمية لتبادل المعلومات وطلب أدلة عن التحقيقات الجنائية وإجراءات إقامة الدعوى والحصول عليها من خلال قناة قانونية مناسبة تسمى «طلب المساعدة القانونية المتبادلة».

النظراء الأجانب إلى تسريع وتيرة الإجراءات الطويلة باتخاذ إجراءات رسمية أقل، ويؤدي إلى تحقيق تحسين فُهم المتطلبات أو الشروط الخاصة في دوائر الاختصاص الأجنبية.<sup>55</sup>

**٦-٢-٣ الاتصال بوحدات التحريات المالية الأجنبية**

يمكن تبادل المعلومات بين وحدات التحريات المالية الوطنية من خلال قنوات مؤمنة مختلفة، مثل FIU.Net و EGMONT Secure Web. وعادة ما توقع وحدات التحريات المالية مذكرات تفاهم ثنائية أو متعددة الأطراف مع نظرائها، بحيث تعرف بوضوح طريقة التعاون ومعالجة مسائل السرية.

ويوفر التعاون بين وحدات التحريات المالية المعلومات الاستقصائية بطريقة غير رسمية وفي مرحلة مبكرة من عملية التحقيق في معظم الأحيان. وعلى وجه التحديد، في عملية تعقب الأموال غير القانونية، يجب أن يدرك الممارسون أن إطار مكافحة غسل الأموال يقتضي أن تُسنَّ البلدان تشريعات وطنية تتعلق باتخاذ إجراءات سريعة ردًا على طلبات البلدان الأجنبية لتحديد الأموال الخاضعة للمصادرة.<sup>56</sup> وتهدف هذه التدابير إلى تأمين الأموال المتحصل عليها بطريقة غير مشروعة ومنع إخفائها. (انظر أيضًا الفقرة ٣-١ أعلاه).

وعند الاتصال بوحدات التحريات المالية الأجنبية لطلب مزيد من المعلومات، ينبغي تقديم مبررات مناسبة لوحدات التحريات المالية متلقية الطلب.

**٦-٢-١ الاتصال بمسؤولي الاتصال**

ينبغي للممارس أن يستعرض استراتيجيته المتعلقة بالقضية على المستوى المحلي قبل أن يلجأ إلى النظراء الدوليين. ثم يمكنه أن يستعرض الجهود السابقة التي بُذلت للتعاون على الصعيد الدولي، والمعلومات التي سبق تقديمها والمعلومات وأُتيحت بالفعل. وتتمثل إحدى الخطوات الأولى في طلب مساعدة غير رسمية في التحقيق من مسؤول الاتصال.

**٦-٢-٢ تبادل المعلومات من خلال قنوات مختلفة**

يمكن تبادل المعلومات من خلال قنوات مختلفة ومن خلال عدد من شبكات الممارسين المتاحة، مثل شبكة مراكز الاتصال العالمية التابعة للإنتربول<sup>53</sup> وشبكة كامدن المشتركة بين الأجهزة لاسترداد الأموال<sup>54</sup>. ويمكن لهذه الشبكات أن تيسر المساعدة والتعاون غير الرسميين في مجال التحقيقات. وقد تسهل هذه الاتصالات الصلات الشخصية مع النظرء الأجانب، وهي أمور مهمة أيضًا لإنجاح التحقيقات؛ لأنها تساعد على تقليص التأخيرات، ولا سيما عندما تؤدي الاختلافات في المصطلحات والنظم القانونية إلى سوء الفهم. ويمكن أن يؤدي الاتصال المباشر عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني أو الاجتماعات وجهًا لوجه مع

تاريخ الاطلاع: 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

<sup>55</sup> FATF, 'Operational Issues Financial Investigations Guidance', June 2012. Available at <http://www.fatf-gafi.org/topics/methodsandtrends/documents/operationalissues-financialinvestigationguidance.html>, viewed on 21 November 2014

<sup>56</sup> التوصية رقم 38 الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

<sup>53</sup> شبكة جهات الاتصال العالمية التابعة للإنتربول، المتاحة على العنوان التالي:

<http://www.interpol.int/Crime-areas/Corruption/International-asset>

تاريخ الاطلاع: 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

<sup>54</sup> للاطلاع على مزيد من المعلومات عن شبكة كامدن المشتركة بين الأجهزة لاسترداد الأموال، انظر:

<https://www.europol.europa.eu/content/publication/camden-asset-recovery-inter-agency-network-carin-manual-1665>

ارتُكبت فيه الجريمة الأصلية (البلد أ) خاصةً أن يجمع عناصر مهمة لتعزيز التحقيق الذي يجريه.<sup>58</sup>

فعلى سبيل المثال، مجرد وجود الأفراد على قائمة جزاءات لا يسمح تلقائيًا لوحدة التحريات المالية بتبادل جميع البيانات المتعلقة بالأفراد الخاضعين للجزاءات.

## ٦-٢-٤ عملية المساعدة القانونية المتبادلة وإبدال اتجاهها

المساعدة القانونية المتبادلة آلية رئيسية عند طلب مزيد من المعلومات للتحقيق أو الحصول على أدلة مقبولة في المحكمة أو كليهما معًا. وفي الحالة الأخيرة، يجب على الممارسين الاستفادة من الترتيبات الدولية السارية، التي يمكن أن تستند إلى المعاملة بالمثل، أو مذكرات التفاهم، أو الترتيبات الثنائية أو المتعددة الأطراف. وينبغي أن يدرك الممارسون أيضًا أن إطار مكافحة غسل الأموال يسمح للبلد بفتح تحقيق بناءً على المعلومات التي يتلقاها بلد أجنبي من خلال طلب رسمي للمساعدة القانونية المتبادلة.<sup>57</sup>

فيما يلي مثال على ذلك: يرسل البلد (أ) طلب مساعدة قانونية متبادلة إلى البلد (ب) للحصول على معلومات فيما يتعلق بالتحقيق في فساد أحد موظفيه العاملين الوطنيين حيث يشتبه في أن النشاط الفاسد قد ارتُكب في البلد (أ) وغُسلت عائداته في البلد (ب). ويمكن أن يستخدم البلد (ب) إطاره الخاص بمكافحة غسل الأموال لفتح تحقيق مع الأفراد أو المؤسسات المالية التي يعتقد أن الأموال موجودة بها. وقد يقود هذا الإجراء المحقق في البلد (ب) إلى وضع يؤدي إلى طلب معلومات من البلد (أ). ولإثبات طلب المساعدة القانونية المتبادلة الأخير، سيتعين على المحقق أن ينظر في تقديم معلومات إلى البلد (أ) الذي ارتُكبت الجريمة الأصلية فيه.

ومن خلال هذه العملية، يمكن لكلا البلدين أن يستفيدا ويتبادلا المعلومات، ويمكن للبلد الذي

[https://www.baselgovernance.org/sites/collective.localhost/files/publications/asset-tracing\\_web-version\\_eng.pdf](https://www.baselgovernance.org/sites/collective.localhost/files/publications/asset-tracing_web-version_eng.pdf), viewed on 21 November 2014.

<sup>57</sup> للحصول على تفاصيل حول صياغة طلب المساعدة القانونية المتبادلة وتقديمه، انظر الفصل الرابع.

<sup>58</sup> International Centre for Asset Recovery, 'Tracing Stolen Assets, A Practitioner's Handbook', 2009. Available at

## ٦. استخدام الوسائل المؤسسية لإخفاء الأموال غير المشروعة

### فيليس أتكينسون

#### ١- المقدمة

وكثيرًا ما تنطوي الأساليب المتطورة لغسل الأموال على شبكات معقدة من المعاملات والهياكل التي تؤدي إلى التمويه والإخفاء وطمس الهوية وتتجاوز الحدود الدولية. ومن خلال غسل عائدات الجريمة، كثيرًا ما تُقدّم الأموال القذرة من خلال ما يشبه المصدر الشرعي باستخدام الوسائل المؤسسية. فعلى سبيل المثال، يمكن نقل الأموال من خلال حسابات مصرفية مختلفة، معظمها ينتمي إلى العديد من الوسائل المؤسسية في العديد من دوائر الاختصاص، مما يحجب مسار التدقيق ويقطع الصلة بالجريمة الأصلية. ويستفيد المجرم لاحقًا من هذه الأموال، التي تظهر، في نهاية المطاف، وكأنها نابعة من مصدر مشروع.<sup>59</sup>

وفي كثير من القضايا، لا يعمل المجرم وحده، لكن يستعين بخدمات المتخصصين لتصميم هياكل معقدة لتحقيق أهدافه.<sup>60</sup>

مع تزايد إدراك المجرمين للفرص التي يتيحها الاقتصاد العالمي لارتكاب جرائم متزايدة في البراعة، فإن هؤلاء المجرمين يبتكرون طرقًا أكثر تطورًا لإخفاء مكاسبهم غير المشروعة. وغسل الأموال هو العملية التي يجري من خلالها تغيير صورة عائدات نشاط إجرامي متحصل عليها بطريقة غير مشروعة، أو تحويلها إلى أموال مشروعة ظاهريًا أو ممتلكات أخرى، بغية إخفاء أو تمويه منشئها أو مصدرها غير المشروع. وهي جريمة تتطلب دائمًا ارتكاب جريمة أخرى (ولكن ليس إدانة)، أي جريمة أصلية. ويحافظ المجرمون وعصابات الجريمة المنظمة على أرباح جرائمهم عن طريق ابتكار أساليب لغسل الأموال تُهدَف إلى خلق «انفصال» بينهم وبين عائدات أنشطتهم الإجرامية. وتساعد هذه الفواصل في نهاية المطاف على تسهيل تمتع المجرمين بثمار جريمتهم بأمان.

في حساب الشركة (و) لشراء الأسهم في السوق المفتوحة التي تباع لاحقًا إلى الشركة (د). وتبيع الشركة (د) الأسهم بسعر أعلى، وتستخدم الأرباح لفتح ودیعة ثابتة، ثم تشتري بعد ذلك وثيقة تأمين في الشركة (س).

<sup>60</sup> انظر الفصل الخامس المتعلق بإطار مكافحة غسل الأموال واستخدام مختلف جوانبها لتتبع الأموال المتحصل عليها بطريقة غير مشروعة.

<sup>59</sup> فيما يلي مثال على ذلك: يتلقى (س) رشوة مقابل إرساء عقد على الشركة (أ)، المملوكة للشركة (ص). وتحوّل الشركة (أ) الأموال إلى الشركة (ب)، وهي مجرد شركة واجهة مملوكة للشركة (ص) مقابل الخدمات المقدمة. يُسحب المال لاحقًا من الشركة (ب) ويوضع في محفظة استثمارية لدى شركة سمسة في الأوراق المالية تحت اسم (و)، وهي المالك الشكلي للشركة (س)، التي تفتح حسابًا لدى شركة السمسة نفسها باسم الشركة (د)، وهي شركة واجهة تابعة للشركة (س). وتستخدم الأموال التي

على قدرة المحقق الجنائي على تتبع مسار ملكية الأموال والممتلكات الأخرى، الذي يؤدي إلى وجهة بعيدة عن الجريمة أو المجرم، هي وجهات محلية وكيانات مؤسّسة في الخارج على السواء.

ومن الضروري ربط المجرم بالمالك مستفيدين من هذه الأموال.

ولذلك ينبغي للممارس التوصل إلى فهم أنواع المساعدة والهياكل التي تقدمها عادةً جهات تقديم الخدمة للشركات والاستثمارات<sup>63</sup> وغيرها من الجهات المتخصصة، التي تُستخدَم بوصفها بوابات يُموّه من خلالها المجرمون الأصول غير المشروعة لأموالهم. ومن الضروري فهم الطريقة التي يجري من خلالها الحصول على غطاء من الاحترام واستغلال السرية من خلال إشراك الجهات التي تقدم الخدمات المهنية، وكيف يجري التلاعب بالوسيلة المؤسسية ويُساء استخدامها في هذه العملية.

ويشرح هذا الفصل معنى «الوسيلة المؤسسية» والمفاهيم الأخرى ذات الصلة بها، مثل الملاك

وقد أصبحت الوسائل المؤسسية، بما في ذلك شركات الأموال، والاستثمارات، والمؤسسات، والشراكات ذات المسؤولية المحدودة وما يماثلها من كيانات، ركنًا أصيلاً لا غنى عنه في المشهد المالي العالمي الحديث. ومع ذلك، وكما أكدت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية،<sup>61</sup> يمكن استغلالها لأغراض غير مشروعة، بما في ذلك غسل الأموال.<sup>62</sup> وبما أن المصارف والمؤسسات المالية الأخرى لديها وسائل دفاعية للتصدي لغسل الأموال، يكون رد المجرمين هو إساءة استخدام الوسائل المؤسسية، والجهات التي توفر خدمات الاستثمار وتأسيس الشركات، لإخفاء عائداتهم الإجرامية وتغيير صورتها قبل دخولها النظام المالي التقليدي. واختيار المجرمين وسائل غسل الأموال التي تخفي الأنشطة غير المشروعة لا تحدّه حدود سوى قدرتهم على الإبداع.

ويعتمد نجاح الفساد العام وغسل الأموال ومعظم التحقيقات المتعلقة بالجرائم المالية اعتمادًا كبيرًا

أو شركة تقدم أيًا من الخدمات التالية إلى الغير:

- أداء دور وكيل التأسيس للأشخاص الاعتباريين؛
- أداء دور مدير الشركة أو أمينها أو شريك في شركة أشخاص أو شغل منصب مماثل فيما يتعلق بالأشخاص الاعتباريين الآخرين (أو ترتيب عمل شخص آخر بتلك الصفة)؛
- توفير مركز رئيسي أو عنوان تجاري أو مقر تجاري أو عنوان مراسلات أو عنوان إداري لشركة كشركة الأشخاص أو أي شخص أو شكل اعتباري آخر؛
- أداء دور المستأمن في استثمار صريح (أو ترتيب عمل شخص آخر بتلك الصفة)؛
- أداء دور المساهم الشكلي في استثمار صريح؛ (أو ترتيب عمل شخص آخر بتلك الصفة).

<sup>61</sup> فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية هي هيئة حكومية دولية مستقلة تضع سياسات لحماية النظام المالي العالمي، وترؤج لها في مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

<sup>62</sup> FATF, 'The Misuse of Corporate Vehicles, Including Trust and Company Service Providers', 13 October 2006, Executive Summary, p. i, para. 1, viewed on 16 June 2014. Available at [http://www.fatfgafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF\\_Recommendations.pdf](http://www.fatfgafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF_Recommendations.pdf).

<sup>63</sup> في تقرير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، «إساءة استخدام الوسائل المؤسسية، بما في ذلك الاستثمار ومقدمو خدمات الشركات»، مرجع سبق ذكره، الصفحة 28، يلحق بالاستثمارات والجهات التي تقدم خدمات الشركات المعنى نفسه الوارد في المسرد المرفق بالتوصيات الأربعين الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وهو يشير إلى أي شخص

المستفيدين، ودور جهات تقديم الخدمة للشركات والاستثمارات قبل التركيز على أكثر أنواع الوسائل المؤسسية شيوعاً المستخدمة في أغراض غير مشروعة.

## ٢- ما هي الوسائل المؤسسية؟

من شأن فهم ما يُقصد به مفهوم الوسائل المؤسسية (التي يُشار إليه أيضاً باسم الهيكل المؤسسي)، ولا سيما في سياق دوائر الاختصاص الخارجية، أن يساعد الممارسين في فك الطلاسم التي غالباً ما ترتبط بالتحقيقات الجنائية التي تنطوي على هذه الهياكل. ويلزم أن يحسّنوا معرفتهم بأنواع مختلفة من الوسائل المؤسسية المتاحة في البلدان الأجنبية واستخداماتها المشروعة وغير المشروعة لزيادة فرص تتبع الأموال في قضايا الفساد وغسل الأموال الرئيسية.

- للمصطلحات والكلمات التالية أهمية في فهم الوسائل المؤسسية: 64

«مؤسسية» تعني أي شيء له علاقة بشركة كبيرة أو مجموعة كبيرة، أو شركة ضمن مجموعة شركات.

«الشركة» «كيان قانوني، يسمح به القانون، الذي يأذن لمجموعة من الناس، بوصفهم مساهمين، بتقديم طلب إلى الحكومة لإنشاء تنظيم مستقل يُمكن بعد ذلك أن يركز على السعي نحو تحقيق أهداف محددة، وتُكفل له حقوق قانونية لا تكفل عادةً إلا للأفراد، مثل حق التقاضي، أو الملكية الخاصة، أو تعيين الموظفين أو الإقراض والاقتراض» 65

والشركة company (التي يُشار إليها أيضاً بمصطلح بشركة corporation في بعض الأنظمة القانونية) كيان يملكه المساهمون فيه الذين يفتسمون الأرباح والخسائر الناتجة عن عملياتها. ولذلك، فإن المالك المستفيد للشركة هو، بصفة عامة، المساهم، أي الشخص (سواء أكان فرداً أم شركة) الذي تُسجل الأسهم باسمه في شركة معينة. ومع ذلك، في بعض الحالات، يجوز للمساهم أن يملك أسهماً لصالح شخص آخر. ويُسمى هذا المساهم «المساهم الشكلي» nominee shareholder والشخص الآخر -وهو المالك الحقيقي للأسهم- هو «المالك المستفيد» beneficial owner لهذه الأسهم. وبعبارة أخرى، المالك المستفيد هو المالك الفعلي، أي مالك الأسهم بحكم الواقع، ويحق له الحصول على جميع المكاسب والأرباح والفوائد المستحقة لهذه الأسهم. والمالك المستفيد هو الذي يقرر بيع الأسهم نهائياً أو التصرف فيها. وبناءً على ذلك، ليس كل الملاك المستفيدين مساهمين، وليس جميع المساهمين ملاك مستفيدين. في حين أنه، بالتأكيد، من الممكن أيضاً أن يكون كلا الشخصين شخصاً واحداً.

ويتعيّن على الشركات استيفاء بعض الاشتراطات القانونية قبل الحصول على الاعتراف بها بوصفها شخصاً اعتبارياً منفصلاً عن ملاكها. 66 ومن وجهة النظر القانونية،

تاريخ الاطلاع: 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2014. 66 يجب أن يوضع في الاعتبار أن الاستئمان (الذي سترد مناقشته بمزيد من التفصيل في موضع لاحق من هذا الفصل)، وإن توافرت فيه أيضاً شروط الوسائل المؤسسية، فإنه لا يتمتع بالشخصية الاعتبارية المنفصلة التي تتمتع بها الشركة.

65 المتاح على العنوان التالي:

<http://www.duhaime.org/LegalDictionary/C/Company.aspx>

العالمي، ولكنها قد تستخدم، في ظروف معينة، لأغراض غير مشروعة، منها غسل الأموال والرشوة/ الفساد، واختلاس الأموال العامة، وإخفاء الأموال وحجبها عن أعين الدائنين، والممارسات الضريبية غير المشروعة، والغش في السوق، والتحايل على اشتراطات إقرارات الذمة المالية وغيرها من أشكال السلوك غير المشروع.<sup>68</sup>

ويتمثل جوهر المسألة أمام أي ممارس يواجه إمطة اللثام عن «المالك المستفيد» من تلك الشركات في القدرة على «الرؤية الثاقبة» للفواصل المؤسسي، الذي تتيحه الهياكل المؤسسية من أجل رؤية الطرف المسيطر، الذي يُشار إليه عادةً باسم المالك المستفيد (على النحو المُعرّف في الفقرة 1-3 أدناه).

## ٢-١ معنى التأسيس في الخارج

على الرغم من عدم ورود مصطلح «التأسيس في الخارج» offshore في تعريفات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، فإنه في سياق الوسائل المؤسسية يشير إلى شيء يقع خارج الحدود الوطنية للبلد أو يتخذ من الخارج مقرًا له، أي في بلد أجنبي. ويُستخدَم عادة لوصف البنوك الأجنبية، والاستثمارات، والشركات، والاستثمارات، والودائع. وعلى الرغم من أن الشركة قد تنتقل إلى الخارج بطريقة شرعية بغرض تجنّب الضرائب أو للتمتع بنظم توفر لها

الشركة كيان مؤسسي منفصل معترف به قانونياً، ينشأ عن طريق إيجاد فاصل خيالي بين الشركة والمساهمين فيها، ويحمي هذا الفاصل الأشخاص الذين يقفون وراء الشركة من تبعات المسؤولية الشخصية. وللشركة خصائص متميزة، مثل الوجود القانوني الذي يسمح لها بالشراء أو البيع أو الامتلاك أو إبرام العقود. ويمكن لها مقاضاة أشخاص آخرين وكيانات أخرى، ويمكن للآخرين مقاضاتها. ويكون على الشركات أيضًا مسؤولية محدودة وتتمتع باستمرارية في الوجود، أي يمكن أن يتجاوز عمرها عمر أصحابها؛ نظرًا إلى إمكانية نقل ملكيتها خلال بيع الأسهم أو الهبة.<sup>67</sup>

ويُخرق الحجاب الفاصل بين الشركة ومالكها متى تُبَت أولاً أن الأفراد الذين يقفون وراء الشركة يسيطرون على أموالها وممارساتها التجارية، إلى الحد الذي لا يكون فيه للكيان المؤسسي إرادة حرة أو وجود مستقل. وثانيًا، عندما تؤدي السيطرة إلى عمل إجرامي أو غشّ أو ظلم تسبب في إصابة أو خسارة ظالمة.

«الوسائل المؤسسية» Corporate vehicles هي «الكيانات الاعتبارية التي تنفذ من خلالها مجموعة واسعة من الأنشطة التجارية ويحتفظ فيها بالأموال. وهي أساس معظم الأنشطة التجارية وأنشطة زيادة الأعمال في اقتصادات السوق.»

وتؤدي دورًا أساسيًا في النظام الاقتصادي

والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام 2001 الذي يحمل عنوان «وراء الحجاب المؤسسي - استخدام الكيانات المؤسسية لأغراض غير مشروعة» وتشمل الشركات، والاستثمارات، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، والمؤسسات، وما إلى ذلك. والتقارير متاح على العنوان التالي:  
<http://www.oecd.org/daf/ca/43703185.pdf>

<sup>67</sup> المتاح على العنوان التالي:  
<http://www.businessdictionary.com/definition/corporation.html#ixzz3F01CPCEU>  
تاريخ الاطلاع: في 22 تشرين الأول / أكتوبر 2014.

<sup>68</sup> تُعرّف فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية مصطلح «الوسائل المؤسسية» بالمعنى نفسه الوارد في تقرير منظمة التعاون



- المالية أو الهياكل المؤسسية في صورة مادية على أرض الواقع؛
- توافر مستوى عالٍ من سرية العملاء على نحو غير خارق للعادة استنادًا إلى قوانين الحفاظ على السرية التي لا يمكن خرقها؛
- عدم توافر حوافز مماثلة للمقيمين.

وتُصنّف العديد من البلدان والأقاليم ودوائر الاختصاص على أنها مراكز مالية خارجية، وتشمل مراكز معروفة مثل سويسرا وبرمودا وجزر كيمان، ومراكز أقل شهرة مثل موريشيوس ودبلن وبليز. ويختلف مستوى المعايير التنظيمية والشفافية اختلافًا كبيرًا بين المراكز الخارجية.

وتحظى دوائر الاختصاص الخارجية باهتمام أكبر في سياق التحقيقات الجنائية؛ لأن بعض دوائر الاختصاص الخارجية توفر درجة مفرطة من السرية للوسائل المؤسسية التي تُؤسس فيها، وتهيئ بيئة مواتية لاستخدامها لأغراض غير مشروعة. وتشكل شركات الواجهة نسبة كبيرة من الوسائل المؤسسية التي تُنشأ في بعض المراكز المالية الخارجية. ونظرًا إلى وظيفتها، تواجه شركات الواجهة مخاطر متزايدة تتمثل في إساءة استخدامها. وعلاوةً على ذلك، طوّر عدد من دوائر الاختصاص الخارجية الأخرى نظامًا متخصصًا ومتطورة وقوية للحصول على المعلومات المتعلقة بالملاك المستفيدين والسيطرة عليها وتبادل تلك المعلومات، أو تبذل جهودًا جادة لتعزيز نُظمها الرقابية

شيئًا من الراحة، فيمكن أيضًا أن تستخدم المؤسسات المالية المؤسسة في الخارج لأغراض غير مشروعة، مثل غسل الأموال والتهرب الضريبي. وعادةً ما تشمل الوسائل المؤسسية أو الهياكل المؤسسية التي تُؤسس في المراكز المالية الخارجية -أي دوائر الاختصاص التي تُستخدم الوسائل المؤسسية فيها بصفة رئيسية من جانب أشخاص غير مقيمين- شركات الأموال أو شركات الأشخاص أو الاستئمانات الموجودة أو المؤسسة أو المسجلة في الخارج.

ووفقًا لما ذكره الفريق العامل المعني بالمراكز المالية الخارجية التابع لمنندى الاستقرار المالي،<sup>69</sup> لا يمكن بسهولة تعريف تلك المراكز، لكن «يمكن وصفها بأنها دوائر اختصاص تجتذب مستوى مرتفعًا من النشاط الذي يمارسه أشخاص غير مقيمين». وعادة ما ينطوي التأسيس في الخارج على بعض ما يلي أو جميعه (لكن لا تعمل جميع المراكز المالية الخارجية بهذه الطريقة):

- انخفاض الضرائب المفروضة على دخل الشركات التجارية أو الاستثمار أو عدم خضوعها للضرائب إطلاقًا؛
- عدم وجود ضرائب تُستقطع من المنبع؛
- بساطة نظام التأسيس ومنح التراخيص ومرونته؛
- بساطة نظام الرقابة؛
- مرونة استخدام الاستئمانات وغيرها من الوسائل المؤسسية الخاصة؛
- عدم ضرورة وجود المؤسسات



المصرفية، مثل جهات تقديم الخدمة للشركات والاستثمارات، وشركات الاستئمان، والقانونيين، والمحاسبين، والمستشارين الماليين، قد انتقلوا، بطرق متعددة، إلى «مركز الصدارة» من مكافحة غسل الأموال على الصعيدين العالمي والمحلي. وتستخدم المنظمات الإجرامية والمجرمون تلك الجهات وهؤلاء الأشخاص للمساعدة في الأنشطة غير المشروعة من خلال طلب الحصول على خدمات ومشورة مهنية بشأن أنسب الوسائل أو دوائر الاختصاص التي ينبغي أن تستخدمها لمواصلة تنفيذ مخططاتها الخبيثة. وبفضل معرفة تلك الجهات وخبرتها، تكون على أتم استعداد لتيسير غسل الأموال وإخفاء الأموال عمومًا. ولا تقتصر مساعدتها على تيسير ارتكاب الجريمة الأصلية، لكن يمكن أن تساعد أيضًا الملاك المستفيدين من الأموال الإجرامية في إخفاء أو تمويه ملكيتهم لتلك الأموال.

وكثيرًا ما تشارك جهات تقديم الخدمة للشركات والاستثمارات في تصميم الوسائل المؤسسية؛ لأنها تقدم مجموعة واسعة من الخدمات، بما في ذلك تأسيس الشركة وخدمات توفير المديرين والمساهمين الشكليين وخدمات السكرتارية وخدمات مقار العمل الرئيسية

والإشرافية والقانونية من أجل الحد من استخدام تلك الشركات لتحقيق أغراض غير مشروعة.<sup>70</sup>

والسمة الأساسية المميزة لمعظم المراكز المالية الخارجية هي تأسيس هياكل مؤسسة تشمل عادة ما يلي:

- الشركات المؤسسة في الخارج؛<sup>71</sup>
- الاستثمارات المؤسسة في الخارج؛<sup>72</sup>
- الشركات المؤسسة في الخارج؛<sup>73</sup>
- المؤسسات الخاصة.<sup>74</sup>

## ٢-٢ دور الجهات التي تقدم خدمات الاستثمارات والشركات

في كثير من القضايا، يُساء استخدام الوسائل المؤسسية أو الكيانات المؤسسة في الخارج، مثل شركات الواجهة أو الصناديق الاستثمارية،<sup>75</sup> لإخفاء الملكية الحقيقية للعائدات غير المشروعة التي يحققها المجرمون. وتؤدي المؤسسات المصرفية دور الحارس الصريح للنظام المالي المشروع الذي يُسهّل «النفاد» إلى عالم هذه الكيانات ونظامها المالي. غير أن الأشخاص أو الكيانات الأخرى بخلاف المؤسسات

<sup>70</sup> 2001 OECD Report, op. cit., p.7.

<sup>71</sup> مصطلح «الشركة المؤسسة في الخارج» offshore company غامض. وقد يشير إلى أي مما يلي:

1. شركة مُدرّجة خارج دائرة اختصاص عملياتها الرئيسية، بغض النظر عن كون هذه الدائرة مركزًا ماليًا خارجيًا أم لا (يعرف أحيانًا باسم شركة غير المقيمين)؛

2. أو أي شركة (مملوكة لمقيم أو غير ذلك) تأسست في مركز مالي خارجي، أي دائرة اختصاص خارجية.

<sup>72</sup> الاستثمار الخارجي هو ببساطة علاقة استثمارية بسيطة تنشأ

بموجب قوانين دائرة الاختصاص الخارجية.<sup>73</sup> الشراكة الخارجية هي، في جوهرها، عقد قانوني يُبرمه شخصان أو أكثر، ويوافق كلٌّ منهم بموجبه على تقديم جزء من رأس المال والعمل في إطار مشروع تجاري، ويحصل كلٌّ منهم بموجبه على نسبة محددة من الأرباح والخسائر.

<sup>74</sup> المنشأة الخاصة: كيان قانوني ينشئه فرد أو أسرة أو مجموعة من الأفراد لغرض، مثل العمل الخيري أو أي غرض اقتصادي مشروع آخر. ومؤسسة بيل وميليندا غيتس Melinda & Bill Gates Foundation هي أكبر منشأة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

<sup>75</sup> يرد بيانها بمزيد من التفصيل في الفقرة 3-4 أدناه.

والمالك المستفيد يعني الشخص (الأشخاص) الطبيعي الذي يمتلك المال أو يسيطر عليه في نهاية المطاف، ويتمتع تمتعاً مباشراً أو غير مباشر بما يجلبه من نفع. كما أنه يمتلك أو يسيطر على العميل أو الشخص الطبيعي الذي قد يبدو أنه يمتلك المال أو يسيطر عليه، والذي تجري المعاملة نيابةً عنه لإخفاء الملكية الحقيقية. ويشمل أيضاً الأشخاص الذين يمارسون السيطرة الفعلية النهائية على الشخص الاعتباري أو الترتيب. وتشير عبارة «يملك أو يسيطر (على المال) في نهاية المطاف» إلى الأوضاع التي تمارس فيها الملكية/ السيطرة من خلال سلسلة من الملكية أو عن طريق صورة من السيطرة بخلاف السيطرة المباشرة.

وعلى النقيض من «المالك المستفيد»، ربما يُسجَل مُلّاك ومساهمو الشركات القانونيون أو الشكليون بصفتهم ملاك قانونيين للمال دون أن يكون لهم حق التمتع بما يترتب عليه من منافع. وتؤدي الهياكل المؤسسية المعقدة وغير المعتادة التي تُؤسَس في شكل شركات عبر دوائر اختصاص مختلفة إلى سهولة إخفاء أصحابها، خاصةً عند استخدام المساهمين الشكليين في مكانهم، ويُؤسَس جزء من الهيكل المؤسسي في دائرة اختصاص معروفة بسرّيتها.

وكما ذُكر أعلاه، من الضروري أن تكون لدينا القدرة على «الرؤية الثاقبة» عبر الحجاب المؤسسي الذي يوفره الهيكل لتحديد الطرف المسيطر، أي المالك المستفيد.<sup>76</sup> والسؤال

وخدمات المستأمنين. وتتمتع تلك الجهات برؤية ثاقبة فريدة من نوعها في تنفيذ العمليات اليومية و«الحياة المالية» الحقيقية للوسائل المؤسسية، ويمكن أن تكون مصدرًا قيّمًا للمعلومات للممارس إذا عرفت من يتصل بها، وماذا يُطلب منها.

وكثيرًا ما تكون مصارف القطاع الخاص مملوكة لمصارف خاصة وتخدم عملاء تلك المصارف. في كثير من الأحيان، تقدم تلك الجهات «باقة الاستئمان والشركة»، بما في ذلك خدمات مقر العمل الرئيسي والمديرين والمساهمين وإمساك الدفاتر بمبلغ زهيد يصل إلى 2500 جنيه استرليني. ويوقع موظفو هذه الشركات عقودًا «مشروعة» نيابةً عن الشركات (التي غالبًا ما تكون مملوكة لاستئمانات)؛ فهي تدّعي الاضطلاع بمهمتي «إدارة» مبالغ كبيرة جدًا من المال و«السيطرة» عليها مقابل مكافأة ضئيلة. وتؤدي هذه الجهات كذلك دور المستأمنين في الاستئمانات التي تمتلك الشركة من خلال المساهمين الشكليين الذين توفرهم تلك الجهات.

### ٣- المُلّاك المستفيدون

في أثناء التحقيق الجنائي الذي ينطوي على وسائل مؤسسية، وخاصة تلك التي تُؤسَس في دوائر الاختصاص الخارجية، يكون جوهر القضية لأي ممارس هو الكشف عن «المالك المستفيد» من الشركة.

24 و25 هو منع إساءة استخدام الوسائل المؤسسية لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومع ذلك، واعتراقاً بالتحديات الماثلة فيما يتعلق بالتنفيذ، وضعت فرقة العمل مؤخرًا ورقة

<sup>76</sup> الغرض من معايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بالشفافية والملّاك المستفيدين الواردة في التوصيتين

المسروقة التي أطلقها البنك الدولي/ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على سهولة إخفاء الجهات الفاسدة ملكياتها وراء الحجاب المؤسسي. وتناول البحث أيضاً الصعوبات التي يواجهها المحققون في محاولة اختراق هذا الحجاب. وتشارك غالبية القضايا في عدد من الخصائص المشتركة، بما في ذلك الأفعال التالية:<sup>78</sup>

- أسوء استخدام الوسيلة المؤسسية لإخفاء مسار المال؛
- كانت الشركة المعنية تتخذ شكل الشركة التقليدية؛
- كانت عائدات الفساد وأدواته تتألف من أموال في حساب مصرفي؛
- في القضايا التي تكون فيها معلومات الملكية متاحة، أسس الشركة المعنية أو أدارها وسيطٌ محترف.

وفي الغالبية العظمى من قضايا الفساد الكبرى التي خضعت للتحليل، أسوء استخدام تلك الوسائل المؤسسية، بما في ذلك الشركات التقليدية والاستثمارات والمؤسسات والكيانات الوهمية، لإخفاء هويات الأشخاص المتورطين في الفساد. ومن بين هذه الوسائل المؤسسية، كانت الشركات أكثر الوسائل استخداماً.

ولا يرغب المسؤولون العموميون الفاسدون

لإخفاء الأموال المسروقة؟ وماذا ينبغي أن نعمل حيال ذلك؟»،  
2011، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي. وهو متاح على العنوان التالي:

[http://star.worldbank.org/star/sites/star/files/puppetmaster\\_sv1.pdf](http://star.worldbank.org/star/sites/star/files/puppetmaster_sv1.pdf)

ويوفر هذا التقرير مورداً قيماً للممارسين عند التحقيق في كيفية تسهيل تلك الشركات، مثل الشركات التقليدية والاستثمارات والمؤسسات، ارتكاب جرائم فساد كبرى.

<sup>78</sup> محررو الدُمي، المرجع السابق، الصفحة 2، الفقرة 1.

الأكثر أهمية هو: من يسيطر؟ فلفهم من يسيطر على وسيلة مؤسسية أهمية كبيرة لأغراض التحقيق من أجل التعرف على الشخص الحقيقي (الأشخاص الحقيقيين) الذي يقف وراء تلك الوسيلة المؤسسية. ويمكن أن تساعد المعلومات القانونية والمعلومات المتعلقة بالملأك المستفيدين سلطات إنفاذ القانون والسلطات المختصة الأخرى عن طريق تحديد الأشخاص الطبيعيين الذين قد يكونون مسؤولين عن النشاط الإجرامي الأساسي. وتساعد أيضاً في تحديد من قد يكون لديهم معلومات ذات صلة بالتحقيق، ومن ثم، تُساعد أيضاً في «متابعة الأموال» في التحقيقات المالية التي تنطوي على حسابات/أموال مشتبه فيها في حوزة الوسائل المؤسسية.

#### ٤- الوسائل المؤسسية المعتادة المستخدمة في أغراض إجرامية

تعلمنا التجربة أن الوسائل المؤسسية تؤدي دوراً محورياً في إخفاء إساءة استعمال الاستثمارات العامة لتحقيق مكاسب مالية خاصة، وغسل الأموال، وملكية الأموال غير المشروعة مع الاستفادة منها. وخلال البحوث التي أجريت مؤخراً<sup>77</sup> على الهياكل المؤسسية والمالية التي تُشكّل اللبّات الأساسية في مسارات الأموال الخفية، ركزت مبادرة استرداد الأموال

توجيهية لمساعدة البلدان هي: «الشفافية والملأك المستفيدين»، تشرين الأول/أكتوبر 2014. وهي متاحة على العنوان التالي:

<http://www.fatf->

[gafi.org/media/fatf/documents/reports/Guidance-transparency-beneficial-ownership.pdf](http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Guidance-transparency-beneficial-ownership.pdf)

تاريخ الاطلاع: 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

<sup>77</sup> «محررو الدُمي: كيف يستغل الفاسدون الهياكل القانونية

يمكن تأسيس شركات الواجهة لخدمة مجموعة متنوعة من الوظائف الاقتصادية المشروعة، مثل تسهيل الاندماج، أو تنحية المسؤوليات، أو ملكية الأسهم أو الأموال غير الملموسة الخاصة بشركة تجارية أخرى. ومع ذلك، يمكن أيضًا أن يُساء استخدامها من خلال عناصر فاعلة تمارس أنشطة غير مشروعة، وليس لها غرض تجاري مشروع.<sup>80</sup> ومن أجل تيسير عمليات غسل الأموال وغيرها من المخططات غير المشروعة، يمكن استخدام شركات الواجهة لإصدار فواتير مزورة أو رسوم استشارية أو عمولات أو قروض وهمية.

وليس لشركات الواجهة وجود فعلي على أرض الواقع في دائرة الاختصاص التابعة لها. وعادةً ما تُؤسس في الملاذ الضريبي أو دائرة الاختصاص السرية، والغرض الرئيسي أو الوحيد منها هو تجنب المستفيد الحقيقي (المالك المستفيد) الضرائب أو الإقرار بالذمة المالية أو كليهما. ويشار إلى شركات الواجهة أيضًا بالشركات الأمامية أو شركات «صندوق البريد». ومن الأنواع المحددة لشركات الواجهة شركة الأعمال الدولية، التي تستخدم عادةً في حالة شركات الواجهة التي يُؤسسها غير المقيمين في المراكز المالية الخارجية. وتشكل شركات الأعمال الدولية، بحكم طبيعتها، شركات واجهة مثالية؛ ذلك أنه غير مسموح لها بمزاولة الأعمال التجارية ضمن دائرة الاختصاص التي تأسست فيها، وهي معفاة، بوجه عام، من ضرائب الدخل المحلية.

وغاسلو الأموال في الاحتفاظ بأموالهم القذرة بأسمائهم. لذلك، ما يفعلونه عادةً هو إنشاء شركة - أو سلسلة من الشركات - وجعل الشركة تمتلك أموالهم. ويمكن للشركة فتح حساب مصرفي، ويمكنها شراء يخت أو قصر، ويمكنها تحويل الأموال مصرفياً حول العالم. والأهم من ذلك أنه يكون من الصعب للغاية، وأحياناً من المستحيل تماماً ربط الشركة مرة أخرى بالشخص الذي يملكها في حقيقة الأمر. وهذا يجعلها آلية جذابة لإخفاء المال أو غيره من الممتلكات وتحركها واستخدامها.<sup>79</sup>

ورغم أن أغلبية قضايا الفساد الكبرى تتضمن بُعداً دولياً، فلا يتمتع الممارسون سوى بقدر قليل جداً من المعرفة بالوسائل المؤسسية خارج بلدهم، وغالباً ما يفتقرون إلى الموارد اللازمة للحصول على أدلة من دوائر اختصاص أخرى.

وبدلاً من محاولة تغطية كل نوع من أنواع تلك الشركات، سيركز هذا الفصل على أكثر الهياكل استخداماً.

#### ٤-١ شركات الواجهة

يمكن تعريف «شركة الواجهة» shell company على أنها شركة لا تعمل، أي كيان قانوني لا ينفذ عمليات مستقلة، وليس لديه أموال كبيرة، أو أنشطة تجارية جارية أو موظفون. ويقدم الخدمة المتمثلة في شركات الواجهة، في أكثر أشكالها اعتياداً وسيطاً محترف إلى طرف فاسد يستخدمها بعد ذلك لحجب المسار الذي يسير فيه الأموال غير المشروعة المعنية إلى الحسابات المصرفية ومن خلالها.

<sup>80</sup> FATF, 'Money Laundering Using Trust and Company Service Providers', October 2010, p.34, para. 104.

<sup>79</sup> محررو النمي، المرجع السابق، الصفحة 33، الفقرة 1-3.

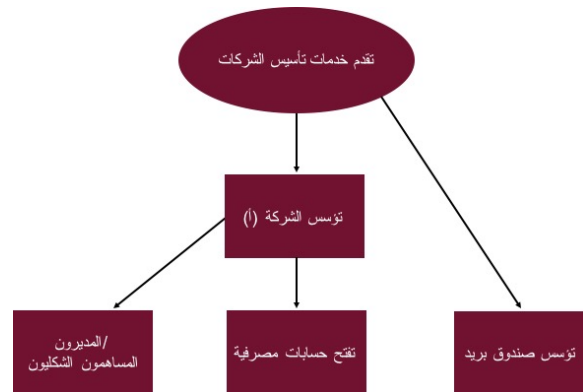
800 دولار أمريكي و6000 دولار أمريكي تُدفع مقدّمًا، يليها مبلغ أقل قليلاً يُدفع سنويًا. وقد تختلف التكاليف، حسب ما إذا كانت الجهة التي تقدم الخدمة تقدم أيضًا خدمات إضافية أم لا، من قبيل خدمات المالك الشكلي، أو الترتيبات المتعلقة بالمساهمين، أو إيداع أي مستندات سنوية، أو إعادة توجيه مكالمات الهاتف ورسائل البريد.<sup>81</sup>

فيها للغاية، حتى لو قررت الحكومة غضّ الطرف عنه. لذلك، استخدمت الشركة (س) وسيطًا منفصلًا عن الشركة والمستلم النهائي بشركتيّ واجهة بهما مديران ومساهمان شكليان -أحدهما بين الوسيط والشركة (س) والآخر بين الوسيط والمستلم. وترتدي التدفقات المالية بين كل حلقة وصل في السلسلة زيّ المدفوعات مقابل خدمات «استشارية» و«تسويقية» غامضة. وفي سبيل إثبات وجود اتفاق فساد، تواجه سلطات التحقيق مهمة بالغة الصعوبة تتمثل في متابعة كل حلقة وصل في السلسلة عبر مختلف دوائر الاختصاص؛ لإثبات أن هذه الأطراف المستقلة ظاهريًا هي في الواقع جزء من العمل الإجرامي المشترك نفسه.

وتُستخدم شركات الواجهة، عندما تُستخدم بطريقة غير مشروعة، بوجه عام ضمن مزيج يتألف إضافةً إليها من آليات إضافية لحجب المُلأك المستفيدين. ومن ضمن الآليات الأخرى ممارسة الرقابة بطريقة خفية من خلال العقود (لا من خلال مركزي «الملكية» و«السيطرة»)، مع إضافة حواجز من الوسائل المؤسسية أمام الأسهم لحاملها،<sup>82</sup>

وتؤسّس شركات الواجهة المجهولة المالك بسرعة وسهولة وبتكلفة منخفضة. وشركات الواجهة التي تُستخدم عادةً لدفع الرشا وتلقيها ولغسل الأموال والتهرب من الضرائب متاحة أيضًا بسهولة عبر الإنترنت لقاء بضع مئات من الدولارات.

وتتراوح رسوم وكيل تأسيس الشركات بين الإطار 1 - الهيكل الأساسي لشركات الواجهة



ويمكن إنشاء شركات الواجهة، في كثير من الأحيان جنبًا إلى جنب، مع الأدوات الأخرى المستخدمة في الجرائم المالية، لإخفاء مسار الأدلة عن طريق وضع طبقات حاجبة بين المجرم وجرائم غسل الأموال أو الاحتيال أو الفساد من جهة، والجريمة الأصلية وعائدها من الجهة الأخرى.

ادرس المثال التالي: مقابل عقود تعدين مربحة للغاية مع البلد (أ)، دفعت الشركة (س) رشا كبيرة لمسؤولين في يدهم إرساء العقود. وكان من الممكن أن يكون التحويل المباشر من الشركة إلى المسؤولين المعنيين عملية مشتبهاً

<sup>81</sup> «أوراق مالية قابلة للتداول تمنح بموجبها ملكية الشركة إلى الشخص الذي يحمل شهادة الأسهم». والسهم لحامله ورقة مالية قابلة للتداول يُمكن بسهولة نقلها دون أن تخلف وراءها مسارًا

<sup>81</sup> محركو الدمى، المرجع السابق، الصفحة 35، الإطار 3-1. <sup>82</sup> يفيد تعريف فرقة العمل الوارد في تقرير إساءة استخدام الوسائل المؤسسية (مرجع سبق ذكره، الملحق 1، المسرد) إلى أنها

الإنترنت، وتحديثات دورية ومنتظمة للمعلومات، وعناوين بريد إلكتروني مربوطة بعنوان موقع شرعي على شبكة الإنترنت، لا حسابات بريد إلكتروني مجانية. وإذا لم يكن للشركة أي وجود على الإنترنت على الإطلاق، ولا يُتوقع توافر أي معلومات عبر الإنترنت عن أي شركة تعمل في مثل تلك الأعمال، يبدأ المحقق في الكشف عن المعلومات التي قد تؤدي إلى الكشف عن شبكة واجهة بأكملها.

وكثيرًا ما يستخدم المجرمون شبكة مؤلفة من شركات واجهة لإخفاء الملاك المستفيدين من الأموال غير المشروعة أو مخطط غسل الأموال، مما يزيد من الوقت الذي يستغرقه تحديد هوية هذه الشركات والتحقيق فيها ويصعبهما في حالة عدم وجود الموارد والمساعدة اللازمين. ولذلك، ينبغي للممارسين الاستفادة الكاملة من الموارد المتوافرة عبر الإنترنت، ولا سيما المنظمات المعنية بالإنترنت التي تشارك في مختلف جوانب التحقيق أو رفع التقارير أو تتبّع شركات الواجهة والتحقيقات الجنائية.<sup>84</sup>

#### ٤-٢ الشركات الورقية الجاهزة للبيع

الشركات الورقية الجاهزة للبيع هي فئة من شركات الواجهة، مشابهة لها في أنها لا تمثل أي شركة لها «بناء مادي منظور». علاوة على الأمين الموصي. وعند بيع الشركة

والتأكد من أن الملاك المستفيدين موجودون (أو أن المعلومات المحددة لهويتهم محفوظة) في دائرة اختصاص أخرى.<sup>83</sup>

وبما أن شركات الواجهة، على عكس الشركات العادية، لا تزاول أي نشاط اقتصادي، فمن الصعب معرفة الكثير من المعلومات عنها. فالشركة العادية التي تزاول أعمالًا تجارية عادةً ما تسوّق نفسها، وتنضم إلى إحدى الغرف التجارية، وتؤسس لنفسها موقعًا على شبكة الإنترنت، وترعى مناسبات خيرية، وتشتري لوازم ومعدات. ويكون لديها موظفون يمكن استجوابهم، وتحتفظ بمحاضر الاجتماعات التي تعقدها؛ حيث يمكن الرجوع إليها واستخراج البيانات المالية التي يمكن مقارنتها مع المعايير المتبعة في القطاع الذي تنتمي إليه. أما الشركة التي لا تزاول أعمالًا، مثل شركة الواجهة، فقد تفعل بعض هذه الأشياء (غالبًا ما تكون الشركات مُلزمة بعقد اجتماع للمساهمين مرة واحدة في السنة)، ولكن ربما لا يتعين عليها فعل ذلك.

ومع ذلك، من المفيد أن نتذكر أن شركات الواجهة لا وجود لها، وهو ما يجعل مؤسسي هذه الشركات يواجهون صعوبات في التظاهر بأنها موجودة فعليًا وبقوة عبر شبكة الإنترنت. ويشمل هذا الوجود موقعًا إلكترونيًا مُصممًا تصميمًا جيدًا، ووجود محتوى آخر عبر شبكة

مستنديًا يمكن تتبعه. وهي، وإن كان من الممكن أن تخدم أغراضًا مشروعة، فيمكن أن تُستخدم كذلك لإخفاء الملكية والسيطرة الحقيقيتين للشركة، ويُمكن إذاً أن تُستخدم لغسل الأموال أو التداول الذاتي أو التداول بين الأشخاص داخلها أو كل تلك الصور مجتمعة.

<sup>83</sup> محررو الدمى، مرجع سبق ذكره، الصفحة 35.

<sup>84</sup> من ذلك ما يلي:

- فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وموقعها الإلكتروني: [www.fatf-gafi.org](http://www.fatf-gafi.org)

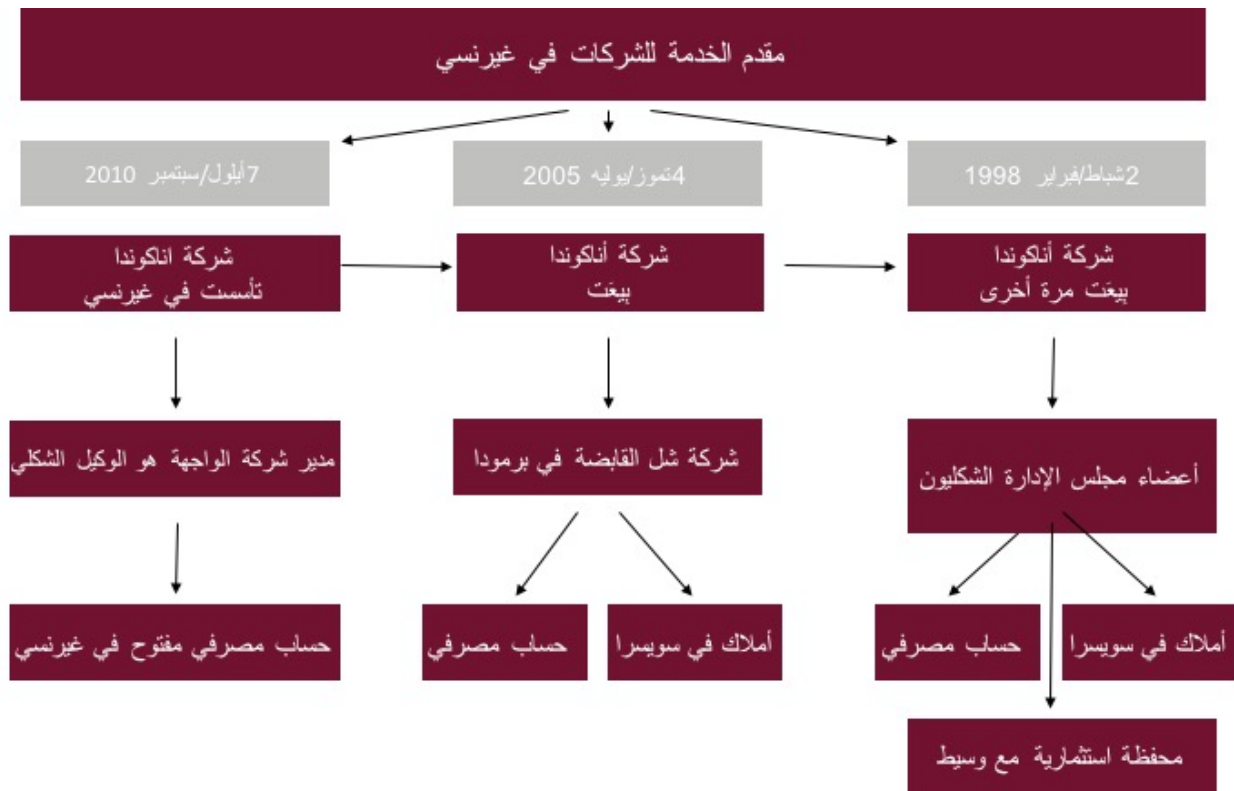
- محررو الدمى، مرجع سبق ذكره؛
- غلوبال ويتنس، وموقعه الإلكتروني: [www.globalwitness.org](http://www.globalwitness.org)؛
- مكتب مراقبة الأموال الأجنبية، وموقعه الإلكتروني: [www.treasury.gov](http://www.treasury.gov)؛
- شبكة الإنفاذ في الجرائم المالية، وموقعها الإلكتروني: [www.fincen.gov](http://www.fincen.gov)؛
- هيئة الإنذار في مجال الشركات المؤسسة في الخارج، وموقعها الإلكتروني: [www.offshorealert.com](http://www.offshorealert.com)؛
- الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين، وموقعه الإلكتروني: [www.icij.org](http://www.icij.org)



«الشركة الورقية الجاهزة للبيع» عبارة عن شركة لم يكن لها أي نشاط من قبل. وقد أنشئت ووثرت دون نشاط ووضعت على «الرف» (ولهذا يُطلق عليها بالإنكليزية shelf company). وعادة ما تُباع هذه الشركة بعد ذلك إلى شخص يفضل شراء شركة موجودة من قبل على أن يؤسس شركة جديدة.<sup>85</sup> ويكمن الفارق الكبير بين شركة الواجبة والشركة الورقية الجاهزة للبيع في عمر الشركة منذ تأسيسها، حيث تتحدد قيمة شركة الواجبة استنادًا إلى تاريخها وعلاقاتها المصرفية إضافةً إلى عمرها.

الورقية الجاهزة للبيع لاحقًا، ينقل المساهمون الموصون أسهمهم إلى المشتري، ويقدم مجلس الإدارة والأمين استقالتهم. ولا تشترط السلطات عادةً إخطارها عندما تباع الشركة الورقية الجاهزة للبيع.

## الإطار 2 - استخدام الشركات الورقية الجاهزة للبيع



العمل، مرجع سبق ذكره، الصفحة 24.

تقرير إساءة استخدام الوسائل المؤسسية الصادر عن فرقة 85



حالة بلوغ عمر الشركة خمس سنوات على الأقل، يمكن توقُّع دفع 1000 دولار أمريكي في السنة بسبب سابق وجود الشركة. وفي حالة الشركة التي يزيد عمرها عن 10 سنوات، قد يزيد هذا المبلغ إلى 35000 دولار أمريكي. وتزيد التكاليف في الحالات التي تقدم فيها الشركة الورقية الجاهزة للبيع فوائد إضافية، مثل خطوط الائتمان السابقة الوجود، وإمساك الدفاتر، ووجود حسابات مصرفية.

وتشكل تلك الشركات مصدرًا للقلق لسلطات إنفاذ القانون؛ لأن المجرمين يمكنهم بسهولة إخراج المحققين من مسار التتبع الصحيح من خلال شراء تلك الشركات، ثم الامتناع المطلق عن نقل الملكية رسميًا، أي تسجيلها لدى السلطات. وفي مثل تلك الحالات، يؤدي التحقيق في كثير من الأحيان إلى وكيل تأسيس لا يسبقه أحد، حيث يكون قد باع الشركة منذ فترة طويلة دون وجود بيانات عن المشتري ودون التزام بتسجيل تغيير الملكية.

### ٤-٣ الاستئمانات

ربما يكون مفهوم الاستئمان أقل انتشارًا من مفهوم الشركات، ولكنه موجود منذ فترة أطول بكثير من الشركات. فالاستئمان علاقة قانونية نشأت تاريخيًا في إنكلترا، ثم تطورت أساسًا في الدول التي تتبع نظام القانون العام أو التقاليد القانونية الأنجلوسكسونية، مثل بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وأستراليا وكندا

يؤكد الإعلان عن الشركة الورقية الجاهزة للبيع عادةً الفوائد المتأصلة في تلك الشركة والشركات القديمة بوجه عام، وهو ما يشير إلى التاريخ الحديث للشركة. على سبيل المثال، تمتلك شركة كومبانيز إنكوربوريتد<sup>86</sup> قائمة بالشركات الورقية الجاهزة للبيع السابقة التسجيل التي يمكن لأي شخص شراؤها. ومن خلال امتلاك كيان مؤسسي سابق التأسيس، يمكن للمرء أن يستفيد من توافره فورًا وسرعة استلامه، ويمكن للمرء أن يثبت طول عمر الشركة، وأن يمتلك على الفور شركة لها سجل طويل. وتكون جاهزة لنقل ملكيتها فورًا، حيث لا توجد أسهم صادرة في الوقت الحالي، وقد يساعد ذلك عند تقديم عطاءات للحصول على عقود وطلبات للتمويل. كما أنه من الأسهل الحصول على بطاقات وخطوط الائتمان التجارية.

وفي بعض دوائر الاختصاص، يمكن أن تستغرق إجراءات التأسيس وقتًا طويلًا، وهو ما يجعل نقل ملكية الشركة الورقية الجاهزة للبيع أسهل وأسرع وأقل تكلفة من تأسيس شركة جديدة. وتشتترط الجهات المقرضة أحيانًا أن يكون النشاط التجاري موجودًا منذ ستة أشهر إلى سنتين أو أكثر قبل إقراض الشركة. ولا يوقع العديد من الأجهزة عقودًا مع شركة تمارس نشاطًا تجاريًا لمدة أقل من سنتين على الأقل.

ويختلف سعر الشركة الورقية الجاهزة للبيع «المعمّرة» المتاحة للشراء الفوري على حسب قَدَم وجودها. فعلى سبيل المثال، في

و:

<http://www.unitrustcapital.com/services.html>

<sup>86</sup> المتاح على العنوانين التاليين:

<http://www.companiesinc.com/corporation/aged>

قانوني أو غير مخالف لبعض المبادئ الأساسية لقانون الاستئمان. وتُحدّد شروط الاستئمان القانون الواجب التطبيق عليه. وعلاوةً على ذلك، بعد اعتماد اتفاقية لاهي المتعلقة بالقانون الساري على الشركات الاستئمانية والاعتراف بها (1985)، أصبحت الدول الأعضاء فيها تعترف بوجود الاستئمان وصحته، ولكن ذلك مرهون بشروط منها أنها لا تعترف إلا بتلك التي تنشأ طوعاً وتثبّت كتابياً. وفي الحدود المقررة، لا يحد الغرض الذي يمكن من أجله استخدام الاستئمانات إلا خيال مختلف الأطراف المعنية علاوةً على مستشاريهم المهنيين.

أما في الممارسة العملية، فقد أثبت الاستئمان أنه أداة مرنة للغاية، ويمكن استخدامه في كثير من الأغراض المشروعة والممدوحة. وكثيراً ما يُستخدم فيما له علاقة بتخطيط التركة، وما يُسمّى حماية الأموال لصالح الأفراد. وتنشأ المشاكل عندما يُستخدم الاستئمان لإخفاء أصل الأموال غير المشروعة وتوزيعها. وللأسف، أصبحت الاستئمانات التي تخفي هوية أطرافها جزءاً أساسياً من ترتيبات غسل الأموال.

والمكونات أو الأطراف الأساسية في الاستئمان هي: مؤسس الاستئمان والمستأمن والمستفيدون والأموال المستأمنة. وينقل مؤسس الاستئمان ملكية أمواله إلى المستأمنين عن طريق سند الاستئمان،<sup>89</sup> الذي يُدار ويُستخدم لصالح

«الاستئمان» ترتيب قانوني أو علاقة قانونية توجد في العديد من النظم القانونية عندما يملك الشخص («المستأمن») أموالاً لا يستخدمها نفسه ولصالحه، بل لمصلحة آخرين («المستفيدين»). وعلى خلاف الشركات، يكون الاستئمان وسيلة مؤسسية ليس لها شخصية قانونية مستقلة وتميز الملكية القانونية عن ملكية الاستفادة. وينشئ الاستئمان التزاماً تُنقل بموجبه ملكية الأموال إلى المستأمن (أو المستأمنين) بموجب سند الاستئمان، وتتبع إدارته واستخدامه لصالح المستفيدين المذكورين أو الذين لم يُكشف عن أسمائهم.

وجنوب أفريقيا ونيوزيلندا. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن توجد مؤسسات مشابهة للاستئمانات في بلدان أخرى، مثل اليابان وبنما وليختنشتاين والمكسيك وكولومبيا وإسرائيل والأرجنتين<sup>87</sup>. وقد نما مفهوم الاستئمان<sup>88</sup> من خلال الممارسة في إنكلترا في العصور الوسطى، حيث كان النبلاء الذين يقاتلون في الحروب الصليبية يستأمنون أقاربهم أو أصدقاءهم على ممتلكاتهم (من «السلف» إلى «المستأمن» الحديث) لسد احتياجات أفراد الأسرة الآخرين في حال قتلهم في المعارك. ونتيجة لذلك، ظهرت فكرة الملكية المنفصلة للأموال، حيث كان الصليبي (أو من يرشحه) يُعامل على أن له نصيباً في ملكية الأرض (ملكية الاستفادة)، بينما يُترك الشخص الآخر ليكون مسؤولاً بصفته المالك القانوني للأرض. ولا تزال المفاهيم الأساسية على ما كانت عليه حتى اليوم.

وتتشكل علاقات الاستئمان لأسباب وأغراض عديدة، ويستحيل حصر أنواع الاستئمانات. ويمكن أن يُصمّم الاستئمان لتحقيق أي غرض ما دام غير مخالف للسياسة العامة أو غير

<sup>87</sup> وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن بعض البلدان، مثل تلك الموجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعترف بنوع من الاستئمان يُسمّى الوقف الديني، وهو مال غير قابل للتصرف وفقاً للشريعة الإسلامية. ويعني هبة شخص ما ثروته أو جزءاً منها على نحو لا رجعة فيه يكون عادة في شكل مبنى أو قطعة أرض أو حتى أموال نقدية. لأغراض دينية أو خيرية إسلامية حيث تحوز مؤسسة خيرية الأموال الموقوفة. ومع ذلك، رغم أن الوقف يماثل الاستئمان، فيبدو أن الوقف مختلف في أحد الأوجه الأساسية،

وهو أنه يعتمد على أساس تعاقدي لتأسيسه، في حين أن الاستئمان (كما هو مفهوم في المملكة المتحدة والعديد من البلدان الأخرى التي تتبع القانون العام أو التقاليد القانونية الأنجلوسكسونية) هو علاقة قانونية أو ترتيب قانوني، أو بين مختلف الأطراف وليس مجرد عقد (سيرد وصفه بمزيد من التفصيل في موضع لاحق من هذا الفصل).<sup>88</sup> يرد بمزيد من التفصيل في موضع لاحق من هذا الفصل.<sup>89</sup> يُشار أيضاً في بعض الأحيان إلى إقرار الاستئمان بوصفه شكلاً

قانوناً للمستأمن، فإنه عادةً ما يتبع الرغبات التي أعرب عنها مؤسس الاستئمان في خطابه.<sup>90</sup>

وكما ذكر أعلاه، لا يتمتع الاستئمان بشخصية قانونية مستقلة، ويملك المستأمن الأموال المستأمنة على أساس ائتماني. ومع ذلك لا يشكل الاستئمان، من ناحية أخرى، مجرد عقد فحسب. وعلى الرغم من أن الاستئمان يُنشئه مؤسس الاستئمان في الأصل، فبعد تأسيسه يصبح أساساً علاقة قانونية أو ترتيباً قانونياً بين أشخاص اعتباريين -مؤسس الاستئمان والمستأمن والمستفيد-<sup>91</sup> يحكمه أولاً اتفاق الاستئمان أو سند الاستئمان، وتحكمه ثانياً القواعد الخاصة في النظام القانوني المعمول به.

والمستفيد هو الشخص الذي يُعيّن لتلقي شيء ما نتيجة لترتيب الاستئمان. ولئن كان من الواجب دائماً أن يكون للاستئمان بعض المستفيدين الذين يمكن التحقق من هويتهم في نهاية المطاف، فيجوز ألا يحدد أي مستفيدين حاليين، بل مجرد فئة من المستأمنين الذين يصبح بعضهم مستحقاً للدخل أو رأس المال عند انتهاء مدة محددة تعرف بمدة التراكم. وعادةً ما تكون هذه المدة متساوية في امتدادها مع مدة استمرار الاستئمان، والتي يُشار إليها عادة في سند الاستئمان باسم مدة الاستئمان.<sup>92</sup>

"يملك المستأمن، الذي قد يكون مهنيًا أو شركة بأجر أو شخصًا غير مدفوع الأجر،

المستفيدين المذكورين أو الذين لم يُكشف عن أسمائهم. ويشكّل ذلك التزامًا. ويجري في عملية نقل (أو «استئمان») بعض الأموال، فصلً الملكية القانونية أو السيطرة على الأموال (المعروفة باسم «الأموال المستأمنة») عن ملكية الاستئمان في هذه الأموال.

والاستئمان الصريح هو أكثر أنواع الاستئمان شيوعًا، ويشمل كلاً من الاستئمان الثابت والتقديرى. وفي الاستئمان التقديرى، لا تُحدّد حصص ملكية المستفيدين، بل تعتمد على ممارسة المستأمن بعض الصلاحيات التقديرية لصالحهم. ويكون، بذلك، أكثر مرونة من جميع الاستئمانات وغالبًا ما يستخدمه المجرمون؛ بسبب إمكانية تحديد المستفيد أو تغييره في أي وقت، مما يجعل من الممكن الحفاظ على إخفاء هوية المستفيد حتى وقت نقل ملكية الأموال المحتفظ بها في الاستئمان إليه.

ومتى كان للوكيل بعض السلطة التقديرية فيما يتعلق باستثمار أموال الاستئمان وتوزيعها، فيمكن أن يصبح السند خطابًا غير مُلزم قانونًا، يُعرف باسم خطاب إبداء الرغبات. ويحدد خطاب إبداء الرغبات، الذي غالبًا ما يرافق الاستئمانات، رغبات مؤسس الاستئمان فيما يتصل بالطريقة التي يرغب أن يضطلع المستأمن بواجباته بها، ويحدّد من يجب على المستأمن أن يتلقى التعليمات منه ومن يجب أن يكون المستفيدين (وقد يكون مؤسس الاستئمان نفسه). ولئن كان خطاب إبداء الرغبات غير مُلزم

من أشكال سند الاستئمان. وهو يختلف عن سند الاستئمان، في جوهره، بقدر عدم وجود ذكر مؤسس الاستئمان، أو التوقيع عليه منه؛ حيث يكون المستأمن الطرف الوحيد المسمّى فيه، ومن ثم، يتمتع هذا المستند بدرجة عالية من السرية.

<sup>90</sup> تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام 2001،

مرجع سبق ذكره، الصفحة 26، الفقرة 2.  
<sup>91</sup> تقرير إساءة استخدام الوسائل المؤسسية الصادر عن فرق العمل، مرجع سبق ذكره، الملحق 2، المذكرة التفسيرية: الاستئمان، ص 25، الفقرة 5.

<sup>92</sup> تقرير إساءة استخدام الوسائل المؤسسية الصادر عن فرق العمل، مرجع سبق ذكره، الملحق 1، المسرد، الصفحة 23.

ولدى تأسيس الاستئمان، يتمتع مؤسسهُ بحرية واسعة نسبياً. ومع ذلك، بمجرد تأسيس الاستئمان، لا تكون لديه سوى درجة محدودة من حرية التصرف فيه. وبعد إنشاء الاستئمان، يتمثل واجب المستأمن الأساسي في حماية مصالح المستفيدين لا مصالح مؤسس الاستئمان.

ومن الطبيعي، لكن ليس من الضروري، أن يؤسس الاستئمان خطأً في شكل «سند استئمان» أو صك استئمان، يحدد ما يلي:

- طريقة استفادة المستفيدين من الاستئمان؛
- وصلاحيات/واجبات المستأمنين في إدارة الاستئمان وأمواله.

ولا يشترط أن تُسجّل الاستئمانات في العديد من دوائر الاختصاص، وهو ما يمكن أن يشكل صعوبات في تحديد المالك المستفيد من الاستئمان.<sup>94</sup>

إن الفصل بين الملكية القانونية لأموال الاستئمان (وهي ملكية المستأمن) وحق الاستفادة من تلك الأموال (وهو حق

الأموال في صندوق استئمان منفصل عن أمواله الخاصة. ويستثمر المستأمن أموال الاستئمان ويتصرف فيها وفقاً لسند الاستئمان الصادر عن مؤسسه، مع مراعاة أي خطاب إبداء رغبات. وقد يوجد أيضاً ناظر للاستئمان، الذي يجوز أن يتمتع بسلطة استخدام حق النقص ضد مقترحات المستأمن أو سلطة عزله، أو حارس للاستئمان، الذي يحتفظ بالأموال بأمر من مديري الاستئمان.<sup>93</sup>

وعند إنشاء الاستئمان، يجب أن تُنقل ملكية الأموال السائلة أو الممتلكات؛ ومع ذلك، لا يوجد حد أدنى لرأس المال الذي يجب نقله من مؤسس الاستئمان إلى المستأمن. وتختلف الطريقة الدقيقة لتوجيه الأموال إلى هيكل الاستئمان. فعلى سبيل المثال، يمكن للمجرم أن يستخدم «مؤسس استئمان وهمي» لتأسيس الاستئمان بمبلغ اسمي وتجنب تعريف نفسه بصفته المنشئ الحقيقي للأموال في سند الاستئمان. وكما ذكر أعلاه، يُعني «إقرار الاستئمان» في بعض النظم القانونية عن وجوب تحديد مؤسس الاستئمان على الإطلاق في أثناء تأسيس الاستئمان.

<sup>93</sup> تقرير فرق العمل لعام 2006، مرجع سبق ذكره، الملحق 1، المسرد، الصفحة 24.

<sup>94</sup> ينبغي أن يُوضَّح في الاعتبار أن توجيه الاتحاد الأوروبي الرابع المتعلق بغسل الأموال (التوجيه 2015/849 الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا في 20 أيار/مايو 2015) الذي دخل حيز النفاذ في 26 حزيران/يونيه 2015، يقتضي أن تحدث الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قوانين مكافحة غسل الأموال بها وأن تنقل الاشتراطات الجديدة إلى قوانينها الداخلية في موعد غايته 26 حزيران/يونيه 2017. وينص هذا التوجيه، وغيره، على إنشاء سجلات للاستئمانات (الفرع 30، الفقرة 3). ولأول مرة تُلزم الدول الأعضاء في الاتحاد بتعهد سجلات مركزية تتضمن معلومات عن الملاك المستفيدين للشركات والكيانات القانونية الأخرى وكذلك الاستئمانات. غير أن هذه السجلات

العامة ليست علنية تماماً، ولكن «يمكن لأي شخص أو منظمة أن يثبت حق الملكية المشروع» (الفرع 30، الفقرة 5(ج))، مثل الصحفيين الاستقصائيين وغيرهم من المواطنين المعنيين، الذي يستطيعون أيضاً الاطلاع على المعلومات المتعلقة بملكية الاستفادة مثل اسم المالك المستفيد وتاريخ ميلاده وجنسيته وبلده الأصلي وطبيعة ما يتمتع به من ملكية منفعة ونطاقها». وهو متاح على العنوانين التاليين:

<http://www.step.org/european-ministers-debate-amended-money-laundering-directive-next-week>

<http://www.europarl.europa.eu/news/en/news-room/content/20141216IPR02043/html/Money-laundering-Parliament-and-Council-negotiators-agree-on-central-registers>

على السرية، ولكن هذا الواجب ليس مطلقاً ويمكن تقييده متى كان إفشاء المعلومات ملزماً بموجب القانون ولأسباب أخرى. وفي نهاية المطاف، هناك حدود لواجب السرية، لا سيما في ضوء الظلم المحتمل. وإجراء تحقيق جنائي في غسل الأموال أو الفساد أمر يُبرّر الكشف عنها.

ويتضمن أي هيكل استئمان بسيط مستخدم لأغراض إجرامية ما يلي:

يستعين مؤسس الاستئمان بمستأمنين في جزر فرجن البريطانية، مثل شركات الاستئمان التي تقدم خدمات الاستئمان، لإنشاء استئمان تقديري في جزر كوك، «مستأماً» مبلغاً اسمياً. ويحصل الاستئمان فيما بعد على أموال مختلفة مع عائدات إجرامية من خلال ما يلي:

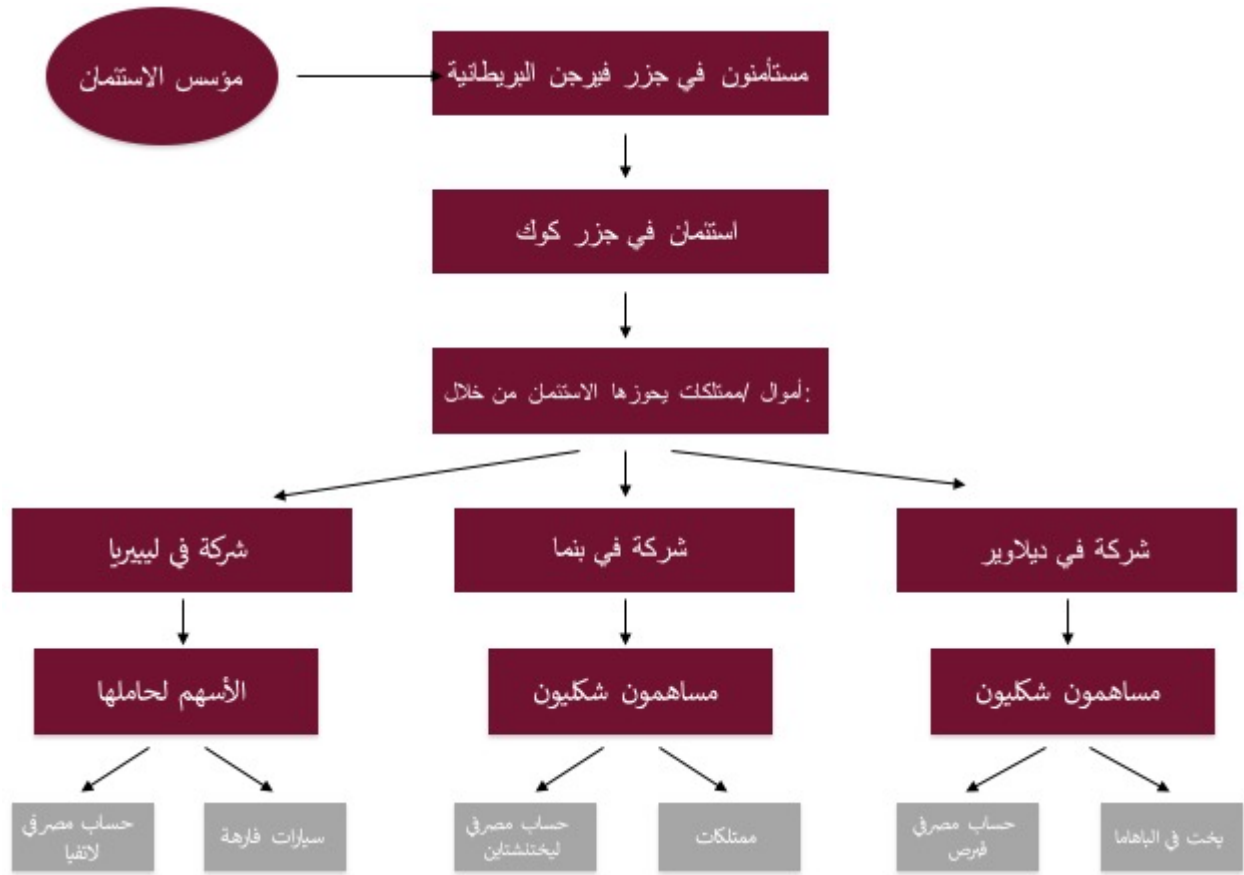
- شركة، تأسست في ليبيريا ويملكها المالك من خلال أسهم لحاملها، ولها حساب مصرفي في لاتفيا وتملك سيارات فارهة؛
- شركة، تأسست في بنما ولها مساهمون شكليون يحملون أسهماً نيابةً عن الاستئمان، ولها حساب مصرفي في ليختنشتاين وأموال في أماكن أخرى؛
- شركة، تأسست في ولاية ديلاوير ولها مساهمون شكليون يحملون أسهماً نيابةً عن الاستئمان، ولها حساب مصرفي في قبرص ويخت في جزر البهاما.

المستفيدين) هو العامل الحاسم في فهم الاستئمان. ويوجد في كثير من الأحيان إنشكال؛ لأن الشخص («مؤسس الاستئمان») الذي ينقل الأموال إلى المستأمن لا يقدر أنه عندما يفعل ذلك يفقد جميع حقوق ملكية تلك الأموال والسيطرة عليها، بما في ذلك السيطرة على كيفية إدارتها، ما لم يحتفظ بصلاحيات محددة في سند الاستئمان. وإذا كان الهدف المقصود من الاستئمان يمكن أن يتعرض للهجوم من خلال الكشف عن أن مؤسس الاستئمان (المجرم) لا يزال يسيطر على الأموال، فهذا يشكل انطلاقة كبيرة في أي تحقيق.

وفي كثير من القضايا، يُستخدم واجب السرية الذي يحافظ عليه المستأمن مبرراً لمقاومة الكشف عن معلومات عن الاستئمان. ومع ذلك، نوقشت هذه المسألة مؤخراً، ووضحت، إلى حد ما، في القرار الصادر عن محكمة الاستئناف في غيرنسي في قضية ( In re B; B v T ) (محكمة الاستئناف، 11 تموز / يوليه 2012). ففي تحليل للتوقيت المناسب للكشف، وصف واجب السرية الذي يدين به المستأمن تجاه المستفيد بأنه أقرب ما يكون إلى واجب البنك تجاه عملائه.

وذهبت المحكمة، مستشهدةً بقضية تورنيه الإنكليزية المشهورة ضد المقاطعة الوطنية وبنك الاتحاد في إنجلترا (1924)، إلى أن المستأمن يتحمل واجباً عاماً هو واجب الحفاظ

### الإطار 3 - هيكل الاستئمان المستخدم للأغراض الإجرامية





توجد صيغة واحدة يمكن أن تعطي الممارس الإجابة الشافية عن المالك الفعلي؛ لأن الإبداع مطلوب في تتبع الخيوط وينبغي التحلي بروح المبادرة.

ولا يجب على الممارس الكشف عن هوية الشخص الذي يسيطر على الوسيلة المؤسسية فحسب، بل يجب أيضاً أن يكشف عن هوية الشخص الذي يستفيد في نهاية المطاف من الهيكل المؤسسي. وكما هو الحال في التحقيق في أي جريمة ينتج عنها عائدات، ينطوي ذلك على إجراء تحقيق مالي للكشف عن حركة الأموال وتوثيقها، أي بعد تتبع الأموال. والصلة بين مصدر المال والمستفيدين وتوقيت تلقي الأموال ومكان تخزينها أو إيداعها يمكن أن توفر المعلومات اللازمة للكشف عن المستفيد.<sup>96</sup>

ويمكن للقطاع المالي أن يكون مصدرًا قيمًا للمعلومات للممارس المشارك في التحقيق المالي وتتبع الأموال. ويعرف الممارس الجيد طبيعة المتطلبات التي يجب أن تفي بها المؤسسات المالية، والتي تنشأ عن إطار مكافحة غسل الأموال، وخاصة فيما يتعلق بتوخي الحذر في التعامل مع العملاء ومتطلبات إمساك الدفاتر.<sup>97</sup> وتتيح هذه المعرفة له أن يسأل الأسئلة الصحيحة، وأن

ويُكتشف عن طريق إجراء مزيد من التحقيقات أن الاستئمان به مستفيدون تقديريون، ومن ثم، يكتشف أن الأموال مملوكة، عن طريق أسهم لحاملها ومساهمين شكلين، لشركات يمتلك المستفيد فيها حقوق ملكية تقديرية. ولإثبات أن مؤسس الاستئمان (المشتبه فيه) هو في الواقع المالك المستفيد، يجب أن تظهر الأدلة أنه يسيطر على الاستئمان لمصلحته الخاصة بأن «يملي» على المستأمن كيف يمارس سلطته التقديرية.

## ٥- إثبات السيطرة والاستفادة

يتمثل أحد التحديات الرئيسية في التحقيق في الوسائل المؤسسية في كشف «ملكية الاستفادة» عن طريق الكشف عن هوية الشخص الذي يسيطر عليها؛ حيث إن الرغبة الرئيسية التي تسيطر على المجرم هي قدرته على الاستفادة من مكاسبه غير المشروعة، وأحياناً يخاطر بمخاطرة كبيرة بتبنيه السلطات الجنائية ويرتكب أخطاء، ويمكن أن تؤدي معلومة واحدة في كثير من الأحيان إلى البدء في خرق حجاب السرية. وهناك العديد من تقنيات التحقيق المتاحة للاستخدام في هذه العملية، ومنها قواعد البيانات (مثل الموقع الذي أنشأه الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين المذكور أعلاه<sup>95</sup>، التي سرّبت أسماء أشخاص يقفون وراء شركات سرية واستئمانات خاصة)، ولكن لا

العالم. وموقعه على الإنترنت متاح على العنوان التالي:

<http://www.icij.org/offshore/secret-files-expose-offshores-global-impact>

<sup>96</sup> انظر الفصل الثالث الذي يتناول تحديد الملامح المالية.  
<sup>97</sup> انظر الفصل الخامس الذي يتناول غسل الأموال وتتبع الأموال، وخاصة الفقرة 4 التي تتناول «استخدام تدابير مكافحة غسل الأموال الوقائية في تتبع الأموال».

<sup>95</sup> الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين شبكة عالمية تضم 185 صحفياً استقصائياً في أكثر من 65 بلداً يتعاونون في إجراء استقصاءات صحفية متعمقة. وقد أنشئ بوصفه أحد مشاريع مركز النزاهة العامة لتوسيع انتشار أسلوب المركز المتمثل وهو صحافة المراقبة، مع التركيز على القضايا التي لا تتوقف عند الحدود الوطنية. ويوفر الصحفيون والمحررون التابعون للاتحاد مصادر فورية وأدوات وتقنيات حديثة للصحفيين في جميع أنحاء



خلال تحديد هوية المالك المستفيد من الأموال. فالشخص الذي يتمتع بثمار الجريمة -أي الشخص الذي يقود سيارات باهظة الثمن ويعيش في عقارات فاخرة- هو المالك المستفيد.

## ٥-١ التعاون الدولي

متى كانت الممتلكات المتأتية من أنشطة إجرامية مُسجّلة باسم هياكل مؤسسة في الخارج، فينبغي أن ييسّر التعاون الدولي تقديم المساعدة في مجال التحقيق في الحصول على المستندات والأدلة لكشف ملكية الاستفادة (إلى أقصى حد ممكن). ومعرفة كيفية التعامل مع تحقيق به مُكوّن عابر للحدود الوطنية، والاستفادة من المعاهدات المتعددة الأطراف والثنائية، وخطابات الطلب، والقنوات غير الرسمية أدوات حيوية ضمن مجموعة أدوات أي ممارس مُكلّف بربط عائدات إجرامية بالمجرم.<sup>99</sup> ومن المهم أيضاً معرفة ما هو متاح في مختلف دوائر الاختصاص وكيفية الحصول على تلك المعلومات؛ لما للجهود التعاونية بين دوائر الاختصاص من ضرورة في إنجاح التحقيق.

وتعتمد عملية التحقيق في تلك القضايا على استخدام عدد لا يُحصى من المصادر وتحليلها، سواء أكانت مصادر مستندية أم بشرية، في دوائر الاختصاص ذات الصلة. ويجب أن تأخذ العملية في الاعتبار البيئات التجارية والتشريعية التي تختلف من بلد إلى آخر ومن قطاع إلى آخر. وكلما تعقّد الهيكل المؤسس في الخارج، تعقّد التحقيق. ويتمثل أحد الأركان الرئيسية للبحث والتحليل

يطلب المستندات المهمة، مثل تقارير المعلومات الأساسية عن علاقة العمل الفردية، إضافةً إلى المراسلات وتقييمات المخاطر وكشوفات الحسابات المصرفية ومستندات فتح الحسابات وما إلى ذلك.

وتشمل متطلبات توجّي الحذر في التعامل مع العملاء<sup>98</sup> المفروضة على المؤسسات المالية، على سبيل المثال، تحديد هوية المالك المستفيد (إضافة إلى العميل) واتخاذ خطوات معقولة للتحقق من هوية المالك المستفيد إلى الحد الذي تقتنع فيه المؤسسة المالية بأنها تعرف المالك المستفيد بالفعل. وينبغي أن يشمل ذلك المؤسسات المالية التي تتخذ تدابير معقولة لفهم ملكية العميل وهيكله الرقابي عندما يتعلق الأمر بالأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بالمنتجات المالية التي تثير الشكوك بطبيعتها، مثلما هو الحال عندما لا يكون العميل نفسه هو المالك المستفيد (الحسابات المشتركة، وحسابات الأوراق المالية المشتركة، وشركات الاستثمار، والاستثمارات الجماعية الأخرى) والشركات المؤسسة في الخارج والعملاء الذين يمتلكون أموالاً دون مُلاك مستفيدين محددين (مثل الاستئمانات التقديرية) أو العملاء المُلزمين بالحفاظ على السرية لأسباب مهنية (المحامون أو الموثقون الذين يملكون حسابات لأغراض مهنية محددة).

وإذا أُسست وسائل مؤسسية لإخفاء الملكية الحقيقية للأموال، فإن تتبع المال غالباً ما يكون في وسعه اختراق الشبكة المتداخلة المعقدة من

<sup>99</sup> انظر الفصل الرابع الذي يتناول المساعدة القانونية المتبادلة.

<sup>98</sup> التوصية رقم 5 الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

## في البحث عن التناقضات والأخطاء.

هاتف يمكن أن يوفّر خيطاً للكشف عن شبكة من شركات الواجهة. ولضمان عدم إغفال أي معلومة، ينبغي للممارسين الاستفادة من أدوات الحصر وتحديد العلاقات، مثل الأداة المجانية المتوفرة عبر الإنترنت المسماة (yEd).<sup>101</sup> وينبغي بعد ذلك مطابقة المعلومات مع البيانات التي يقدمها المشتبه فيه من أجل الوقوف على أي تناقضات وتفصيل. ومن أمثلة التناقض ما يُصرّح به المالك المستفيد (المشتبه فيه) من أنه لا يملك أموالاً. بينما يثبت التحقيق أن مديراً شكلياً، مُسجلاً على أنه مدير عدد من الوسائل المؤسسية المرتبطة بالمشتبه فيه، يدير أموالاً تبلغ قيمتها ملايين الدولارات. ومن المحتمل أن يكون المشتبه فيه هو مالك هذه الأموال. ويجب إثبات أن الأموال تُصرّف لصالحه وبناء على 'طلبه'.

وغالباً ما يعتمد نجاح التحقيق إلى حد كبير على قدرة الممارس على استخدام جميع الصلاحيات والأدوات والمصادر المتاحة له لجمع الأدلة وتتبع الأموال. وثمة مصدر خاص لمعلومات التحريات أصبح يُستخدَم على نحو متزايد في العقد الماضي هو تحريات المصادر المفتوحة. وتنطوي على الحصول على المعلومات من المصادر المتاحة للجمهور وتحليلها.<sup>100</sup> ومن أمثلة قواعد البيانات المتاحة للجمهور (مثل قواعد بيانات الأموال والشركات) التي يمكن العثور عليها بسهولة باستخدام محركات البحث المتاحة للجمهور، مثل جوجل/غوغل Google، أو تحليلها باستخدام برامج مُصمّمة خصيصاً، مثل أداة نظام تحريات استرداد الأموال الخاصة بالمركز الدولي لاسترداد الأموال.

## ٥-٢ الوثائق / المعلومات ذات الصلة

من الضروري التركيز على المعلومات التي يمكن الحصول عليها من جهات تقديم الخدمة للشركات والاستئمانات والحصول فعلياً على تلك المعلومات. وكقاعدة عامة، تخضع الجهات التي تقدم خدمة الاستئمانات، على سبيل المثال، لا الاستئمانات نفسها، للتنظيم على نحو متزايد؛ لأن الاستئمان يشكل ترتيباً خاصاً وعلاقة قانونية، ولا يرقى إلى مستوى الكيانات

يجب ألا تستهدف عمليات البحث الاستئمان أو الشركة فقط، بل يجب أن تشمل أيضاً الكيانات المرتبطة والصلات المحتملة بها. وينبغي تحديد ملامح جميع الأفراد المعنيين، بمن فيهم الشكليون، والمؤتمنون والجهات الأخرى المشاركة في الهياكل المؤسسة في الخارج. وتتمثل أهم مهمة في حصر كل معلومة يُكشف عنها محلياً وخارجياً وتوثيق الصلات، ولو كانت كل معلومة على حدة صغيرة أو غير ذات أهمية. فعنوان أو رقم

ومخططات الشبكات والمخططات التنظيمية ومخططات علاقات الكيان، أو لتغذيته بالبيانات الخارجية التي يجمعها المحقق من أجل تحليلها. وهو متاح على العنوان التالي:

[http://www.yworks.com/en/products\\_yed\\_about.html](http://www.yworks.com/en/products_yed_about.html)

<sup>100</sup> انظر الفصل الثاني الذي يتناول استراتيجية القضايا والتخطيط للتحقيق.

<sup>101</sup> (yEd) تطبيق حاسوبي قوي يمكن استخدامه بسرعة وفعالية لإنتاج رسوم بيانية عالية الجودة. ويمكن تنزيله من الإنترنت مجاناً واستخدامه لرسم العديد من أنواع الرسوم البيانية المختلفة، بما في ذلك المخططات الانسيابية

والاستثمارات أو غيرها من الجهات المهنية  
المسؤولة عن إنشاء/ إدارة الهيكل المؤسسي.

ويعرض الجدول التالي مثالاً على نوع  
المعلومات الذي يمكن الحصول عليه  
بخصوص الاستثمارات والشركات:

الاعتبارية كما في حالة الشركات التي تتمتع  
بالشخصية القانونية المنفصلة. لذلك، من أجل  
اختراق حجاب الوسيلة المؤسسية بـ «الرؤية  
الثاقبة»، للكشف عن هوية الطرف المسيطر،  
يزيد احتمال حصول الممارس على  
المعلومات/الأدلة ذات الصلة بتحقيقه من  
الجهات التي تقدّم الخدمة للشركات

## الاستئمان

- البيانات الكاملة لمؤسس الاستئمان والمستأمن؛
- سند الاستئمان وتنويعاته؛
- محاضر اجتماعات المستأمن وقراراته؛
- خطابات إبداء الرغبات
- أي مراسلات وتوكيلات ورسائل بريد إلكتروني وتعليمات؛
- بيانات المستفيد وخطابات إضافة المستفيدين أو استبعادهم؛
- حسابات الاستئمانات (التي يجب تسجيلها) على الرغم من عدم خضوعها لمراجعة الحسابات؛
- جداول الأموال؛
- المراسلات مع جميع مديري الاستثمار؛
- التقييمات المعتادة؛
- القرارات التي اتخذها المستأمن، مثل تحديد رأس المال، وتوزيع الدخل، والإشارات إلى التغييرات أو الاختلافات في صك الاستئمان، وأي تغييرات مهمة أو معاملات تخص أموال الاستئمان؛
- محاضر الاجتماعات/ نصوص المكالمات الهاتفية. (ومن الممارسات الشائعة أن يتلقى المستأمن مكالمة هاتفية من مؤسس الاستئمان الذي يتمتع بحقوق ملكية تقديرية في الاستئمان يطلب فيها إجراء عملية توزيع أو إقراض. وعدم تسجيل المكالمات أو التعامل معها على أنها طلب، بل مجرد تعليمات قد يؤدي إلى استنتاج مفاده

## الشركة

- عقد تأسيس؛
- مساهمون؛
- إمساك دفاتر بموجب القانون؛
- رأس مال مسموح به ومصدر نسخة/نسخ من شهادات الأسهم والأسهم لحاملها؛
- أي مراسلات أو توكيلات أو رسائل البريد الإلكتروني أو التعليمات.

والمراسلات أو رسائل البريد الإلكتروني المرتبطة بالحسابات، وينبغي مراجعة جميع الشيكات والتحويلات البرقية ومذكرات الخصم/الإيداع ونشاط الحساب وتحليلها بعناية.

وفيما يتعلق بشراء الأموال، ينبغي الحصول على مجموعة كاملة من سجلات الإغلاق/التسوية، بما في ذلك جميع المحاضر والمذكرات ورسائل البريد الإلكتروني، وجميع المستندات الاحتياطية الخاصة بأقساط الرهن العقاري. ويجب تحديد هوية أي شخص يتسلم أو يرسل بريدًا بخصوص الممتلكات، إضافة إلى سجلات مصدر الأموال المدفوعة إلى حسابات الاستئمان الخاصة بالمحامين الماليين أو وكلاء نقل الملكية الذين يحوزونها قبل نقلها إلى المشتري.

وإذا لم يكن الاستئمان قد أُسس بطريقة صحيحة، فقد يساعد ذلك المحقق مساعدةً كبيرة في الكشف عن هوية/ تأكيد هوية المالك المستفيد الفعلي للهيكل المؤسسي. فعلى سبيل المثال، إذا قصد مؤسس الاستئمان (المشتبه فيه) تأسيس استئمان، لكنه يحتفظ بالسيطرة على الأموال المستأمنة، فإن ذلك لا يُعدّ استئمانًا. وإثبات أنه يعطي تعليمات إلى المستأمن بشأن المدفوعات من حساب الاستئمان المصرفي ومن عائدات تلك العملية أيضًا يساعد على تبديد مفهوم الاستئمان وتأكيد ملكية الاستفادة من العائدات الإجرامية.

ومن المهم أيضًا الحصول على مجموعة كاملة من السجلات المالية من المصارف المعنية؛ لأن ذلك سيساعد في الجزء المالي من التحقيق. وينبغي أيضًا الحصول على جميع المذكرات



## ٧. تتبُّع العملات الرقمية

### فيديريكو بايسانو

#### ١- فهم العملات الرقمية

في السنوات الأخيرة، شهدت المدفوعات المالية موجة غير مسبوقه من الابتكارات التكنولوجية مع تطوير وسائل الدفع الإلكترونية الجديدة. وتزيد هذه الأدوات من المخاوف المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ حيث يمكن أيضًا استخدام القنوات الجديدة المتقدمة تكنولوجياً لتحقيق أغراض إجرامية. ولئن كانت التكنولوجيا تمضي بسرعة كبيرة، فحركة المشرِّعين نحو التكيُّف معها عادةً ما تتسم بالبطء الشديد. والفارق في الوتيرة بين الجانبين يخلق في نهاية المطاف فجوة يستغلها المجرمون بسهولة. ويصدِّق هذا بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بابتكار طرق جديدة لنقل الأموال في جميع أنحاء العالم. ويمكن الآن تنفيذ المعاملات المالية، التي تجري دائمًا بالنقد أو الأدوات المالية المشتقة منه، باستخدام التكنولوجيات الحديثة، مثل الإنترنت والدفع عبر الهاتف الجوال والبطاقات التي تحظى بالقبول السريع في جميع أنحاء العالم. وسيكون لها (ولها حاليًا بالفعل) تأثير على فعالية أساليب التحقيق القائمة وأفضل الممارسات المتعلقة بالجرائم المالية. واستندت طريقة تنفيذ هذه العمليات إلى التجربة السابقة، مثل استخدام النقد والشيكات والحسابات المصرفية لإجراء المعاملات، واعتمدت اعتمادًا كبيرًا على التعهد الإلزامي الواقع على عاتق المؤسسات المالية بتطبيق متطلبات «اعرف عميلك». وطرق الدفع الجديدة التي طُوِّرت مؤخرًا يمكن أن تجعل التقنيات السابقة وأفضل الممارسات تقنياتٍ وطُرقًا عفا عليها

الزمن، وتشكِّك في طريقة إجراء التحقيقات المالية.

فالعملات الرقمية لديها القدرة على تسهيل إخفاء المجرمين مصدرَ عائداتهم وتحويل أموالهم عبر الحدود دون الكشف عنها. وتبيِّن القضايا الأخيرة (مثل ليبرتي ريزرف وطريق الحرير) أن المنظمات الإجرامية تستخدم بالفعل العملات الرقمية لغسل عائداتها الإجرامية. ومن ناحية أخرى، أظهرت هذه القضايا أيضًا أن التحقيق في ملكية العملات الرقمية ليس أمرًا مستحيلًا، وإن كان صعبًا. فعادةً ما تسجل شبكات العملات الرقمية المعاملات في دفتر أستاذ عام مُوزَّع (وسيرد وصفه بمزيد من التفصيل في موضع لاحق من هذا الفصل)، يمكن إخضاعه لأدوات المراقبة التحليلية القادرة على تسليط الضوء على المعاملات المشتبه فيها. ودائمًا ما تترك المعاملة الرقمية أثرًا يمكن تتبُّعه. وبمجرد خرق حجاب السرية، يمكن البحث عن الأموال، والعثور عليها، ومصادرتها.

#### ١-١ الخصائص العامة

عادةً ما تُعرف العملة الرقمية على أنها عملة أو وسيط تبادل يُنشأ ويُخزَّن إلكترونيًا (أي يختلف عن الوسائط المادية، مثل الأوراق النقدية والعملات المعدنية). وعلى هذا النحو، ينطبق هذا التعريف على كل عملة موجودة تقريبًا (الدولار الأمريكي، اليورو، وما إلى ذلك). وبعضها (مثل البيتكوين Bitcoin) هي «العملات المشفرة»، وهي نوع من الرموز الرقمية التي تعتمد على

كانون الثاني/يناير 2009، ظهرت شبكة البيتكوين مع إصدار أول عميل بيتكوين مفتوح المصدر وإصدار أول بيتكوينات.<sup>4</sup>

والسمة الرئيسية التي تميز البيتكوين عن أي محاولات سابقة أخرى لإنشاء عملات رقمية هي اللامركزية؛ حيث تُستخدَم تكنولوجيا الند للند لنقل القيمة بين المستخدمين دون إشراك سلطة مركزية أو مصرف أو أي مؤسسة مالية أخرى. والبرنامج الذي يعمل على الشبكة مفتوح المصدر. فشفرتة متاحة للجمهور، ومفتوحة للمساهمين والمطوّرين، ولا يملكه كيان واحد أو يسيطر عليه، بل تملكه وتسيطر عليه جماعة مستخدميه. وتدار وتسوى المعاملات وتصدر البيتكوينات الجديدة بطريقة جماعية من خلال شبكة من المستخدمين الذين يتقاسمون طوعاً القدرة الحاسوبية لأجهزتهم لتشغيل النظام. وتشكل هذه الأنشطة جزءاً من عملية تسمى «السك»؛ فأجهزة الحاسوب التي تشغّل الشبكة تتحقق من المعاملات وتسجلها في دفتر أستاذ علني ومشارك تُسجّل فيه كل معاملة تُؤدّت تسجيلاً دائماً لا يمكن مَحْوِه. ومقابل هذا النشاط يُكافأ المتطوعون ببيتكوينات مسكوكة حديثاً إضافةً إلى رسوم المعاملات.

والعمود الفقري لهذه الشبكة هو دفتر الأستاذ العلني المذكور الذي تُسجّل فيه المعاملات، ويُدعى «بلوك تشين» blockchain. ويسجل «بلوك تشين» كل معاملة من معاملات بيتكوين في سلسلة من وحدات أصغر تُسمى «الكتل»، وتُرتب ترتيباً زمنياً وتُضمّ معاً في شكل سلسلة، وتعمل على ختم المعاملات التي تحتوي عليها زمنياً وتأكيد

التشفير (لربط التوقعات الرقمية للتحويلات المشفرة بعضها ببعض)، وشبكات الند للند، واللامركزية. والعملات المشفرة، نظراً إلى خصائصها، هي العملات التي تثير مخاوف أكبر عند إدراجها في أي تحقيق مالي. وسيركز هذا الفصل على العملات المشفرة وخاصة على البيتكوين،<sup>1</sup> التي تستند جميع العملات المشفرة الأخرى إليها تقريباً.

### العملات الرقمية والمشفرة

الغالبية العظمى من المعروض النقدي في العالم (دولار أمريكي، يورو، جنيه استرليني، وما إلى ذلك) ينشأ ويُتداول حصراً في شكل رقمي، ويدار من خلال أجهزة الحاسوب. وفي مجتمع يصبح يوماً بعد آخر أقل اعتماداً على النقود السائلة، تغدو جميع عملاتنا رقمية بالفعل، على الرغم من أن إنشاءها لا تزال تديره البنوك المركزية في ظل سياساتها النقدية التوسعية. أما العملات المشفرة فلا تخضع لنفوذ أي حكومة. وتنشأ تلك النقود بطريقة لامركزية، وتعتمد حصراً على عملية رياضية محددة سلفاً تحد من كمية العملات الجديدة التي تنشأ.

ومن بين الخصائص التي تغدّي الاعتماد المتزايد للعملات المشفرة وجود مستوى معين من الخصوصية، وسرعة إتمام المعاملات، والانخفاض الشديد في التكلفة. وينمو عدد مستخدميها يومياً، وهو ما يضيف أعداداً متزايدة من المستخدمين والتجار وغيرهم من المستثمرين.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2008، طرحت ورقة نُشرت على شبكة الإنترنت تحت اسم «ساتوشي ناكاموتو» (ساتوشي) وعنوانها «البيتكوين: نظام نقد إلكتروني من الند إلى الند»<sup>2</sup> استخدام شبكة الند للند<sup>3</sup> لإنتاج ما وُصف بأنه «نظام للمعاملات الإلكترونية دون الاعتماد على الثقة». وفي 3

<sup>1</sup> تستخدم كلمة «بيتكوين» (غير المحلاة بالألف واللام) عند الإشارة إلى المفهوم أو التكنولوجيا أو الشبكة. بينما تستخدم كلمة «البيتكوين» (المعرفة بالألف واللام) عند الإشارة إلى وحدة العملة.

<sup>2</sup> المتاح على العنوان التالي:

<https://bitcoin.org/bitcoin.pdf>

<sup>3</sup> شبكة الند للند (شبكات الأقران) peer-to-peer هي الشبكة التي يحظى

فيها الأنداد بمزايا متساوية ويتساون في مقدار الفاعلية. ويتيح الأنداد مواردهم (أو جزءاً منها) مباشرة إلى أندادهم الآخرين دون الحاجة إلى تنسيق مركزي. وفي هذا النظام، يكون الأنداد موردين ومستهلكين للموارد على السواء، على عكس نموذج العميل-الخادم التقليدي.

<sup>4</sup> المتاح على العنوان التالي:

<https://blockchain.info/block/00000000019d6689c085ae165831e934ff763ae46a2a6c172b3f1b60a8ce26f>



بطريقة جماعية. ويُطلق عليه في شبكة البيتكوين «البيتكوين كور» BitcoinCore، وهو مشتق من شفرة ساتوشي المصدرية الأصلية وتديره مجموعة من المطوّرين. والفئة الثانية من البرنامج الحاسوبي هي ما يسمى ببيتكوين كلابنت Bitcoin client، ويُستخدَم على حاسوب المستخدم أو هاتفه الذكي لإدارة العناوين (انظر أدناه) وإرسال المعاملات واستقبالها.

## ٢-١ ماذا يعني وجود بيتكوينات لدى شخص ما؟

يجري تبادل البيتكوينات بين الناس باستخدام «عنوان بيتكوين»، وهو عبارة عن سلسلة من الأرقام والحروف التي تبدو مثل: 1FedeAz5x1HUXrCNLbtMDqcw6o5GNn4xqX. وتنشأ عناوين البيتكوينات تلقائياً عن طريق برنامج بيتكوين كلابنت (جنباً إلى جنب مع زوج من مفتاح التشفير) عند تثبيته على جهاز ما. وعلى عكس النظام المصرفي الذي يملك المستخدم فيه عادةً حساباً مصرفياً واحداً أو عدداً قليلاً منها، ويمكن لمستخدم العملات المشفرة أن يملك العديد من العناوين المختلفة حسب الحاجة. غالباً ما تستخدم العناوين مرة واحدة فقط، ثم تُلغى للحفاظ على الخصوصية.

صلاحياتها. وتضاف كتلة جديدة كل 10 دقائق تقريباً عندما يفوز أحد الحواسيب المتصلة بالشبكة بسباق ضد جميع الآخرين في حل مسألة رياضية.<sup>5</sup> وتكون مكافأة إيجاد الحل هو عدد من البيتكوينات التي تنقسم إلى النصف كل أربع سنوات، مما يشكل حدّاً لعدد وحدات العملة التي سيُنشأ (21 مليون بيتكوين). والسك ليس الطريقة الوحيدة التي تمكن المرء من الحصول على البيتكوينات، مثلما هو حال الذهب الذي لا يكون فيه السك هو الطريقة الوحيدة للحصول على هذا المعدن الثمين. فالبيتكوين مثلها مثل أي عملة أخرى، يمكن الحصول عليها مقابل بيع سلع أو خدمات. وهناك الآلاف من المحلات التجارية التي تقبل الآن البيتكوين، ومنها محلات تحمل علامات تجارية عالمية مثل أوفرستوك أو إكسبيديا. ويمكن لأي شخص أيضاً شراء بيتكوينات من أشخاص آخرين يبيعونها إما مباشرةً أو من خلال استخدام التبادلات.

قد يكون من المفيد في هذه المرحلة الحديث عن برنامجين حاسوبيين مختلفين مستخدمين في العملات المشفرة. أولهما هو حجر الزاوية في تلك العملة، وهو البرنامج الحاسوبي الذي يتيح للأنداد الاتصال بعضهم ببعض، وتبادل المعلومات، وتحديث دفتر الأستاذ المشترك

<sup>5</sup> المتاح على العنوان التالي:

[http://en.wikipedia.org/wiki/Cryptographic\\_hash\\_function](http://en.wikipedia.org/wiki/Cryptographic_hash_function)

بلوك تشين	
أليس ١٠ - بوب ١٠ - تشارلي ٥ - ديفيد ١٦	
أرسلت أليس ٥ إلى بوب	
أرسل ديفيد ٥ إلى تشارلي	
أرسلت أليس ٥ إلى تشارلي	
أرسل بوب ١ - إلى ديفيد	
أرسل ديفيد ١٠ إلى بوب	
أرسل بوب ٥ إلى إدوارد	
أرسل إدوارد ٥ إلى أليس	
أرسل إدوارد ١٠ إلى ديفيد	
أرسل إدوارد ٥ إلى ديفيد	

### دفتر الأستاذ الرقمية

«دفتر الأستاذ الرقمي»، مثله مثل دفتر المستخدم في شبكة البيتكوين، هو دفتر الذي يحتوي على ثروة الجميع الأولية في الشبكة والتاريخ الكامل لجميع المعاملات التي نُفذت في أي وقت مضى في الشبكة نفسها. وفي كل مرة يُعلن فيها عن صفقة جديدة، تبدأ عملية التحقق. وفي المثال على الذي على يسار الصفحة، إذا أراد إدوارد تحويل 10 بيتكوينات إلى ديفيد، ستتحقق الشبكة من خلال دفتر الأستاذ من أن إدوارد ليس لديه ما يكفي من الأموال وترفض الصفقة. ومع ذلك، إذا نشر طلبًا جديدًا لتحويل 5 بيتكوينات إلى ديفيد، فهذه المرة تجيز الشبكة المعاملة بعد أن تجد الشبكة أنه يملك، في الواقع، 5 بيتكوينات.

### عناوين البيتكوين

مثلما هو الحال عند كتابة رسالة بريد إلكتروني، إذا أراد شخص ما أن يرسل بيتكوينات إلى شخص آخر، فإنه يحتاج عنوان البيتكوين الخاص به. وستساعد هذه المعلومات الشبكة على تحديث دفتر الأستاذ وكتابة اسم المالك الجديد للمبلغ الذي جرى تحويله. وتامًا مثلما هو الحال في عناوين البريد الإلكتروني، يمكن للشخص أن يكون لديه أي عدد يشاء من عناوين البيتكوين؛ لأن «البيتكوين كلاينت» المستخدم ينشئها تلقائيًا وتأتي العناوين في شكل سلسلة تتألف من حروف وأرقام تبدأ بـ 1 أو 3 وتتألف من عدد يتراوح من 26 إلى 35 حرف ورقم.

### ٣-١ السمات التشريعية

شعبية البيتكوين آخذة في الازدياد. وهناك الآن مجموعة واسعة من الأشخاص والتجار الذين يمارسون تبادل العملة لشراء السلع الافتراضية والمادية. وقد تجاوز العالم الآن المرحلة التي كانت فيها تلك التجربة تجربة عجيبة وغريبة وتخص الإنترنت وحده. وتستخدم البيتكوين في كثير من الأحيان بوصفها عملة، وتجذب استثمارات ضخمة.

وقد تغيرت أشياء كثيرة منذ أول عملية شراء باستخدام البيتكوينات في عام 2010. 107 ووصلت السوق إلى سقف يبلغ عدة مليارات من الدولارات الأمريكية، وتقبل البيتكوينات في أكثر من 50,000 متجر في جميع أنحاء العالم، وتؤدي استثماراتها التي تجاوزت 300 مليون دولار أمريكي في الأشهر الأولى من عام 2014 وحده إلى تغذية الكيانات الناشئة التي تطور البنية التحتية للبيتكوين وبرمجياتها. ويشهد الوضع القانوني للبيتكوين، بوصفها أداة مالية جديدة ومختلفة جذريًا، تغيرًا مستمرًا وسريعًا بمرور الوقت، حيث تُعرّف بتعريفات متغيرة ومتبادلة على أنها عملة أو سلعة أو أصل رقمي أو ما إلى ذلك.

وكل معاملة مسجلة في بلوك تشين ترتبط ببساطة برصيد له عنوان، إضافةً إلى مفتاح مزدوج من شقين عام وخاص. وينتمي الرصيد الذي يعكسه أي عنوان في بلوك تشين إلى أي شخص لديه المفتاح الخاص للعنوان ويمكنه إنفاقه، ويمكنه أيضًا توقيع معاملة به، مثل استخدام كلمة مرور للوصول إلى الحساب المصرفي. ويمكن للمستخدمين إرسال بيتكوينات إلى المستخدمين الآخرين باستخدام برنامج «بيتكوين كلاينت» الذي يعمل على حاسوب أو هاتف جوال أو أي جهاز مماثل. وعندما يشرع المرسل في معاملة، تُبلغ الشبكة بهذه المعلومات. وفي المقابل، تصدق الشبكة على صحة المعاملة، متحققًا من أنها نُفذت تنفيذًا صحيحًا باستخدام المفتاح الخاص الصحيح، ومن أن القيمة المنقولة لم يسبق إنفاقها. وبما أن الرصيد لا يعدو كونه سلسلة من المعاملات المسجلة في دفتر الأستاذ العام، فلا توجد «النقود» مادية محسوسة، ولا يُخزّن برنامج «بيتكوين كلاينت» المستخدم في تنفيذ المعاملات أي قيمة. فالبيتكوينات مجرد قيد في بلوك تشين ومالكها هو، في الواقع، مجرد مالك لمفتاح خاص يسمح له بتوقيع المعاملات. وكما سيتبين لك في موضع تال، يطرح هذا المفهوم صعوبات كثيرة، ويسبب مصدرًا للقلق البالغ عندما يستلزم الأمر الحجز على كمية من البيتكوينات المستخدمة في نشاط إجرامي أو مصادرتها.

107 pizza-purchase-thats-worth-7-million-today/

107 المتاح على العنوان التالي:

<http://www.forbes.com/sites/ericmack/2013/12/23/the-bitcoin->

## ٢- تتبُّع العملات الرقمية

### ٢-١ البيتكوين والمجرمون

بعد التحذيرات التي أطلقتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية،<sup>110</sup> صدرت ورقة أخرى تتناول مباشرة التهديد الذي تمثله العملات الرقمية في استخدامها لتيسير تنفيذ أنشطة إجرامية. ففي نيسان/أبريل 2012، أصدر مكتب التحقيقات الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية تقييماً استقصائياً بعنوان «عملة بيتكوين الافتراضية: ميزات فريدة من نوعها تفرض تحديات حالية في ردع النشاط غير المشروع».<sup>111</sup> ويذكر التقييم ما يلي:

بما أن البيتكوين لا تخضع لسلطة مركزية، يواجه إنفاذ القانون صعوبات في الكشف عن النشاط المشتبه فيه، والكشف عن هوية المستخدمين، والحصول على سجلات المعاملات، وهي مشاكل قد تجذب عناصر إجرامية إلى استخدام البيتكوين. والمنطق يقول إن البيتكوين يمكن أن تجتذب أيضاً غاسلي الأموال وغيرهم من المجرمين الذين يتجنبون النظم المالية التقليدية باستخدام الإنترنت لإجراء تحويلات نقدية عبر أنحاء العالم.

والواقع أن المنظمات الإجرامية استخدمت بالفعل العملات الرقمية من أجل غسل عائدات جرائمها على نحو فعال. وأكبر مثال على ذلك هو شركة المدفوعات الكوستاريكية المسماة ليبرتي ريزرف Liberty Reserve. حيث قبلت عن طيب خاطر ودائع مشتبه بها بدرجة كبيرة، وحولتها إلى العملة الرقمية الخاصة به (دولارات ليبرتي ريزرف)، ثم حولتها مرة أخرى إلى عملات

ومعظم البلدان في الوقت الحاضر ليس لديها سياسة رسمية أو تعريف رسمي للبيتكوينات، رغم أن الحكومات بدأت في الانتباه لها ومناقشة أمرها. وعلى الرغم من أن عدداً قليلاً منها حذر البنوك والشركات من التعامل مع البيتكوين (مثل الصين والهند وبوليفيا ولبنان، وغيرها)،<sup>108</sup> فإن الموقف العام الذي تتبناه الحكومات والمصارف المركزية حتى الآن هو نهج عدم التدخل. وفي ظل هذه الظروف، لا تُعامل البيتكوينات على أنها عملة من حيث قانون الدولة، ويمكن للمواطنين استخدامها لشراء السلع والخدمات وبيعها دون تدخل تنظيمي. غير أن تبادلات البيتكوين، التي عادةً ما تُنفذ حصراً عبر الإنترنت، غالباً ما تشترط تسجيل المتبادلين بصفتهم «محوّلي أموال»، واتباع نُظم «اعرف عميلك» الواجبة التطبيق. لكن هذا الوضع يتغيّر حالياً، حيث تنتظر الحكومات، وخاصة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بجدية في إصدار «رخصة بيتكوين» للشركات التي تستخدم العملة الجديدة من أجل تعزيز حماية العملاء وتجنب الخسائر الكارثية (مثل الإفلاس الأخير لشركة كانت أكبر شركة تبادل بيتكوين، وهي شركة Mt.Gox التي تتخذ من اليابان مقراً لها).<sup>109</sup> ومن الواضح أن تنظيم البيتكوين يهدف أيضاً إلى منع تبادل الأموال بالعملة الافتراضية بهدف تجنب الضرائب. وتعكف دائرة الإيرادات الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من السلطات الضريبية الأخرى في جميع أنحاء العالم على إصدار أحكام متناقضة تُخضع البيتكوين لنظم ضريبية مختلفة. وأخيراً، هناك حاجة إلى أنظمة لمكافحة ظاهرة واضحة أخرى هي استخدام البيتكوين والعملات الرقمية الأخرى لأغراض إجرامية.

gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF\_Recommendations.pdf

111 المتاح على العنوان التالي:

http://www.wired.com/images\_blogs/threatlevel/2012/05/Bitcoin-FBI.pdf.

108 المتاح على العنوان التالي:

http://en.wikipedia.org/wiki/Legality\_of\_Bitcoins\_by\_country

109 المتاح على العنوان التالي:

http://en.wikipedia.org/wiki/Mt.\_Gox.

110 المتاح على العنوان التالي:

http://www.fatf-

والخوادم، حيث يمكن للجميع الوصول إليها وتحليلها بسهولة، بما في ذلك أجهزة إنفاذ القانون. وإذا رُبطت معاملة واحدة أو عنوان واحد بهوية ماء، يكون من السخف متابعة التدفقات المالية من خلال بلوك تشين. فمثلاً عندما يكتب كاتب عدة كتب تحت اسم مستعار، وكُشف اسمه في نهاية المطاف، فيمكن إداً أن يُنسب إليه أي كتاب كتبه بسهولة. وهذا لا يعني أن تحديد ملكية العنوان مهمة سهلة، ولكن التجربة السابقة أثبتت أنه ليس مستحيلاً. والمعاملة الرقمية، على خلاف النقد، دائماً ما تترك أثراً، وبمجرد اختراق حجاب السرية، يمكن البحث عن الأموال وإيجادها ومصادرتها. وتحقيق عدم الكشف عن هويته بدرجة معقولة في حالة البيتكوين يمكن، على حسب ما اعترف به المطورون الأساسيون، أن يكون عملية معقدة للغاية، وعدم الكشف عن الهوية تماماً قد يكون ضرباً من ضروب المستحيل. ولئن كانت البيتكوين قادرة على توفير درجة من الخصوصية لا توجد في أي وسيلة أخرى للدفع عبر الإنترنت، فيمكن لأي كيان لديه ما يكفي من الدوافع أن يحلل نشاط معاملات البيتكوين المشتبه فيها، ويعيد بناء أجزائه المتناثرة. وقد وصّى ساتوشي، في ورقته البحثية الأصلية،<sup>112</sup> باستخدام عنوان جديد لكل معاملة تُنفَّذ لتجنُّب ربط كل معاملة بمالك مشترك. وعلى الرغم من أن هذا لا يزال أفضل الممارسات المقترحة، فإنه لا يكفي لضمان عدم الكشف عن الهوية بصورة كاملة بسبب السمات الخاصة الأخرى التي تتضمنها شفرة البيتكوين.

## ٢-٣ أساليب التحقيق

على الرغم من الاعتقاد السائد، وما تشير إليه وسائل الإعلام في كثير من الأحيان، فالبيتكوين ليست مُصمَّمة لغسل المال أو لإخفاء الدخل من الضرائب، ولا تضمن عدم الكشف عن الهوية بحكم طبيعتها. وقد يكون من الممكن لأي مستخدم حاسوب ذي مهارات جيدة أن ينفذ معاملات

نظيفة بعد عملية تهدف إلى قطع الروابط بالأصل. ونُقِّد نشاط غسل الأموال وراء حاجب عدم الكشف عن هوية الفاعل. وأغلقت ليبرتي ريزرف في نهاية المطاف في أيار/ مايو ٢٠١٣، ولكن وقع ذلك بعد غسل ٦ مليارات دولار أمريكي كما قيل. والبيتكوين، على خلاف ليبرتي ريزرف، شبكة لامركزية من الند للند. فلا توجد شركة ولا يوجد رئيس تنفيذي يمكن أن يُؤمَّر بالمثل أمام المحكمة للكشف عن هوية صاحب العناوين المستخدمة في تحويل عائدات النشاط غير المشروع. وعلى ما يبدو، لا يوجد «حساب بيتكوين» مركزي يمكن الحجز عليه ومصادرته ولا يوجد خادم رئيسي يمكن إيقافه.

## ٢-٢ بلوك تشين بوصفه أداة للتحقيق

من المتصوّر عمومًا أن شبكة البيتكوين تسمح للأشخاص بإجراء معاملات دون الكشف عن هويتهم وتكون تلك المعاملات غير قابلة للتتبع، ويمكن أن يستخدم المجرمون العملة لنقل أموالهم دون الكشف عنها. وبطبيعة الحال، أدى هذا إلى حالة جدال شديدة ومناقشات مريرة، وذلك بسبب شنّ حملة إعلامية غير مدروسة ومثيرة للمشاعر. يقول غافن أندريسن، كبير العلماء في مؤسسة بيتكوين:

خصوصية معاملات البيتكوين معقدة في حقيقة الأمر. فإذا كنت تريد أن تتأكد من أن معاملاتك ستنفَّذ وراء حاجب من الخصوصية، فربما تحتاج إلى الاستعانة بشخص حاصل على الدكتوراه في التشفير لتحليل نظامك.

وعلى الرغم من أن المعاملات ترتبط بسلاسل مستعارة من الأحرف بدلاً من الأسماء، فهي تُرى بوضوح في بلوك تشين وتُخزَّن على نحو لا يمكن محوه، وبطريقة متزامنة، في الآلاف من الحواسيب

112 انظر الحاشية 4 أعلاه.

٢٠١٦٠٠٠١٢، بوصفها مرجعًا؛ ففي هذه الكتلة، يمكن ضرب أسهل الأمثلة على معاملة ذات مدخل واحد ومخرج واحد.

في المثال الوارد في الشكل ١، أرسل المستخدم (أ) ٠.١ بيتكوين<sup>114</sup> من عنوانه 1F58q14 إلى العنوان 17N24E. وهذا يعني أن المستخدم (أ) كان في أحد عناوينه بالضبط المبلغ الذي أراد تحويله إلى مستلم المعاملة (الذي يمكن أن يكون المستخدم (أ) نفسه أو مستخدم آخر هو المستخدم (ب)). ولكن ماذا لو لم يكن لدى المستخدم (أ) أي عنوان به المبلغ الذي ينوي تحويله؟ في هذه الحالة، بدلاً من إرسال مبالغ أصغر في شكل معاملات مستقلة، يمكنه استخدام عناوين مختلفة يمتلكها ويجمعها في معاملة واحدة بأكثر من مدخل واحد، كما هو موضح في المثال أدناه المأخوذ من الكتلة نفسها.

ويعرض الشكل (٢) معاملة متعددة المدخلات. ومن وجهة نظر التحقيق، تكتسي هذه الخاصية من خواص البروتوكول أهمية بالغة. وبما أن مرسل 7.9595 بيتكوينات قد وقّع معاملة تتضمن مدخلين من عناوين مختلفين، فيمكن أن يفترض بسهولة أنه كان يملك المفتاحين الخاصين المرتبطين بهما، ومن ثم، هو مالك المبلغ الوارد في هذين العنوانين. أما إذا كُشف عن أيٍّ من العناوين التي استُخدمت في معاملة متعددة المدخلات، فسَيُكشف أيضًا عن جميع العناوين الأخرى. وفي كثير من الأحيان، تتطلب المعاملات الكبيرة جميع المدخلات المختلفة معًا، وهو ما يكشف عن ملكية كلٍّ منها. ويوضح المثال التالي خاصية مهمة أخرى من خواص بروتوكول البيتكوين.

بطريقة تحجب هويته، ولكن في معظم الحالات، يمكن التعرف على المستخدمين وتاريخ معاملاتهم. حيث تُنفَّذ معاملات البيتكوين قطعًا بطريقة أكثر كشفًا عن الهوية من المعاملات النقدية.

وقد نشر العديد من الأكاديميين دراسات شرحت عدة استراتيجيات وتقنيات تهدف إلى تحليل بلوك تشين، وربط عناوينه بأصحابها ووضعها على المحك. ويمكن أن توفر النتائج الناتجة عن هذا البحث، جنبًا إلى جنب مع الخصائص المتأصلة في بروتوكول بيتكوين وأساليب التحقيق القديمة، للمحققين وأعضاء النيابة أدوات مفيدة وقوية لتتبع الأموال المخبأة من خلال بلوك تشين في نهاية المطاف.

## ٢-٣-١ استخدام خصائص المعاملات لإثبات الروابط

كما هو موضح أعلاه، لا ينقل بروتوكول بيتكوين القيمة بين المستخدمين عن طريق تحريك «قطع نقدية» فعلية، بل يملك الشخص البيتكوين إذا نُفِذت في بلوك تشين معاملة إرسال أموال إلى العنوان الذي يملكه من خلال حيازة المفتاح الخاص المرتبط به. وعند النظر في تلك المعاملة في بلوك تشين، سيظهر المدخل/ المدخلات (أصل البيتكوينات المرسله)، وقيمتها، والخاتم الزمني (التصديق مرة واحدة وإلى الأبد عندما تُنفَّذ هذه المعاملة) والمخرج/ المخرجات (وجهة البيتكوينات المرسله). والمدخلات والمخرجات يمكن أن تكون أكثر من واحدة بسبب طريقة إرسال البيتكوينات واستقبالها. وفيما يلي بضعة أمثلة يمكن أن توضح هذه النقطة.<sup>113</sup> وستفحص المعاملات التي نُفِذت في الكتلة رقم

اللغة الدارجة. وحسب معيار الأيزو 4217، وهو معيار نشرته المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ويحدد رموز العملات، من المحتمل أن يخصص للبيتكوينات في المستقبل الرمز "XBT"، حيث تشير البادئة "X" إلى الانتماء المتجاوز للحدود الوطنية.<sup>115</sup> للتوضيح، سيشار إلى عناوين البيتكوين باستخدام أول ستة أرقام.

<sup>113</sup> المتاح على العنوان التالي:

<https://blockchain.info/block/00000000000001f79a2db15d0ec6d951729e044749372caf504679bba5b1e65e>

<sup>114</sup> يستخدم المختصر الإنكليزي BTC للإشارة إلى البيتكوين في



المرتبط به) لإعادة استقبال «التغيير». ومن الواضح أن هذا العنوان الجديد يملكه الشخص نفسه الذي أنشأ المعاملة، وكلما أنفق هذا المبلغ أو دُمج مع عناوين أخرى في معاملة جديدة، فسيربط بسهولة جميع المعاملات الناتجة بمالك 15jqbo نفسه. وعندما توجد عدة مدخلات و«تغيير عنوان» في معاملة ما، يمكن بسهولة عزو عدد أكبر من العناوين إلى الكيان نفسه، كما هو مبين في الشكل (٤).<sup>116</sup>

في الشكل (٣)، أراد المستخدم (أ) إرسال 25 بيتكوينًا من عنوانه، وهو 15jqbo إلى العنوان 1KRJbS. لكن لسوء الحظ، لم يكن لديه عنوان به هذا الرصيد بالضبط، بل أكثر من 25.3823 بيتكوينًا. وفي هذه الحالة، تسمح إحدى خواص البروتوكول بأن يقوم برنامج «كلاينت» لدى المستلم بـ «تغيير العنوان». وعندما يكون المدخل أعلى من المبلغ المقصود، يُنشئ «الكلاينت» عنوانًا جديدًا (والمفتاح الخاص

جهودًا واسعة النطاق في إعداد عدد كبير من طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وإرسالها، ربما إلى البلدان غير المتعاونة أصلًا. وفي ورقة بحثية أخرى نُشرت في عام 2013 بعنوان: «حفنة من البيتكوينات: وصف المدفوعات بين أشخاص بلا أسماء» (وهي متاحة على العنوان التالي: <http://cseweb.ucsd.edu/~smeiklejohn/files/imc13.pdf>)، استفادت مجموعة من الباحثين من جامعة كاليفورنيا من بعض السمات المذكورة أعلاه لتحديد ملكية أكثر من مليون عنوان بيتكوين مملوكة لبورصات وكذلك لأسواق على الإنترنت في المقام الأول.

أعدّها ميشيل سباغوللو وهي متاحة على العنوان التالي: [http://papers.fc14\\_submission\\_11.pdf](http://papers.fc14_submission_11.pdf)

<sup>116</sup> في ورقة بحثية نُشرت في عام 2011 (متاحة على الموقع <http://arxiv.org/pdf/1107.4524.pdf>)، طَبَّقَ باحثون من جامعة دبلن الأساليب المذكورة أعلاه على سرقة مزعومة لحوالي 25000 بيتكوين وردت في منتدى بيتكوين من عضو المنتدى «الينفين» (وهو متاح على العنوان التالي: <http://forum.bitcoin.org/index.php?topic=16457>). ويتبع التحليل الموجز بنجاح المسار الذي اتخذته اللص (الصوص) لمحاولة غسل الأموال المسروقة وتمويه أصل المال. وعلى الرغم من أن الدراسة أخفقت في الكشف عن الهوية النهائية للسلارِق بسبب عدم وجود السلطة والصلاحيات اللازمين للحصول على معلومات حاسمة من الشركات بطريقة قانونية، فإن التحقيق نفسه في قضية تتعلق بأموال حُوِّلت عن طريق حسابات مصرفية في عدة دوائر اختصاص كان من الممكن أن تستغرق شهرًا، وكانت ستطلب



□ 0.1 بيتكوين      □ 17N24Evp9SEctrky5o73XBdzYnNAAi6TSH      →      □ 1F58qLdkCDNaQfeKAeaxLqwPmxYjQX8TCi

## الشكل (1)

0.1 بيتكوين

□ 7.9595 بيتكوين      □ 1H7tdpvpwWmyukHrJ63D1VX5b7hR2FYyX      →      □ 1CCJVWXLNMfPHMC9KbWb8vCPJeaTbHs2w  
1YhZcjkpphi6rf7gUDZ8Lm9cza97zi2K

## الشكل (2)

7.9595 بيتكوين

□ 25 بيتكوين  
0.3823 بيتكوين      □ 1KRJbSBJKYW9Nh9e8jvnJfAo9Rxjik9Lrq  
15jqbo7aR3AFa3CeVmEp34mj6TSAgtLgF      →      □ 15jqbo7aR3AFa3CeVmEp34mj6TSAgtLgFa

## الشكل (3)

25.3823 بيتكوين

□ 0.01002608 بيتكوين  
1 بيتكوين      □ 1NXZHogpjYiy7yuC862YcxFvXhLPRPK3tJ  
1Br1CjrQ8NWnTts84YduuXjM7CCWAAppzHG      →      □ 1EbjbCW62XYZt5QEKSMeReFTUz59x2wHU  
1ob6hPw9JsfNFog7QoJC2sysMi9esFT7N  
198VcWaqBv9bCSUVWR7FDDTKfxr99uqRGZ  
1Nwha7BKPHhzmLUgrntEaEPbnjwQqbMoc4  
1QAm7dtzyjKnm8S17X6R8TfrwyoEQPuykh  
1BxDCrpFa3RZYP4QGRyyAcvN7qoLjB6t4g

## الشكل (4)

1.01002608 بيتكوين

## ٢-٣-٢ استخدام التبادلات لجمع المعلومات

على الرغم من أن هذه الكيانات قد تكون قد عملت في الماضي بطريقة تتناسب مع «الغرب المتوحش» WildWest مع تحملها قدرًا ضئيلاً من الالتزامات أو عدم تحملها أي التزامات البتة، فجميع التبادلات مُلزمة في الوقت الحاضر بتنفيذ ضوابط «اعرف عميلك». وفي العديد من البلدان، يجب التسجيل بصفة «محوّلين ماليين». واستنادًا إلى هذه المتطلبات، يفترض أن عمليات تبادل العملات الرقمية يمكن أن تصبح شريكًا مفيدًا في تحقيقات إنفاذ القانون. فبمساعدها، يمكن للمحققين وأعضاء النيابة الحصول على مزيد من المعلومات حول الأطراف المتعاملة لا مجرد عناوين بيتكوين الخاصة بهم، مثل:

• معلومات الاتصال: الاسم وتاريخ الميلاد

- والعنوان ورقم الهاتف وعنوان البريد الإلكتروني وصورة من وثيقة الهوية أو جواز السفر؛
- معلومات المستخدم: تاريخ فتح الرصيد وتسجيل الدخول (الموقع والوقت وعنوان بروتوكول الإنترنت IP)؛
- المعلومات المالية: الحساب المصرفي أو أرقام بطاقات الائتمان المستخدمة لتمويل الحساب أو لسحب الأموال.

في صفحة «اتفاقية المستخدم»، يشير موقع تبادلات البيتكوين إلى سياسة «اعرف عميلك» الخاصة بها، وتوضح للعملاء أنهم قد يُلزمون بالكشف عن معلومات العملاء و«رفض معالجة أي معاملة بيتكوين معقّلة أو إلغائها حسب القانون، أو استجابةً لأمر تحرّ أو أمر قضائي أو أي أمر حكومي مُلزم آخر.»<sup>117</sup>

## ٢-٤ دراسة حالة: طريق الحرير

مقاضاة جهات تقدم خدمة العملات الرقمية وإجراء التبادلات في مهبها وُجّه عدد من التهم ولم تمض الإجراءات في أي قضايا من مرحلة المحاكمة إلى إصدار الحكم. وهناك قضية مثيرة للاهتمام بشكل خاص؛ لأنها توضح كيف أن نشاطاً غير مشروع يعتمد كلياً على البيتكوين يمكن التحقيق مع المتورطين فيه وإقامة الدعوى ضدهم، على الرغم من أن المحاكمة لا تزال جارية في وقت كتابة هذا الفصل.

ويوضح أيضاً أن أجهزة إنفاذ القانون المحلية لا تحتاج إلى الحصول على درجة في تكنولوجيا المعلومات لتكون قادرة على التحقيق في هذه القضية نظراً لأنها تتضمن قدراً كبيراً من عمل المباحث على النمط القديم. المواد الواردة أدناه مأخوذة من قرار اتهام صادر عن مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي ضد المتهم. وكما ذكر من قبل، لا تزال محاكمة جارية، ومن ثم، يجب أن يعتبر المتهم بريئاً حتى تثبت إدانته.

تشير القضية إلى موقع سوق عقاقير مشهور على الإنترنت يعمل تحت اسم «طريق الحرير» Silk Road. وكان عبارة عن منصة تشبه موقع «إي باي» eBay يربط بين تجار العقاقير والعملاء الذين يستخدمون عملة البيتكوين. وكان العملاء يستلمون طلباتهم عن طريق البريد. وكانت البيتكوين هي الشكل الوحيد من أشكال الدفع المقبولة، وهو يكشف مدى ثقة صاحب الموقع (المعروف في ذلك الوقت اسم مستعار هو Dread Pirate Roberts أو DPR)، والبائعين والمشتريين من عدم الكشف عن هويتهم بسبب استخدام العملة الرقمية. وعلاوة على ذلك، كان الموقع متاحاً فقط باستخدام تطبيق يسمى TheOnion Router، وهو عبارة عن شبكة إخفاء هوية تهدف إلى منع تحليل الحركة على الإنترنت. ومن بين السلع المتاحة على الموقع (كان هناك الآلاف من المنتجات للبيع في ربيع عام 2013) كان 70 في المائة عبارة عن مخدرات. ولكن كانت هناك أيضاً أكثر من مائة صنف عبارة عن «خدمات»، مثل أدوات لاختراق الشبكات الاجتماعية، ومئات من الأصناف للمحتوى المقرصن، وحسابات أمازون مخترقة، ورخص قيادة وجوازات السفر مزورة.

وكل شيء بدأ بعد أشهر قليلة من طرح «طريق الحرير» على الإنترنت. وفي تموز/يونيه 2011، طلب السيناتور الأمريكي تشارلز شومر علناً من العملاء الفيدراليين التحقيق في الأمر. وقد فعلوا ذلك وبدؤوا في شراء عدة أصناف بطريقة سرية من الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر 2011. كما أجروا بحثاً على الإنترنت وعثروا على موضوع منشور على منتدى منذ أوائل عام 2011 ذكر فيه أحد المستخدمين ويدعى altoid موقع «طريق الحرير» وأعلن عنه. وبعد ذلك ببعض الوقت، نشر اسم المستخدم نفسه موضوعاً آخر عن «طريق الحرير» في منتدى آخر على الإنترنت، بعنوان Bitcointalk، طلب فيه المساعدة في إنشاء شركة جديدة للبيتكوين. ونشر المستخدم أيضاً ما ادعى أنه عنوان بريده الإلكتروني الحقيقي، وهو: rossulbricht@gmail.com. ومكتب مكتب التحقيقات الفيدرالي «غوغل» Google للاستعلام عن عنوان البريد الإلكتروني المقدم من خلال خدمة Gmail، والذي كان مسجلاً باسم رجل يدعى روس أولبريتشت ويتضمن صورة شخصية.

تطابقت مع الصورة المنشورة على الصفحة الشخصية على «لينكدان». وأظهرت السجلات أيضاً عنوان بروتوكول الإنترنت IP المستخدم للوصول إلى الحساب، وهو ما أوصل المحققين إلى شقة في سان فرانسيسكو كان أولبرشت قد انتقل إليها في أيلول/سبتمبر 2012. وفي وقت سابق، في آذار/مارس 2012، قيل إنه فتح حساباً باسمه على موقع آخر، ونشر بعض الشفرة الحاسوبية (عُثر عليها في وقت لاحق في الشفرة المصدرية الخاصة بـ «طريق الحرير») وطلب المشورة لحل مشكلة ما. ثم استترك الناشر خطأه وحذف اسمه الحقيقي، ولكن كان الأوان قد فات قبل أن يُلاحظ ذلك. وفي تموز/يوليه 2012، حدد المحققون خوادم «طريق الحرير» في أيسلندا ولاتفيا ورومانيا، وكتبوا طلب مساعدة قانونية متبادلة سمحت لهم بالحصول على نسخة من الخادم، جنباً إلى جنب مع سجلات 1.2 مليون معاملة وجميع رسائل البريد الإلكتروني المتبادلة على موقع الشركة القائمة بالتشغيل.

وفي هذه الأثناء، ذهب أحد عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي متخفياً في هوية تاجر مخدرات يريد تنفيذ أعمال تجارية على «طريق الحرير»، وقيل إن أولبرشت أوعز إلى أحد موظفيه بمساعدته. والمشتري المزعم، الذي كان هو نفسه الموظف، أمر بإرسال شحنة إلى منزله وألقى عملاء مكتب التحقيقات القبض عليه بعد الحصول على المخدرات. وبمجرد أن علم أولبرشت بذلك، اتصل بالعميل السري، وقيل إنه طلب إليه إعدام موظفه خوفاً من إمكانية الكشف عن المعلومات لمكتب التحقيقات الفيدرالي. وتقول مستندات المحكمة إنه دفع 80000 دولار أمريكي تعويضاً عن ضربه. وتمثلت آخر قطعة من قطع الأحمية في أنه في تموز/يوليه 2013، اعترض موظفو الجمارك حزمة بها تسع بطاقات هويات مزورة، يُقال إنها كانت جميعاً تحمل صورة أولبرشت نفسها. وبعد بضعة أيام، زاره المحققون في سان فرانسيسكو. وتقول وثائق المحكمة أنه رفض الإجابة عن أي أسئلة، إلا أنه أشار إلى أن أي شخص يمكنه نظرياً زيارة موقع «طريق الحرير» وشراء أي مخدرات أو وثائق هوية مزورة. وأخيراً في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2013، ألقى عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي القبض عليه في مكتبة عامة في سان فرانسيسكو؛ خوفاً من أن يكون محتوى الحاسوب المحمول الذي كان معه في ذلك اليوم مشفراً، ومن ثم، لا يمكن الاطلاع عليه لتحقيق أغراض التحقيق، وقد انتظر العملاء حتى سجّل الدخول إلى حاسوبه قبل مدهامة المكتبة.

وبهذه الطريقة، استطاعوا الوصول إلى المفاتيح الخاصة لمئات من عناوين البيتكوين المخزنة في الحاسوب المحمول، ووضعوا أيديهم على أكثر من 170000 بيتكوين.

رغم أن بلوك تشين يُخزّن ويُظهر تاريخًا واضحًا وشفافًا لجميع معاملات بيتكوين التي أُجريت في أي وقت مضى من خلال الشبكة، ويمكن تحليل هذا التاريخ لاكتشاف مسار التدقيق، فيجب أن يكون المحققون قادرين على ربط نشاط المشتبه فيه مع المعاملات المشتبه فيها قيد التحقيق. ويمكن، من خلال المراقبة، وتحليل الحركة على الإنترنت، والتحليل وفقًا لمعايير الأدلة الجنائية لأجهزة تكنولوجيا المعلومات التي تخص المشتبه فيه، والمعلومات التي جرى الحصول عليها عن طريق الاستعلام من الشركات، ربط أفعاله بما لا يدع مجالًا للشك بالنشاط غير المشروع الذي ارتكبه ووُجد في بلوك تشين.

ويجب النظر بعناية في كيفية حفظ هذه المواد في شكل دليل جنائي حسب معايير الأدلة الجنائية. وتوخي الحذر والدقة في التعامل معها لتجنّب الادعاءات اللاحقة بالتلاعب أو سوء السلوك التي يمكن أن تضر بالقضية. والغرض من ذلك هو إثبات الحفاظ على سلامة الأدلة منذ لحظة تحريزها حتى تقديمها إلى المحكمة، مع توثيق كيفية جمع البيانات وتحليلها وحفظها. وعلاوةً على ذلك، باستخدام التقنيات المذكورة أعلاه (المتعددة المدخلات والمتعددة المخرجات)، ينبغي البحث عن المعاملات المشتبه فيها وتحليلها مع مطابقتها ببلوك تشين. وقد يكشف هذا النشاط عن عناوين إضافية يملكها المشتبه فيه، ويُميط اللثام عن تدفقات مالية وممتلكات محتملة أخرى.

### ٣- اعتبارات نهائية

مع مراعاة أن القيود التكنولوجية الحالية تحوّل دون استعادة مفتاح خاص مفقود من مفتاح عمومي معروف (الشيء الذي تعتمد عليه جميع معايير التشفير الحالية)، فإن استرجاع المفتاح الخاص للعناوين التي توجد فيها الأموال المطلوب الحجز عليها يصبح أمرًا أساسيًا. ولئن كانت التشريعات، في بعض دوائر الاختصاص، تتطلب أن يسلم المشتبه فيه كلمة المرور للسماح بفك تشفير

في هذه المرحلة، كان على المحققين استخدام مهارات تكنولوجيا المعلومات التي يتمتعون بها. وكما ذكر أعلاه (1.2)، مجرد تحريز مفتاح خاص لا يضمن السيطرة حصراً على البيتكوينات المخزنة في عنوان البيتكوين ذي الصلة، ما لم يكن من يفعل ذلك متأكدًا من عدم حيازة أي شخص آخر نسخةً من هذا المفتاح الخاص. في هذه الحالة، لم يكن المحققون يعرفون إذا كان أي شريك آخر لديه نسخة من تلك المفاتيح أم لا، ومن ثم، نقلوا البيتكوينات المُحرّزة إلى عناوين بيتكوين حديثة الإنشاء. وبعد بضعة أشهر، أي في حزيران/يونيه 2014، عرضت الولايات المتحدة بنجاح جزءًا من تلك البيتكوينات في مزاد (بلغ على وجه التحديد 29656.51306529 بيتكوين). وسُعرَض باقي البيتكوينات في مزاد خلال عام 2015.

### ٢-٤-١ نتائج ورشة عمل معهد بازل للحوكمة

في نيسان/أبريل 2014، نظّم معهد بازل للحوكمة ورشة عمل بعنوان «غسل الأموال بالعملة الافتراضية، تحدّي جديد»، حضره ممثلون عن جهات إنفاذ القانون من عدة دوائر اختصاص وممثلون عن القطاع المصرفي، وعميلان من عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالية شاركا في تحقيقات «طريق الحرير». وتناولت حلقة العمل أساسًا نقطتين رئيسيتين ناتجتين عن قضية طريق الحرير: كيفية البحث عن الأدلة، وكيفية التعامل مع الأدلة المشفرة. وفيما يلي ملخص النتائج الرئيسية:

#### التعاون

كما يتضح من دراسة الحالة، لا بد في التحقيقات التي تضم عدة دوائر اختصاص إقامة علاقات عمل فعالة مع بلدان أخرى لتسهيل تبادل المعلومات الاستقصائية في الوقت المناسب. ونتيح هذه العلاقات للسلطة الطالبة أن تفهم المتطلبات التشريعية الخاصة للسلطة متلقية الطلب. وفي هذا الصدد، يمكن أن تساعد اتفاقية مجلس أوروبا بشأن جريمة الفضاء الإلكتروني في الحصول على أوامر تجميد البيانات وحفظها.

#### سلسلة الأدلة

وعبارات المرور والمفاتيح الخاصة باتباع أساليب الأدلة الجنائية في مجالات الحاسوب أو المراقبة التقنية والتقليدية.

ويجب حفظ الأموال المستردة بشكل مناسب بمجرد الحصول عليها. وفي الحالات التي يسمح بها التشريع، ينبغي النظر في تبادل البيتكوينات المحجوز عليها بالعملات التقليدية (انظر 2-4 دراسة الحالة: «طريق الحرير») بسبب التقلب واحتمال انخفاض قيمة الأموال المحجوز عليها. وفي الماضي، شهدت البيتكوين تقلبات في سعرها بنسبة ٦٠ في المائة في بضع ساعات. وعندما يتعدّر ذلك، ينبغي نقل الأموال فورًا من العنوان المحجوز عليه لأسباب أمنية. وقد يكون قد أُعطي المفتاح المرتبط لشركاء الجاني بما يمكنهم من تحويل البيتكوينات إلى مكان آخر. وأفضل الممارسات هي إنشاء عنوان جديد بطريقة آمنة لتجنّب التلاعب المحتمل من خلال البرامج الضارة. وينبغي استخدام جهاز حاسوب آمن وغير متصل بالإنترنت لإنشاء عنوان جديد والمفتاح الخاص المتصل به الذي ينبغي أن يُؤمن ويُوثّق على النحو الملائم.

الملفات المشفرة، فهناك العديد من الصعوبات المحتملة المرتبطة بهذا الشرط. وفي كثير من القضايا تصل العقوبة على عدم الكشف عن كلمة المرور إلى أقل من سنتين. في قضية مثل قضية «طريق الحرير»، حيث تبلغ الأموال غير المشروعة مئات الملايين من الدولارات الأمريكية، تبدو العقوبة المقررة مخفّفة للغاية بما لا يحقق الردع المطلوب. وعلاوة على ذلك، لا سيما في دوائر الاختصاص التي تتبع نظام القانون المدني، يمكن أن تدخل هذه العقوبة تمامًا في العقوبة المقررة للجريمة التي نشأت عنها الأموال.

ومثلما هو الحال في أي تحقيق جنائي، يمكن اتباع العديد من الاستراتيجيات المختلفة التي يمكن أن تؤدي، جنبًا إلى جنب مع خطأ من المشتبه فيه، إلى تسريب التفاصيل الشخصية ذات الصلة التي من شأنها أن تساعد في الخطوات اللاحقة. ونظرًا إلى طريقة عمل عناوين البيتكوين (أزواج المفاتيح العامة/ الخاصة) واستخدام المجرمين ذوي الخبرة في التكنولوجيا التشفير المتكرر لإخفاء الأدلة الموجودة على حواسيبهم، يجب إيلاء اهتمام كبير إلى إتاحة الفرصة للكشف عن كلمات المرور



-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-





INTERNATIONAL CENTRE FOR  
ASSET RECOVERY 

Basel Institute on Governance  
Steinenring 60  
4051 Basel, Switzerland  
[www.baselgovernance.org](http://www.baselgovernance.org)  
[info@baselgovernance.org](mailto:info@baselgovernance.org)



Associated Institute of the University of Basel